THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY

LEHMAN LIBRARY

الحزب الحر الدستوري التونسي

المؤتمر الوطني

بصفاقس

من ١٥ الى ١٩ نوفمبر ١٩٥٥

الحزب الحر الدستوري التونسي

المؤتمر الوطني

بصفاقس

من ١٥ الى ١٩ نوفمبر ١٩٥٥

Lehman
JQ
3339
.A55
H59

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتمر البعث

لم تمر على مؤتمر صفاقس خمسة اشهر حتى حقق الحزب اثناءها جميع الرغبات السياسية من استقلال تام وإحداث جيش تونسي وانتخاب مجلس تأسيسي.

ان مؤتمر ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ المنعقد بصفاقس اول مؤتمر علني يعقده الحزب منذ ١٩٣٧. وكانت المؤتمرات العديدة التي تخللت تلك الفترة كلها سرية. مؤتمرات كفاح تزيد الحزب فاعلية وتزيد طرقه دقة ووضوحا وصفوفه نظاما ورجاله ايمانا وحمية لبلوغ غايته

ولم ينهزم الحزب هزيمة واحدة منذ تأسيسه لانه امتاز بالصلابة والصمود في وقت المحنة، وبالمرونة والاعتدال في وقت التفاهم والتفاوض؛ وقد قاوم اليأس والتخاذل بقدر ما قاوم التطرف اللفظي المزيف، بل بنى خططه على الواقع التونسي والواقع العالمي، وكيف سلوكه حسب مقتضيات الظروف مغتنما كل فرصة تسنح، مستثمرا كل الامكانيات سواء في تونس او في فرنسا او في بقية الدنيا، من غير ان يحيد عن مبدئه.

ينعقد هذا المؤتمر إثر ثلاث سنوات - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - من كفاح دام مرير شارك فيه الشعب باسره تحت قيادة حزبه، ليقي الدولة التونسية من التلاشي ويحفظها من الازدواج الذي كانت تنوي فرنسا فرضه برسالة - ١٥ ديسمبر ١٩٥١ -

ولما رأت فرنسا ان الشعب التونسي جاد في الدفاع عن نفسه وعن دولته، راجعت نفسها وجاء رئيس حكومتها الى تونس والقى خطابه الشهير - ٣١ جويلية ١٩٥٤ - امام جلالة الملك المعظم محمد الامين الاول ليعرض على الشعب حل المشكل التونسي بالاعتراف بالحكم الذاتي.

وعلى ذلك الاساس جرت المفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية فاسفرت عن اتفاقات ٣ جوان ١٩٥٥ فكانت حلا وسطا؛ وتلك الاتفاقات كجميع المواثيق الدولية لابد ان تتطور مع تطور الواقع التونسي والواقع العالمي الى ان تصبح تونس مستقلة استقلالا تاما.

وقد صادق المؤتمر على تلك الخطة السياسية وعلى اتفاقات ٣ جوان الناتجة عنها لانها تبرز للعيان طريقة الحزب في العمل الرامية الى الانجازات الجوهرية التي تكون مرحلة تسهل المراحل الباقية؛ ولانها مزقت رسالة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التي كانت الحكومة الفرنسية تهدف فيها الى جعل الدولة التونسية مزدوجة - عربية فرنسية -

والى اعطاء الجالية الفرنسية بتونس جميع حقوق المواطن التونسي بل المواطن التونسي الممتاز اذ يحتل نوابها نصف المناصب في الحكومة والبرلمان ؛ ولانها قضت على اصلاحات ٤ مارس ١٩٥٣ التي طبقت في الواقع الشرعي ما جاء برسالة ١٥ ديسمبر .

ان في مصادقة المؤتمر على الاتفاقيات انتقالا من طور الى طور جديد في الكفاح ، وليس معناها ان الكفاح انتهى ، بل ينبغي ان يزداد تيار الحزب قوة واندفاعنا سرعة لكي نتمكن من مسايرة التطور العالمي .

كنا في طور الدفاع عن وجودنا وعن كيان دولتنا ، وخرجنا اليوم الى طور النهضة والتجديد والبعث .

وسيكون اساس نهضتنا إقامة دولة تونسية عصرية سليمة ؛ ولذا طالب المؤتمر بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور لتونس .

وقد تمت انجازات سياسية حققت رغبات المؤتمر : اعظمها واهمها نيل تونس استقلالها التام ، واتمام انتخابات المجلس التأسيسي يوم ٢٥ مارس . فاصبح الشعب هو المتحكم في مصيره وفي اختيار ما يرتضيه من نظام الحكم ، فوضع حدا نهائيا لكل طغيان .

وقد وضع المؤتمر المبادىء الاساسية لنهضة اجتماعية واقتصادية مقامة على الواقع التونسي وعلى الامكانيات الحقيقية الموجودة في البلاد . وستكون تلك النهضة كلها لفائدة الشعب ، جميع الشعب من غير استثناء ، فلا تنتفع بها جماعة دون جماعة او افراد دون افراد .

وتشمل تلك النهضة ايضا ميادين الشباب والصحة والثقافة .

فكان هذا المؤتمر مؤتمر البعث .

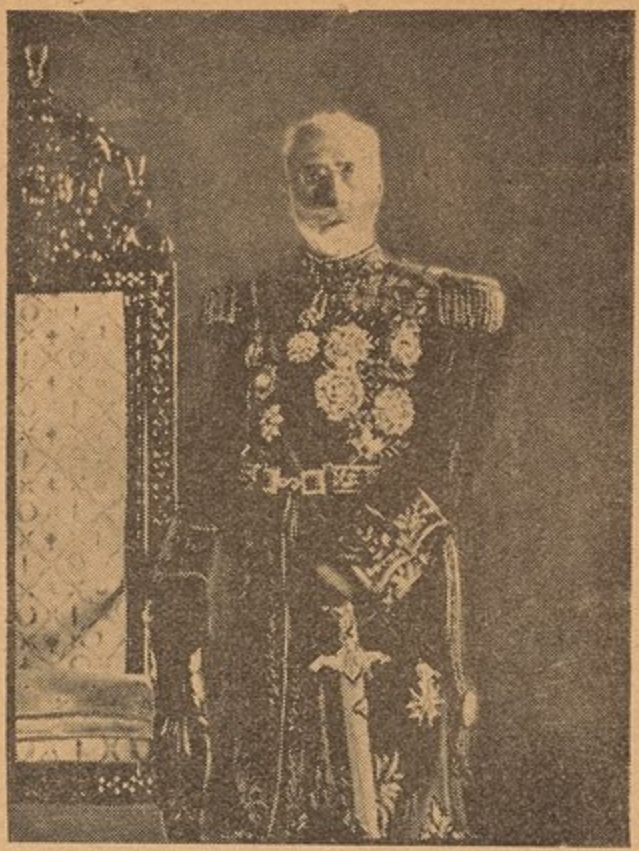

جلالة الملك

محمد الأمين الأول

برقية

الى جلالة الملك المعظم سيدنا ومولانا

محمد الامين الاول

إن المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في صفاقس في ١٥/١٦/١٧/١٨/١٩ نوفمبر ١٩٥٥ يرفع إلى جلالتكم بمناسبة انهاء اعماله اسمى آيات التعظيم والاخلاص لعرشكم المفدى ويتمنى ان يتم في عهد جلالتكم امانى الشعب في تحقيق نظام ملكي ديمقراطي وفقا لخطاب العرش في ١٥ مايو ١٩٥١.

نسال الله تعالى ان يحفظكم ويطيل بقاءكم.

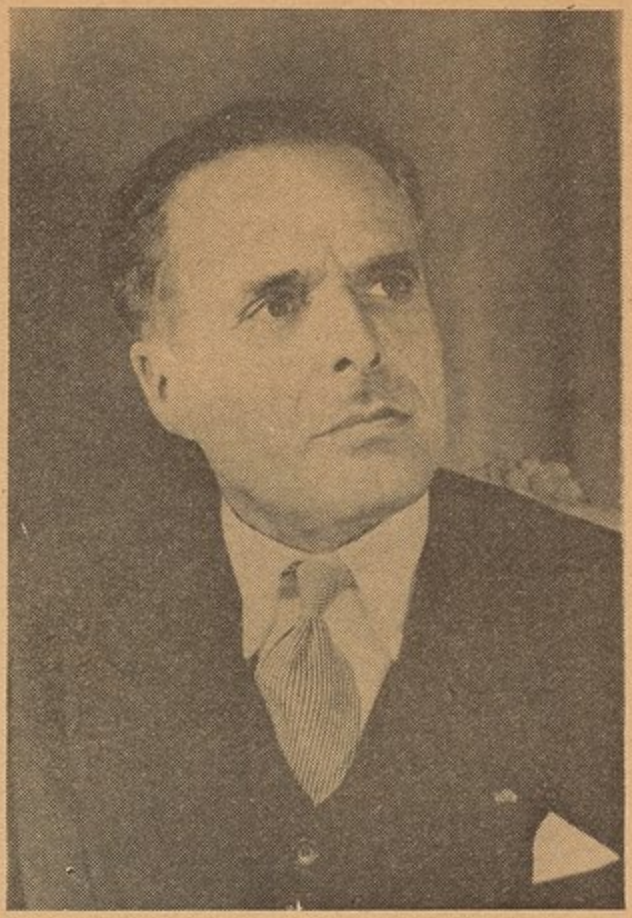

الرئيس الجليل الاستاذ

الحبيب بورقيبة

الديوان السياسي الجديد

الباهي الادغم

احمد التليلي

المنجي سليم

علي البلهوان

محمد المصمودي

الطيب المهيري

الهادي نويرة

الصادق المقدم

جلولي فارس

عبد الله فرحات

كلمة رئيس المؤتمر الافتتاحيّة

على التاسعة والنصف من يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ افتتح الدكتور احمد علولو رئيس جامعة صفاقس الدستورية مؤتمر الحزب بكلمة رحب فيها بضيوف تونس وزراء الدول العربية الشقيقة واعضاء الحكومة التونسية وممثلي المنظمات القومية والمدعوين :

ارحب باسم جامعة صفاقس الدستورية وباسم الشعب بحضرات ممثلي الدول العربية الشقيقة ونواب الصحافة والاصدقاء الذين جاؤوا ليشهدوا مؤتمرنا هذا فلهم ولحكوماتهم ولشعوبهم الصديقة فائق تمنياتنا واعترافنا وتقديرنا

ايها السادة

ان صفاقس لمدينة بالشكر للديوان السياسي حيث قرر اقامة هذا المؤتمر بها تكريما لروح الشهيدين الكريمين «فرحات حشاد» و«الهادي شاكر» وان في هذا التكريم لاعترافا منا لشهداء الوطن بما لهم علينا من فضل ، ورجائي ان يوفق الله سعينا لما فيه ازدهار تونس وخيرها.

ثم قرأ الدكتور احمد علولو عدة برقيات اعتذار عن عدم حضور المؤتمر منها برقية الاستاذ الطيب المهيري مدير الحزب الذي كان مريضا باحد مستشفيات باريس .

ثم احال الكلمة الى المجاهد الاكبر ، وفي موجة عاتية من الهتافات الداوية والتصفيق الحاد وقف المجاهد الاكبر وفاه بخطاب تحليلي لسياسة الحزب . قال :

خطاب الرئيس الجليل
الاستاذ الحبيب بورقيبة

ضيوفنا الكرام
اخـواني
اخواتي الفضليات

انه لمن الشرف الاثيل ان يجتمع نـواب الشعب التونسي بعد كفاح مرير لينظروا في امرهم ، وينظموا صفوفهم ، ويتفقوا على الخطة المثلى التي يجب السير عليها ويقرروا للحكومة التونسية المنهـاج الذي يجب ان تتجه للوصول بهذه الامة الى ما تصبو اليه منذ زمن بعيد من عزة وكرامة وسيادة حقة واستقلال تام وازدهار .

امـة عربـية مسلمة

وانه مما يثلـج الفؤاد وينبىء عن تقدم كبيران يشاركنا في هذا العمل العظيم نواب ووفود من الشعوب الشقيقة العربية ومن الشعوب والامم الاسلامية ومن الشعوب والامم المحبة للتعـاون والاخوة والسلام دون هيمنة او اضطهاد او قهر ـ الضعيف من طرف القوى ـ لان الامة التونسية عربية مسلمة منذ اكثر من ١٣ قرنا ونصف قرن ـ وهي امة مسلمة الا اقلية ضئيلة ـ وستبقى عربية مسلمة الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين . وقد كافح هذا الشعب وفي مقدمته هذا الحزب للابقـاء على عروبة هذه الديـار واسلاميتها ، وضحى بالنفس والنفيس ، وسالت دماؤه ، واستشهد رجاله وابطـاله منذ سنة ١٩٣٣ ، قاوم سياسة التجنيس التي كانت ترمي الى اخراج الجانب العظيم من الامة التونسية الى الجنسية الفـرنسية ، وكافح ووقف في وجه الرصاص حتى اغلق باب التجنيس نهائيا ؛ وبقيت الامـة مسلمة عربية الى هذا اليوم وستبقى الى يوم يبعثون . وكافح سياسة أخرى لم تكن ترمي الى إخراج التونسيين من الجنسية التونسية بل الى إدخال الفرنساويين والجالية الفرنسية في الامة التونسية لكي تصبح السيادة مشتركة دائما ويبقى للجالية الفرنسية الاجنبية حق مشاع في سيادة البلاد ، وحاول الاستعمار أعتبار الفرنسيين والاجانب مواطنين تونسيين يشاركون في الانتخابات كجزء من الامة

التونسية ، فقام الشعب التونسي باسره وقاوم ، واستشهد من استشهد ومات من مات ، وكانت فرنسا مستعدة لتمنحنا استقلالنا على هذا الاساس باعتبار وان الامة التونسية اصبحت خليطا ومزيجا من فرنساوين ومسلمين عرب ، فكان جواب الامة جمعاء ان لا يمكن ادخال الاجانب ـ مهما يكن عددهم ومهما تكن قوة فرنسا ـ في صميم الامة التونسية اذ كادت الدولة التونسية تصبح دولة مزدوجة السيادة ، فيتعذر علينا فيما بعد حتى المطالبة باستقلالنا لان الامة التي ستطالب فيما بعد باستقلالها تكون هي نفسها خليطا من فرنساوين وعرب . فقاومنا طيلة السنوات الثلاث الاخيرة لا لشيء الا للابقاء على الدولة التونسية ، تلك الدولة العربية الاسلامية التي ورثناها عن اجدادنا حتى تمكنا من ترجيح كفة العقل ، واصبح استقلالنا وسيادتنا التونسية لا تشوبها شائبة من ازدواج او فرنسة .

واليوم أمكن لنا ان نقبل ونفرح بضيوفنا العرب ، وهو اكبر مظهر من مظاهر الانتصار لهذه الامة في معركتها الاخيرة من تخليص السيادة التونسية من الفرنسة والازدواج وتصييرها من جديد دولة عربية اسلامية مثل بقية الدول الموجودة في الشرق تسمو وتتقدم الى الامام .

دقيقة صمت ترحما على ارواح الشهداء :

ارجوكم ان تقفوا دقيقة خشوعا وترحما على إخواتنا الشهداء الذين استشهدوا في المعركة الاخيرة وكل الشهداء التونسيين من يوم الاحتلال الى يومنا هذا ، اولئك الذين ماتوا لتتمكن من استرجاع سيادتنا ،ونعمل ، ونقوم بهذا المؤتمر العظيم الذي سوف يقرر مصيرنا .

التعاون الحر

غير ان الشيء الذي من واجبي ان اصارحكم به هو انه بعد تصحيح وضعنا السياسي كأمة ودولة يجب ان تعلموا ـ وانتم اعلم الناس بذلك ـ ان عروبتنا وكوننا امة اسلامية لا يمنعنا ولا يفرض علينا أن نتعزل عن الدنيا ، عمن جاورنا من شعوب وامم بل يفرض علينا اذا كنا نريد خير هذه الامة ان نتعاون مع من لا يمانع في التعاون معنا من الدول العربية والاسلامية وغير العربية والاسلامية ممن ربطتنا بهم ظروف سياسية وتاريخية ومصالح اقتصادية ، لكن على اساس واحد وعلى شرط هو ان يكون هذا التعاون حرا غير مفروض بالهيمنة بل في دائرة المصلحة المشتركة وصالحنا الخاص باعتبار ما يفرضه علينا موقعنا الجغرافي وحاجياتنا في التقدم والرقي. عندما تقول هذا لا تقول شيئا جديدا ، فمنذ قديم الزمان ، منذ قرون ، منذ العهد القرطاجني والبلاد التونسية مرتبطة ومتعاونة بطبيعة موقعها مع كل من جاورنا من شعوب ودول وامم . ولما كنا نقاوم الاستعمار ، ونطالب ، وندعو لعدم التعاون مع النظام الفرنساوي لم يكن ذلك لانهم فرنسيون ولا لانهم مسيحيون غير مسلمين ، بل لانهم كانوا يريدون هذا التعاون على اساس القهر واساس الاستعمار . فكنا ندافع عن كرامتنا ونقاوم كل تعاون ، ونعتبر كل من يتعاون مع المستعمر خائنا ، لان كرامتنا وشرفنا اعلى واشرف من المصالح المادية التي ربما تنجر عن ذلك التعاون . فعندما ترجع فرنسا الى رشدها اي الى ترجيح التعاون الحر ورفع كل ما من شأنه ان يحد من سيادتنا او من حريتنا ـ وعلى هذا الشرط فقط ـ يمكن لنا بل مصلحة بلادنا تفرض علينا التعاون مع كل الشعوب والامم التي رائدها التعاون لا السيطرة على غيرها من الشعوب الضعيفة ؛ فهذا الذي بينته

في كلمتي لم اقلها اليوم فقط بمناسبة عقد المؤتمر وحضور الضيوف الكرام بل كنت قلته في شهر يونية الماضي عندما طلبوا مني ان اصدر بكلمة هذا الكتاب المشتمل على ذكريات وصولي الى تونس فقلت :

بين الشرق والغرب

ان تونس الشرقية بثقافتها العربية ودينها الاسلامي الغربية بموقعها الجغرافي ؛ يسمينا الشرق غربا ولا فرق بين تونس والجزائر ومراكش بل حتى ليبيا (طبرقة وطرابلس معا) ـ فكلنا مغاربة في قلب الغرب ـ حرية متى اصبحت مستقلة لتكون همزة الوصل بين حضارتين عظيمتين يحق للبشرية جمعاء ان تفتخر بهما على حدالسوى

وهذه النظرية معقولة لا تشوبها العاطفة . واننا كافحنا فرنسا حين كانت مستبدة وعندما نتخلص من استبدادها يجب ان نكون عقلاء ولا نضمر لاحد الحقد او العداء ؛ فالخلاف الذي كان بيننا وبين فرنسا زال او هو بصدد الزوال شيئا فشيئا . لذا لا نرى مانعا في التعاون الحر ، بقدر ما يعظم حظنا من الحرية بقدر ما نزداد تشبثا بالتعاون وهذا ماكان يجب ان اقوله تكملة لكلمتي الاولى التي اعلنت فيها ان الامة التونسية عربية اسلامية وستبقى كذلك الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين

كنا منعزلين ...

ننتقل الآن الى موضوع المؤتمر فاقول يسرني ان ارى نواب الامة يجتمعون في هذا العدد العظيم للنظر في شاكلنا الداخلية وفيما ينبغي ان نقوم به من الاعمال في المستقبل لنستثمر هذه الامكانيات التي وضعتها في ايدينا الاتفاقيات ونسخرها لنسير بهذه الامة الى الامام . ويسرني كذلك ان يشاركنا في هذا المؤتمر نواب من ابناء عمومتنا ومن جميع الدول المحبة للتناخي والسلام اولئك النواب الذين اتوا ليتعرفوا الى احوالنا ومشاكلنا وربما ميعينونا ، وهم الذين خنكتهم التجارب وتقدموا اشواطا ذات بال في هذا الطريق الشاق ، طريق الحرية والاستقلال لمن واجبي ان ابسط امامكم باعتبارهم متضامنين معنا وباعتبار ان مصلحتهم واحدة هذه الحقيقة

لقد كانت الروابط التي تربطنا ببني عمومتنا ضعيفة والاستعمار لم يعمل على تقويتها . فاخواننا في الشرق يتذكرون انه منذ عشر سنوات تقريبا لما اردت ان اخرق النطاق الحديدي الذي كان بيننا وبينهم لم يكن بيدي جواز سفر ولم امتط الطائرة ولم اعلن عن وصولي ببرقية حتى احل بارضهم مبجلا بل اضطررت ان اغادر بلادي خفية متنكرا وان اقامر بحياتي فاركب قاربا شراعيا واجتاز البحار ثم اقطع الفيافي والصحاري في ظروف قاسية ثم ادخل مصر بصورة غير قانونية فيلقى علي القبض بقرية تبعد عن الاسكندرية بما يزيد عن المائة كيلومتر واصل الى القاهرة مخفورا بضباط وافرج عني ، فامكن لي ان اتصل برجالات العرب وزعماء الجامعة العربية واخواننا المهاجرين هناك .

كل ذلك يقيم الدليل على اننا كنا نعيش في ظروف لا يتصورها العقل وكان اخواننا بالشرق يجهلون عنا كل شيء ، فكانوا في كثير من الاحيان يعجبون لاني اتكلم عربيا ويقولون : انت تتكلم عربيا ؟

اعتراف بالجميل

لقد كنا منعزلين وبعد جهود بذلتها اثناء اقامتي قويت رابطة الاخوة والتالف ، ولا يمكن للشعب التونسي ان ينكر ايادي اخواننا العرب في المشرق وفضلهم فقد اقتبلونا كابناء بل مواطنين ، ومكنونا من مواصلة الكفاح وتصدوا لعداء الاستعمار الفرنسي والحكومات الفرنسية ومضايقتها ، ولم نسمع منهم رغم احراجنا اياهم - وهم الذين لم تكن بينهم وبين فرنسا خصومة - لم نسمع اي تذمر ولم يبد اي رجاء في ان نعتدل في لهجتنا وان لا نقول اي شيء عن فرنسا ؛ بل كانوا دائما وابدا بالرغم عن مشاكلهم الخاصة وابتلائهم باستعمار آخر انقليزي او غيره يطلبون الينا ان نعتبر انفسنا في بيوتنا مواطنين مثلهم لنا ما لهم وعلينا ما عليهم ، من واجبي ان اشهد اليوم بذلك امامهم حتى يسجل التاريخ هذه الايادي البيضاء وسيذكر التونسيون جيلا بعد جيل ما قدمه لنا اخواننا العرب من اعانات وما ضحوا به في سبيل مناصرتنا في كفاحنا .

وضعنا ..

وما قلته ضروري كذلك ليعرف الجميع كفاحنا والملابسات التي كانت تكتنفنا اي ان يعرفوا الوضع التونسي ووضع الحكومة التونسية والاستعمار الفرنسي ، وحتى لا تنظروا الى مشاكلنا نظرة سطحية معتبرين الاستعمار واحدا هو هو في سوريا والعراق ومصر الخ . . واني احذركم كما كنت افعل دائما من هذه النظرة البسيطة لان تونس لها وضع خاص اوجب علينا ان نتخذ في سبيل غايتنا المنشودة اساليب وخططا ربما لم يقدرها اخواننا في الشرق حق قدرها وربما استضعفوها . وموقفهم هذا لا يستغرب لانهم لا يتصورون الحالة التي نحن عليها ؟ فمن واجبي ان ابسط لهم الحالة الحقيقية التي كان عليها الشعب التونسي . ابتلى الله تونس والمغرب العربي عامة في ايام ضعفها وانحطاطها ذلك الانحطاط الذي كان يشمل جميع البلاد العربية والاسلامية وكافة الدول الافريقية والآسيوية والذي كان ناتجا عن ظروف تاريخية . . . ابتلاها باستعمار تختلف غايته عن غاية الاستعمار الهولندي والانقليزي او غيرهما . وهذا النوع من الاستعمار قد عرفته الامم في القديم حتى في عهد القرطاجنيين والرومان . فبينما كان الاستعمار الروماني يرمي الى الحاق الشعوب التي يحتلها وادماجها - وهذا الفرق لم يزل موجودا في القرن التاسع عشر وفي النصف الاول من القرن العشرين

لقد ابتلانا المولى سبحانه وتعالى بهذا النوع من الاستعمار الذي لا يكتفي باستثمار خيرات البلاد ولو على

اساس القهر وباستغلال مواقع جغرافية بل باستعمار كان يرمي جهارا الى امتلاك الارض ومن عليها معتمد على قوته العسكرية ومحاولا فرنستها ومسخ الادمغة والارواح والقلوب بوضع برنامج ثقافي يعلم النشء ذكورا واناثا تعليما مشوها ينسيهم لغتهم وثقافتهم وتاريخهم وجغرافيتهم ويفصلهم عن بني عمومتهم. وكان ايضا يفتك الاراضي بجميع الطرق لفائدة الاجانب من ايطاليين واسبان وغيرهم لما لم يجد فرنسيين ويشجعهم على ان يستقروا في هذه البلاد باعتبارهم اصحابها.

فلما دخلنا معمعة الكفاح وجدنا الامة التونسية لا تقاسي حماية لفظية تشبه حماية بريطانيا على مصر سابقا بل تعيش تحت نظام لم يعمل بمقتضى معاهدتي باردو والمرسى بل يسلك سياسة اخرى هي بالضبط ما كانت تسلك بالجزائر والمغرب وحتى بالهند الصينية او ما يسمى بالفياتنام وفي مدغشقر.

لقد كان حكما مباشرا آل الى جعل هذه البلاد بعد اجيال اشبه شيء بمقاطعة فرنسية. ولو استمر لاصبحنا فرنسيين، بحيث لا يمكن ان نسترجع شخصيتنا مهما كان الامر حتى باضمحلال فرنسا نفسها. ذلك ان البلاد التونسية تصبح فرنسية جنسا ولغة وروحا وقلبا كما وقع لفرنسا نفسها عندما استعمرتها رومة رغم كفاح الغوليين الذين اندمجوا في آخر الامر في الجنس اللاتيني حتى انه لما اضمحلت الامبراطورية الرومانية وغزاها البربر تلك الجماعات التي انحدرت من الشمال بقيت فرنسا لاتينية بلغتها وروحها الدينية. هذا الاستعمار الذي ابتلانا الله به كما ابتلى مصر ايضا في عهد نابليون الذي دام اربعة اعوام ووضع كلكله على الجزائر بعد ان زحزح عن الشرق ثم تسرب منها الى تونس يمينا ومراكش شمالا

كل ذلك يوضح موقف هيئة الامم المتحدة في قضيتنا اذ اعتبرتها قضية داخلية تهم فرنسا كما يحدث بين حكومة باريس ومقاطعة من مقاطعات فرنسا. وقد شب الفرنسيون منذ صغرهم على الاعتقاد في ذلك.

اين كنا والى اين نسير ..

ذلك ما يجب ان نتذكره ونفكر فيه حتى نعرف حيث كنا ومن حيث خرجنا وما بقي امامنا من خطوات حتى الاستقلال التام.

نعم يجب الا ننسى في اي منزلة كنا منذ ما يقل عن سنة لا ننسى ان سياسة الادماج والفرنسة والالحاق لم تزل قائمة الذات ساعية بجميع الوسائل الى يوم ٣١ جويلية ١٩٥٤. لا ننس اننا كدنا ان ننهزم بعد كفاح دام اربعة وسبعين عاما لما قدمت لنا فرنسا اصلاحات ٤ مارس وكاد يقضي بسببها على الدولة التونسية بادخال الجالية الفرنسية بتمامها وكمالها في الامة التونسية وجعلها عنصرا تونسيا ينتخب وينتخب على مبدأ المناصفة. فمنذ اربعة وسبعين عاما كنا نقاسي السيطرة الفرنسية ونخضع للحكم المباشر ونعاني القوة الغاشمة الا ان شرعية الحكم كانت مفقودة،

لان فرنسا استمدت سلطتها ونفوذها من اتفاق مفروض على الباي بالقوة . فما دام الباي مالكا لهذه البلاد فانه المؤتمن على هذه السيادة بحيث تفعل فرنسا ما تشاء بتنازل من الباي ، وبعبارة اخرى كان بيد فرنسا الحوز ولكن لم يكن بيدها الاستحقاق . فكل ما اغتصبته من سلطة منحتها المراقبين المدنيين ومن نفوذ تمتعت به الجندرمة والجندية الفرنسية كل ذلك غير شرعي لم تقره الاتفاقيات .

ولذلك كنا دائما وابدا نطالب فرنسا بان ترجع الى رشدها وترجع الينا سيادتنا . ولا عجب ان كان اول مطلب واهمه للحزب الحر الدستوري التونسي هو منح تونس دستورا باعتبار ان الدستور هو مظهر السيادة ، وقلنا لها : فما دامت السيادة ملك الامة فنحن نطالب بان تكون الحكومة التونسية مسؤولة امام الشعب وهو صاحب السيادة وكانت فرنسا تعارض ذلك لانها تعلم ان الشعب متى استطاع ان يعين نوابا عنه يصبح ممارسا للسيادة ولا يبقى لوجود فرنسا اي اساس ترتكز عليه .

وبعد ما ضحى الشعب التضحيات الجسيمة جنى ثمرة كفاحه وتفضل صاحب الجلالة مولانا الامين الاول فتنازل عن سلطته التشريعية لفائدة ابنائه وذلك في خطابه التاريخي يوم ١٥ ماي ١٩٥١ - قد طالبت الحكومة اذ ذاك بان تتفاوض مع فرنسا في ايجاد برلمان يمثل الامة التونسية .

وكذلك مما قد يجهله بعض اخواننا وضع فرنسا في موضع حرج لانه لو تم ذلك لما بقي لفرنسا وجه لتفتك بالقوة السيادة ممن هو مؤتمن عليها .

من اجل ذلك نراها تستعمل القوة ضد الشعب كلما ازداد ضغط الشعب عليها وتصبح اكثر ملوكية من ملك البلاد نفسه .

وهكذا ابتدأت الازمة واحتدت خصوصا من ١٥ ديسمبر ١٩٥١ عندما سافر وزراء التفاوض الى باريس مطالبين بالاستقلال الداخلي باعتباره مرحلة . فكان جواب فرنسا انها لا تمانع في منح تونس برلمان بشرط ان يكون الفرنسيون ممثلين فيه وذلك هو بالضبط السيادة المزدوجة اذ تصبح فيه السيادة التونسية حقا مشاعا بيننا وبين الجالية الفرنسية على قاعدة المناصفة وقد صمدنا في سبيل ابقاء السيادة التونسية والمحافظة عليها فاستعملت فرنسا القوة واضطهدتنا وفرضت علينا اصلاحات ٤ مارس ١٩٥٤ التي تمكن الجالية الفرنسية من حق المناقشة في الميزانية وذلك هو مظهر السلطة التشريعية .

فنحن لا نبالغ اذا قلنا ان اصلاحات ٤ مارس كادت ان تأتي على كفاحنا التحريري وتغير سيادتنا وتقضي على عروبة هذه الامة واسلامها ، ويتضاءل اذاك العنصر التونسي العربي المسلم شيئا فشيئا ويصبح بعد اجيال جالية بين الجاليات الاخرى قد يقول المؤرخون فيما بعد انه كان يتكلم العربية كما يقولون اليوم ان اهل تونس منذ ١٤ قرنا كانوا يتكلمون اللاتينية فلتذكروا ذلك حتى تقدروا هذا الانقلاب العظيم حق قدره .

ثم وقف الشعب وقفته واعتلى المجاهدون قمم الجبال لا ليفتكوا شيئا بل ليحطموا تلك الاصلاحات التي بدات في بعض المناطق تدخل في حيز التطبيق .

فانقذنا الله سبحانه وتعالى - فلتنظروا الى حيث كنا - حتى نعرف الخطوة التي لاتزال امامنا فيكون حكمنا على الاشياء حكما صحيحا .

فالمعاهدات التى كانت تربطنا بفرنسا كانت صورية والمهم هو ان نعرف كيف كانت تطبق . كنا اشبه شيء

بمقاطعة فرنسية حتى ان بعض اخواننا العرب ممن يفدون علينا سواحا كانوا يتعجبون عندما يطاون ارضنا ويرون الاعلام الفرنسية ترفرف واللافتات مكتوبة باللغة الفرنسية ولا يجدون معالم العروبة والاسلام الا حينما يدخلون الاحياء القديمة حيث يجدون اناسا لابسين طرابيش وعمامات فما هو سبب ذلك؟ هو الحكم الفرنسي المباشر.

لقد اهملت المعاهدات وضاعت في خبر كان ؛ وانتقلنا بخطوة او خطوات نحو الفرنسة والادماج بحيث ان اكبر انتصار سجلته هذه الحركة التحريرية واكبر عمل قامت به هو انها اوقفت ذلك الاتجاه الذي كان يجرفنا نحو المحق والذوبان في غيرنا.

ولما كنا نفاوض فرنسا منذ بعض سنوات ـ وهذا سيدي محمد شنيق رئيس الحكومة اذ ذاك يشهد بذلك ، ما كنا نتصور ان يحدث بين عشية وضحاها ما حدث في ٣١ جويلية وما كنا نتوقع ان نفتك بعد اربع سنوات فقط معاقل استعمارية كوزارة المال ووزارة الاشغال العمومية ووزارة الثقافة الوطنية ، وان نفوز بالغاء الحماية لان الغاء الفصل الاول من معاهدة المرسى يعتبر الغاء لها .

فان التصريح الذي القاه رئيس الحكومة الفرنسية في ٣١ جويلية احدث انقلابا في الوضعية الموجودة في تونس . فبينما كنا منذ اربع وسبعين سنة نطالب فرنسا بالقيام بعمل او باعمال معينة كتوسيع نطاق التعليم ومنح نظام دستوري وتبديل موظفين فرنسيين بتونسيين والغاء وظيفة الكاتب العام . . . اصبحنا بعد ذلك التصريح اصحاب السيادة التامة الكاملة في هذه البلاد لا ينازعنا فيها احد ولا يشاركنا احد . وفرنسا هي التي اصبحت تفاوضنا لتتنازل لها عن بعض النقط بصفة وقتية حفظا لمصالحها واجتنابا لازعاج الجالية الفرنسية . نعم فرنسا هي التي اصبحت تطلب منا نحن اصحاب البلاد بعض التنازلات الوقتية ذلك ما جعل الفرنسيين يناهضون هذه السياسة فهم لم يهضموا هذا الانقلاب الذي جعل منا نحن الذين كنا نكافحهم ونسجن ونعذب في سبيل ذلك ـ اصحاب البلاد ونتفاوض لابقاء جانب من المنطقة الجنوبية الصحراوية خاضعة لسلطة البوليس العسكري الفرنسي موقتا او لابقاء سلطة الامن لمدة سنة او سنتين بايدي الفرنسيين او لتسلم بعض مراكز الجندرمة للتونسيين وتسلم الباقي بعد اشهر كل ذلك ما كنا نتصوره ولا نتوقعه .

وقد كان الصراع بيننا وبينهم عنيفا ، وكانت الحرب قاسية ، وقد اريقت الدماء واغتيل بعض الفرنسيين الاحرار ممن كانوا يناصرون سياسة التعاون ويعملون في سبيل استقلال تونس اعتقادا منهم ان التعاون بين دولتين مستقلتين افضل وابقى من فرض التعاون بالحديد والنار . والملاحظ ان نفس الظاهرة وجدت بالمغرب فاغتيل الفرنسيون الاحرار على قارعة الطريق وفي رابعة النهار . ذلك ان فرنسا كانت يتنازعها تياران ، تيار الاستعمار الغشوم الرامي الى الحاق الامم الاخرى بالقوة والحرب كلفه ذلك ما كلفه ، وتيار التفهم والمرونة واعطاء كل ذي حق حقه والاستعاضة عن النظام البالي بنظام جديد يحفظ كرامة الشعوب ويمكنها من التعاون الحر .

منهاجنا

فكنا دائما نحاول تقوية القسم الثاني من الفرنسيين ، ونحاول ترجيح كفتهم ، وقد نجحنا . فاصبح البرلمان الذي كانت اغلبيته الساحقة تناهضنا يؤيد سياسة حكومته . والحزب الدستوري التونسي منذ تاسس وضع لنفسه منهاجا امتاز به عن غيره من الاحزاب المتطرفة فكان يقبل كل ما تتنازل عنه فرنسا ليستثمره حتى يخطو خطوة جديدة الى الامام . بذلك يجب ان نصارح بعضنا بعضا مهما كانت التكاليف . وقد سلكنا هذا السبيل لانه لا يمكن التخلص من الاستعمار بهذه البلاد بالقوة والحرب ، وليس في مقدور اي شعب اليوم ان ينجدنا بقوة عسكرية تقضي على الهيمنة الفرنسية رغم انف الفرنسيين . ونحن امة صغيرة تعد ثلاثة ملايين ونصف المليون دبر الحزب لخلاصها خطة فيها الراي وفيها القوة ترمي الى تخليصها من السيطرة الفرنسية بموافقة فرنسا

كانت المرحلة الاولى لسياسة الحزب تتلخص في اقناع الفرنسيين بالحجة والبرهان ، فكانت الوفود تسافر الى فرنسا ولاتطالب المسؤولين شططا ، بل تطالب بدستور . ولكن شيئا من ذلك ما كان يقع لو لم تشعر فرنسا بضغط ومن هنا نما الحزب الجديد ونحا طريقا امتاز به عن الدستور القديم . فاعرض عن الكلام اللطيف اللين وخلق وسائل ضغط جديدة . لقد خاطب زعماء هذا الحزب الشعب وقاموا بحملة دعائية واسعة النطاق واتصلوا بالشعب وزرعوا بذور الوطنية فيه ورفعوا مستوى تفكيره السياسي واستاصلوا روح اليأس منه ودفعوه الى قارعة الطريق ليواجه القوى الغاشمة بدون تهور وبدون ان يخاطر بجميع قواه

كل ذلك حتى تقتنع فرنسا ان الامن لن يستتب والفرنسيين لن يتمتعوا بالامن والامة لا يهدا هيجانها الا اذا راجعت فرنسا سياستها وقد درينا الشعب حتى يصمد ويثبت امام قمع الاستعمار ورصاصه وحتى يحسن تنظيم صفوفه كلما اصطدم بقوى الاستعمار

تلك السياسة التى توفق بين اللين والقوة والتى تتصف بالمرونة كانت تحتاج لتفلح الى مساعدة خارجية تضغط على فرنسا وتحملها على اتجاه سياسى معين . تلك هى « استراتيجية » الحزب . ومنها اتت مسالة تطمين الفرنسيين . فما دمنا مضطرين الى ان نواجه فرنسا وجها لوجه بسبب عدم توفر الاسباب التي ساعدت مصر على استقلالها وساعدت سوريا اخيرا كذلك وما دامت هيئة الامم المتحدة غير مستعدة الى التداخل في قضيتنا كما كان ذلك بالنسبة لاندونوسيا في حربها مع هولانده مادام ذلك فنحن مضطرون الى سلوك سياسة المراحل وان نعرض عن فكرة المغامرة بوطننا والزج به في حرب لا نعلم ما ستئول اليه . فكنا نخاطب فرنسا ونقول لها : مادامت مصالحك معقولة وحياة الفرنسيين مضمونة فلا مانع من ان تمكنني هذا الشعب من حكمه الذاتي وممارسة سيادته وهكذا كانت وسائل الترغيب في سياستنا منسجمة مع وسائل الترهيب . كذلك كنا نسعى دائما الى كسب عطف الراي العام الفرنسي حتى ترجح كفة الرشد وتصبح الحكومة الفرنسية مضطرة الى ارتكاب اخف الضررين . ذلك ان الضغط من جهة ، والاعتدال في المطالب من جهة اخرى يجعلان فرنسا تسلم في بعض الامور حفظا لبعض المصالح ، وتعتبر ان امن المعمرين لن يكون ما بقي الهيجان ، وان المراكز الستراتيجية لا تكون ناجعة مادامت وراءها بلاد كاملة في حالة ثورة ، بحيث يزيد الضغط الداخلي انصارنا من الفرنسيين ، وتقنع التونسيين انفسهم بوجوب الالتحاق بالقافلة اسوة بالفرنسيين الاحرار . وهذا ما وقع اثناء السنوات الاخيرة عندما كنا في حالة كفاح . فقد تزعم بعض احرار الفرنسيين حركات تؤيدنا وتدعو القوم الى النظر الى الواقع منهم ـ مندس فرانس ـ وميتران ـ اللذين لم نسمع بهما قبل الحوادث الاخيرة .

وهكذا وبفضل الضغط الخارجي والداخلي وبفضل ضغط الراي العام الفرنسي امكننا في وقت من الاوقات عندما اظهرنا مرونة جعلتنا نقدم الاهم على المهم ونميز الضروري على الثانوي ان نفوز بسيادتنا ، فاذا فرنسا اليوم تترك حكمها المباشر من دون ان تهزم هزيمة عسكرية

على ان هذه المرحلة العظيمة لم ندع ابدا انها كافية و لم نتنازل ابدا عما سيتبعها من مراحل الى استقلالنا التام وسيادتنا الكاملة نعم لم نقل ابدا ذلك . . .

انما لاحظنا من فرنسا عدولا عن اتجاهها القديم ذلك الاتجاه الذى حللته لكم والذى كان يرمي لفرنسة البلاد والحاقها وادماجها واعترافا لنا باننا امة عربية اسلامية لها سيادتها تعتبر الجالية الفرنسية ضيوفا. لاحظنا ذلك فقلنا هي خطوه الى الامام ستعقبها خطوات. فان الاتجاه قد تغير ولن يمكن الآن لاي كان ان يغير مجرى التاريخ. وفرنسا لم يمكن ان تحدثها نفسها بعد ان رضخت لسلطان العقل والرشد واعترفت بخطئها ومزقت وثيقة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التي حاولت بها ان تفرض علينا جاليتنا الفرنسية لا يمكن لها ان تمنع شعبا يتصف بهذه الحيوية ويتمتع بهذه القوة التي بفضلها تمكن من ان يحي دولة عربية اسلامية من العدم من ان يسير الى الامام .

نحو الاستقلال التام

لا يمكن لفرنسا ان تتاخر عن منحنا ما بقى بيننا وبين الاستقلال التام . واكبر دليل على ذلك ما صرح به رئيس مجلس الوزراء الفرنسى في جلسة الجمعية العمومية الفرنسية لما قال له النواب بما ان التونسيين قد حلوا الروابط القديمة المشينة بيننا وبينهم روابط الحكم المباشر واصبحوا مرتبطين بنا كدولة مع دولة كل واحدة منهما لها حسب الظروف الحق في تغيير الروابط التى بيننا فان هذه ستسير نحو الاستقلال وسنخرج من بودقتنا ومن الاتحاد الفرنسى . فصرح الرئيس مجيبا: يجب علكيم ان تقبلوا هاته الغاية وهذه الفكرة اذ لم يبق مجال بعد اليوم لان تتحكم امة في امة اخرى الى الابد ، فان تونس سائرة لا محالة نحو الاستقلال التام وستبلغ دون شك هذه المرحلة ولذا اصبحنا نعمل مع هذا الشعب التونسي ومع قادته جنبا لجنب وعندما ينال استقلاله التام لا يكون فصال بيننا وبينه ولا يلجأ الى ان يرتبط بدول اخرى كانقليترا وامريكا وغيرها.

الاتفاقيات

فها هي فرنسا تميل الى ارتكاب اخف الضررين بعد كفاح مرير دام ثلاث سنوات تدعونا الى التفاهم والتفاوض وفصل قضيتنا بالتي هي احسن معترفة لنا باستقلالنا الذي سيتحقق شيئا فشيئا طالبة منا ان نرتبط بها ارتباط الند للند وان نتعاون معها في دائرة المصلحة. ونحن دائما مستعدون للتعاون مع كل شعب وكل دولة لا تريد ان تفرض علينا هيمنتها. وانه لمن العبث ان نقول بما ان هذه المرحلة ليست مرحلة استقلال تام يجب ان تلغى الاتفاقيات ونمزقها ونرجع الى الكفاح الى ان يتحقق الاستقلال التام. فذلك من قبيل العبث والخروج عن مبادىء الحزب وطرقه الكفاحية. وذلك ايضا نكوث بالعهود لا يقود الا للفشل والهزيمة. فاذا رجعنا الى الكفاح في الظروف الحاضرة بدون ان تكون لنا العدة الكافية ربما كانت النتيجة وخيمة وربما الغت فرنسا نفسها

الاتفاقيات وسترجع ما احللناه من مراكـز وما تنازلت عنه من حماية وترجع هي للكفاح في ظروف نكون فيها الى حاجة للسلم

وهذه المرحلة التي قطعناها سنهضمها سريعا ان شاء الله ولا يمكن ذلك الا ببذل المجهود واقبال الرجال على العمل الجدي الحازم.

ففي بعض الوزارات كوزارة المالية ووزارة الاشغال العامة هاتين الوزارتين اللتين بقيتا طيلة اربع وسبعين سنة بيد الفرنسيين المحتكرين لجميع وظائفها وفي هذه الوزارات اصبح الوزير التونسي كانه قد نزل من فوق ولازالت اغلبية موظفيها الساحقة وخبرائها واخصائها من الفرنسيين ينظرون الى الوزير نظرة احتقار كانه يعيش تحت رحمتهم. فما هو سبب ذلك يا ترى ؟ السبب هو ان فرنسا لم تمكننا من تـدريب التونسيين على القيام بمهام هذه الوظائف وذلك طيلة اربع وسبعين عاما، لم تؤهلنا خلالها ولم تقربنا من دوائر الحكم ووسائله. وقد ذكرتني هذه الحالة في حادثة وقعت في الحرب العالمية الاخيرة لما استسلمت اليابان وكانت اذاك محتلة اقطارا شاسعة في الشرق الاقصى كالهند الصينية وجاوة وغيرها ـ لما بين عشية وضحاها لم يكن اذاك للحلفاء جيوش مستعدة لاحتلال هذه البلدان فقذفوا فيها بواسطة الطائرات والمضلات بقائد انقليزي او امريكي وتركوا النفوذ والسلطة بيد اليابانيين ولم تصل جيوش الحلفاء ومدرعاتهم الى هذه الاقطار الا بعد نحو الشهر وعندئذ قبضت على زمـام النفوذ والسلطات ، فنحن اذن في وزارة المـالية او وزارة الاشغال العمومية لنـا وزير تونسي وحولـه موظفون فرنسيون سنزحلقهم شيئا فشيئا ونحل محلهم تونسيين دون ان نتوقف على تاشيرة كاتب عام فرنسي، سنكون من شبابنا خبراء واخصائيين وفنيين في كل الفنون العلمية منها والعسكرية وغيرها.

اننا بفضل الاتفاقيات سنتمكن من رفع مستوانا الاقتصادي والاجتماعي بـكامل الحرية فلا يوقف سيرنا شيء كتاشيرة المقيم العام او الكاتب العام او وزراء فرنسيين ، فلنستثمر اذن جميعا مـا تحويه هذه الاتفاقيـات من الامكانيات استثمارا كاملا لنحقق ما يصبو اليه شعبنا من رفاهية وكرامة.

مراجعة الاتفاقيات ممكنة والمطالبة بجيش وطني

ولمؤتمرنا هذا ان يطالب بمراجعة بعض بنود الاتفاقيات وفصولها اذا اقتضى الحـال وذلك عملا بما جاء بالفصل ٢٤ من الاتفاقية العامة. وفعلا ففي القريب العاجل ستفتتح مذاكرات بين حكومتنا والحكومة الفرنسية في شان تكوين نواة جيش يحفظ كيان دولتنا.

والاتفاقيات تمكن حكومتنا من تسطير ما تراه صالحا من البرامـج وتنفيذها دون ان يعرقـل اعمالها اجنبي وذلك ما يدعو مؤتمرنا هذا الى ان يسطر للحكومة برامج اقتصادية واجتماعية كفيلة برفع مستوى الطبقة الشغيلة والشعب التونسي في الميادين الثقافية والصناعية وغيرها.

واني لاذكركم بان الاتفاقيات تسمح بتشييد دولة عصرية ولايجوز لفرنسا ان تعطل عملنا او ان تعرقله . اجعلوا ذلك نصب اعينكم ! واحذركم من الانصياع الى من يفضل معاهدة باردو على الاتفاقيات الفرنسية التونسية ويدعو الى نقضها ويدعي انه يتعذر علينا مطالبة فرنسا باعادة النظر في البنود الخاصة بالجيش والديبلوماسية والخارجية. في القريب العاجل سنستانف المفاوضات مع فرنسا ان شاء الله. ولكن لا يمكن لنا هذا اذا كان اول عمل نقوم به بعد ان تنازلت فرنسا وحصل الاتفاق بيننا وبينها هو التراجع فيما وافقنا عليه . ان في ذلك نكوثا للعهد واحراجا لموقفنا ؛ وفي ذلك توحيد لصفوف الفرنسيين ضدنا حتى لا يبقى من بينهم من يناصرنا ولو كان اولئك الذين كافحوا معنا وضحوا في سبيلنا . كما فيه تفريق لصفوف التونسيين لان من بينهم العاقل الذي لا يصدق من يدعي ان الاتفاقيات خطوة الى الوراء .

ما لقيناه من تأييد

ان الثمرة التي نجنيها الان كانت نتيجة مرونتنا وتوحيد صفوفنا بجعل مطالبنا بسيطة معقولة وتفريق صفوف الفرنسيين اذ يرى قسم ذوبال منهم تلك المطالب معتدلة مقبولة . وبذلك نكون قد قمنا بعمل مزدوج : توحيد صفوف الامة وتقوية جانبنا من ناحية، وتضعيف صف الاستعمار وتشتيته من جهة اخرى؛ اما اذا نكثنا العهود اصبحنا منقسمين الى قسمين: قسم يطالب باستئناف الكفاح بدون عدة والاخر اعني اغلبية الشعب الساحقة تقبل الاتفاقيات كخطوة اولى نحو الهدف ؛ اما الفرنسيون فيلمون شتاتهم بعد ما كانوا متفرقين في احزابهم المختلفة فيقولون وقد تسرب الى نفوسهم الخوف: هؤلاء اناس يعبثون وان حزبنا لا يرضى ان يغامر بحظ هذه الامة وان يلعب ورقة نتيجتها الحتمية النجاح اوالقضاء المبرم. اننا تحملنا امانة هذا الشعب طيلة اربع وعشرين سنة داخل هذا الحزب فكنا دائما وابدا لا نغامر بل نسلك السبل الموفقة السليمة؛ لقد رايتمونا ندخل المعمعة بملكنا ووزارتنا وشعبنا يوم كانت هيئة الامم المتحدة تقيم دورتها بباريس . وبعد ان فاوضنا فرنسا طويلا مؤملين ان نظفر بحل حاسم مثل الحل الاندونيسي فاجأتنا فرنسا بلائحة ١٩٥١ مبرهنة عن سوء نيتها فكان ما كان من اراقة الدماء والاضطهاد والتخريب واستعمال القوة والحديد والنار ضد التونسيين.

وكنا اذاك نستصرخ الضمير العالمي ونؤمل ان يشمل بعطفه هذا الشعب الفقير الصغير الذي اصر على الكفاح وطالب بشيء معقول . اما اخواننا العرب والمسلمون ؟ وقد ايدونا تاييدا ادبيا . واضطروا في هيئة الامم المتحدة الى لائحة الجمهوريات اللاتينية التي كانت بمثابة شيء خير من لا شيء. لائحة تظهر بها هيئة الامم المتحدة ثقتها في فرنسا لتسير بالشعب التونسي نحو الحكم الذاتي وحرية تقرير المصير. فظننا ان هذا القرار سيحمل فرنسا على تعديل سلوكها والعمل بمقتضاه ولكنها خيبتنا ، فاستمر الكفاح حتى ترى الدنيا باسرها هل ان فرنسا ستصر في عنادها ان تسير على ضوء الاتجاه الذي اختارته لها الجمعية العمومية ، ومضت سنة وجاءت الدورة الموالية لهيئة الامم المتحدة والشعب التونسي يكافح وحده طغيان الاستعمار الفرنسي ويقاوم الطائرات

والدبابات ، فما راعنا الا ان نرى فرنسا تثبت قدم الاستعمار ببلادنا وتفرض السيادة المزدوجة فرضا وما راعنا الا ان نرى زعماءنا يقتلون غيلة بايد اثيمة وجلالة الباي يوجه اليه انذار: فاما ان يمضي قسرا على اصلاحات تجعل من تونس مستعمرة فرنسية ومن الجالية الفرنسية جزءا من الامة التونسية واما ان يخلع وينفى فما كان من جلالة الباي الا ان يوقع ويوافق ارتكابا لاخف الضررين ، وما راعنا الا ان نرى هيئة الامم المتحدة بما فيها الدنيا الجديدة تتخذ قرارا ثانيا اشبه شيء بالاول فتضم ثقتها من جديد في فرنسا لتستمر في التفاوض مع التونسيين . . .

وكان لسان حالها يقول للتونسيين يا اخواننا نحب ان نعطيكم اكثر من هذا ولا يمكن ان نعطيكم اكثر منه . فانتم ترون ان امريكا لا تعطف علينا وانقليترا لا تناصرنا والدنيا كلها تقف ضدنا ولم يكن لنا نصير سوى الكتلة الشرقية والكتلة الاسيوية لكنهما غير قادرتين على ترسيم القضية التونسية بمجلس الامن وحمله على اتخاذ قرار حاسم بيد ان فرنسا تصرح امام الملا انه اذا ما اتخذ هذا المجلس قرارا ضدها فهي لا توافق عليه وفي حل منه واذا ما اوفد المجلس وفدا او عضوا فانها لا تسمح له بدخول تونس وهذا يعني ان من تدخل في القضية يكون كمن اشهر حربا على فرنسا ذلكم هو الوضع الذي كنا فيه سنة ١٩٥٣ وذلك ما ينبغي ان يتذكره المؤتمرون

لقد قلت لكم اننا مدينون الى الابد لاخواننا وبني عمومتنا من عرب ومسلمين ودول اسيوية ودول محبة للسلام لكنني لا اخفي عنكم ان اعانتهم التي سوف لا تنساها لم تفرج عنا كربتنا يوم جد الجد واصبح الرصاص يخترق صدورنا واضطررنا الى الصمود بمفردنا والى وضع خطط فيها شدة وفيها مرونة لا لشعبنا فحسب بل حتى لبقية الشعوب في شمال افريقيا

حل عظيم

وهكذا قاوم هذا الشعب الصغير طغيان فرنسا وجبروتها وماكانت تسلطه عليه من عذاب وتقتيل . ولولا الطاف الله وايماننا القوي لكانت الخيبة والانكسار . ولقد سمعنا بعض التونسيين انفسهم ينتقدون خطة بورقيبة ويحكمون عليها بالعقم اذ فعلا رغم اعتمادنا على هيئة الامم المتحدة ومساندة الدول الاجنبية لنا لم نظفر بالنتيجة وبالرغم من هذا كله لم نكن من اليائسين ، فغيرنا خطتنا وعدلناها ومددنا ايدينا من جديد الى فرنسا لنظفر بموافقتها وموافقة العناصر الفرنسية الحرة بحل وسط . وهكذا قدم رئيس الحكومة الفرنسية الى بلادنا في يوم تاريخي مشهود وصرح على رؤوس الاشهاد وباسم فرنسا وحكومتها بان تونس العربية المسلمة قد ردت اليها سيادتها الداخلية وان الجالية الفرنسية جالية اجنبية وان السيادة التونسية مطلقة لا تقيدها الا حدود وقتية حتمتها سرعة هذا الانقلاب .

لقد من الله علينا بهذا الحل العظيم الذي وضع بايدينا امكانيات عظيمة كتشييد دولة لها كيانها وتلافي ما تركه

فينا الاستعمار من ضعف ووهن وفقر . ولولا هذا الحل لكنا خسرنا المعركة واضعنا سيادتنا وعروبتنا واسلامنا وكانت الدولة التونسية بذلك فرنسية اسلامية او فرنسية تونسية. ولما سألني مراسل وكالة الانباء الفرنسية عن رايي في خطاب رئيس الحكومة الفرنسية وقد كنت اذاك معتقلا بفرنسا وفي حالة حصار اجبته : انه مرحلة نقطعها في طريقنا الى الاستقلال التام واني اؤمل ان نطوى المرحلة الصغيرة الباقية الى الاستقلال التام جنبا لجنب مع فرنسا في وداد وتفهم مثلما وقع ذلك في الهند الصينية او في اندونيسيا اما اذا ركبت فرنسا راسها وقلبت ظهر المجن فاننا سنعود الى الكفاح ونكون اقوى بكثير مما كنا عليه. سنكون دولة تكافح دولة اخرى لا شعبا يكافح فرنسا من جهة ودولة تونسية بالاسم فرنسية في الواقع من جهة اخرى ، سنكون دولة كدول الشرق في عام ١٩٣٦ او عام ١٩٣٠ لها برلمانها ومؤسساتها ومنظماتها وجميع امكانياتها تستطيع ان تقاوم الطغيان . فمن الاجرام ان نتقدم اليوم الى الامة ونستحث عواطفها ونقول لها ان الاتفاقيات خطوة الى الوراء يجب تمزيقها والرجوع الى الكفاح من جديد لان الاتفاقيات لا تمكننا من تنظيم جيش تونسي والحال اننا لا جيش لنا منذ اربع وسبعين سنة والاخطر من ذلك انه لم تكن لنا دولة . اما الآن فقد كونا هاته الدولة وسياتي في القريب دور تنظيم الجيش ، ومن الاجرام ان نشتت صفوف امة متكتلة متراصة متحدة استنشقت نسيم الحرية بعد اربع وسبعين سنة وعم السرور قلبها بعد ما كانت في يأس وذل وهوان ..

هذه مواقفي والتاريخ شهيد ...

هذا ما اردت ان ابسطه عليكم باعتباره الطريق السوي الموصل الى غايتنا التي عاهدناكم على تحقيقها لقد عرفتموني منذ ٢٥ عاما قدت اثناءها سفينة الكفاح فلم اخدعكم ولم اغالطكم وربما حدتم انتم احيانا عن الصواب فهديتكم وفي السجون كنت دائما معكم افترش الاسمنت وحيثما كنت في المنفى في الشرق والغرب كنت دائما وابدا اهديكم الى السراط المستقيم ادعوكم ان اقتضى الحال الى التضحية والصمود والاستشهاد ؛ لقد توجهت اليكم من منفاى يوم عرضت عليكم فرنسا اصلاحات ٤ مارس بمقال نشرته جريدة « اكسبريس » كنت وجهته اذ ذاك الى الديوان السياسي قلت فيه : لا يمكن مصادقة فرنسا فيما يخص عروبة هذه البلاد وكيانها الدولي العربي الاسلامي لا يمكن ان يسود بلادنا هدوء ما دامت فرنسا لا ترجع عن غيها وما دامت تصر على اعتبار الجالية الفرنسية كجزء من الامة التونسية اما وقد رجعت فرنسا عن غيها ومدت الينا يدها لنفاوضها على اساس تكوين دولة عربية اسلامية خالصة من كل ازدواج فمن الحكمة ان نجيب دعوتها . اما الحدود الوقتية التي تجدونها بالاتفاقيات فهي تزول وهل من دولة مولى عليها قفزت قفزا الى الاستقلال بين عشية وضحاها ؟ ولقد دعوتكم الى توقيف الكفاح اعتقادا مني ان ما عرضته علينا فرنسا خطوة حاسمة.

وكنت دائما اهديكم الى ما فيه الخير والصلاح . الم احذركم في الحرب العالمية الاخيرة من الميل الى المحور والم اشر عليكم بالتعاون مع الفرنسيين الثائرين ؟ وفيما يخص الشيوعية الم احسب للعواقب كل حساب ؟

كنت ادعوكم الى الكفاح كلما دعت اليه الحاجة وادعوكم الى السلم اذا ما اقتضت الظروف السياسية ان نجنح اليه وكنت دائما موفقا في توجيهي فلم اقدكم الى الهاوية .

والسياسي المسؤول يحاسب عن نتائجه. فلا ينبغي ان يرتكب الهفوات فاذا كان اصدقاؤه يلتمسون له الاعذار احيانا فالتاريخ لا يتسامح ويحاسبه حسابا عسيرا .

فهذا هتلر مثلا كان قاد امته الى الدمار عن حسن نية فاصبحت تدوسها الاقدام وتعاني من السيطرة الاجنبية الوانا فالتاريخ والشعب الالماني نفسه قد حكم عليه حكما قاسيا . وهكذا ترون ان التاريخ يحكم على رجالات السياسة بدون رحمة ولا شفقة وكان حسابهم عسيرا كلما رموا بشعوبهم في الهاوية فخطت خطوات وخطوات الى الوراء.

اما انا العبد الضعيف الذي امامكم فباعانة اخواني ورفقائي في الكفاح كنت دوما موفقا . وفي الحرب العالمية الثانية غلط اقطاب ساسة العالم ولم نغلط نحن والحمد لله ، فنحن لم نعرف الهزيمة المنكرة التي ترجعنا الى الوراء فما دخلنا معمعة وصراعا الا وخرجنا ظافرين بينما يخطىء غيرنا في تقديره مثلما وقع ذلك في مدغشقر وفي الجزائر سنة ١٩٤٥ . نحن نعلم كيف نشن المعارك وكيف نغير في الابان وسائل الكفاح . لذلك اقول لكم في هذا اليوم الحاسم وفي هذا المؤتمر العظيم اياكم ثم اياكم ان تنصاعوا لصوت الغرور والعاطفة، اياكم ثم اياكم ان تنكثوا العهود فان في تعاليمنا الاسلامية ما يحرم علينا مثل هذا النكث ولنا في رسولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة ففي صلح الحديبية اتفق المسلمون وكفار قريش على ان كل مسلم يفر من قريش ويلتجىء الى النبي يرجع الى الكفار بينما المسلم الذي يكفر ثم يلتجىء الى الكفار فان قريشا لا ترجعه لاهله من المسلمين .

لن نخلف العهد

وقد حدث اذاك ان التجأ ابو جندل ابن رئيس وفد قريش سهيل ابن عمر الى النبي فلما هم المسلمون بارجاعه قال لهم كيف ترجعونني الى الكفار فيشتمونني ويهينون ديني فقالوا له لقد تعهدنا بذلك والمسلم لا يخلف العهد فارجعوه الى الكفار .

وعلى كل فان من يخلف العهد ضعيف مخذول . وان كنا قد انتصرنا على السياسة الاستعمارية فذلك يرجع الى ما كان يعمد اليه الفرنسيون من اخلاف للوعود ونكث للعهود فلا يتصور ان نسلك نحن مسلكهم ونمزق اتفاقيات صادقنا عليها ونقول اننا لا نقبل الا الاستقلال التام الناجز .

فلنف بالوعد ولنقبل هذه الاتفاقيات كمرحلة ووسيلة للتقدم ولنسر الى الامام! سنحقق لامحالة ما نصبو اليه من حرية وسيادة كاملة في القريب العاجل وباقرب الطرق ولتثقوا ان الشعب التونسي يفضل هذه المرحلة التي قطعها لانه فتح الابواب في وجه اخوانه في المغرب من جزائريين ومراكشيين وعلى ذكر هذين الشعبين ارى من واجبي ان انحني اجلالا لكفاحهما وان احيي جهادهما وصمودهما بالنيابة عنكم .

ثقوا ان موقفكم النزيه الرصين سيجلب اليكم تقدير الراي العام الفرنسي واجلال الدنيا كلها التي اوفدت نوابها اليكم اليوم.

ثقوا اننا اذا احترمنا العهود سيعود ذلك بالنفع العميم على اخواننا من الجزائريين والمغاربة ويرجح كفتهم وها هو اليوم قد رجحت كفة مراكش وسترجح كفة الجزائر في القريب العاجل ان شاء الله.

واذا رجحت الكفة في اقطار الشمال الافريقي الثلاثة بالوضع السياسي بتمامه وكماله تصبح الاتفاقيات نفسها من الامور التي فاتت بفوات وقتها، فتفتح اذاك مفاوضات جديدة على اساس جديد وتتمكن من توحيد صفوف المغرب العربي وربط امتن الصلات بيننا وبين بنى عمومتنا وتتعاون تعاونا حرا مع فرنسا الديمقراطية التي تحترم الحرية والعدالة والاخوة والتي كافحت معنا وضحت بكثير من رجالها الذين ماتوا تحت رصاص الفرنسيين الاستعماريين.

فقفوا في مؤتمركم هذا موقفا حاسما هو موقف الديوان السياسي ولا تدعوا الشك فينا يتسرب الى قلوب الذين اتفقوا معنا واعتبرونا امة ودولة محترمة ولا تجعلوهم يتراجعون هم بدورهم فيما وعدوا به وبداوا في تنفيذه حتى يفتحوا على هذه الامة ابوابا من البلاء لا طاقة لها بها. واني اعتقد اننا اذا ما وقفنا موقفا نزيها صادقا وواصلنا العمل والسير الحثيث حققنا استقلالنا واعنا اخواننا الجزائريين على بلوغ اهدافهم واسترجاع سيادتهم واستقلالهم. انا شدكم باسم الوطنية والشهداء ان تجعلوا هذه النصائح نصب اعينكم على الدوام واعلموا ان من يحرضكم على التشويش وادخال البلبلة على الافكار يقودكم الى الفشل ويرجع بكم الى الوراء.

موقف الاستاذ صالح بن يوسف

اقول لكم هذا نظرا للخلاف الذي احدثه احد رفقائنا الذي كان معنا منذ سنوات والذي كان معنا يناصر مبدا قبول كل تنازل من فرنسا واستثماره. فالاستاذ صالح بن يوسف الذى شارك في وفد التفاوض الاول وعمل على ازالة تاشيرة الكاتب العام او التحصيل على وزارة العلوم والمعارف؛ لما رجع من الشرق اخذ يسعى لتشتيت الافكار وتفريق الكلمة ويطالب باستئناف الكفاح. بيد انه عندما كان متصلا بالشعوب الموالية لنا من بني عمومتنا يقبل الاعانات المادية والكفاح تضطرم نيرانه والمقاومون ينتظرون النجدة في الجبال فلم ينجدنا بخرطوشة ولا ببندقية ولا برشاشة. هذه حقيقة ينبغي ان نصرح بها امام نواب اخواننا في الشرق. فالشعب التونسي لما دخل الكفاح دخله بمفرده وان الشعب الجزائري لم يبدا كفاحه الا بعد ان مضت ثلاثة اشهر عن سفر منداس فرانس الى بلادنا والشعب المغربي لم يشرع في كفاحه الا بعد خلع سلطانه. بحيث كان الشعب التونسي يكافح فرنسا بمفرده بوسائل بسيطة واسلحة قديمة من بقايا اسلحة المحور او افتكت من الثكنات. وقولنا اننا لم نتصل من الشرق بخرطوشة واحدة لا يعني اننا ننسى فضل اخواننا وبني عمومتنا علينا وما ادوه لنا من ايادٍ بيضاء. لكن كان علي ان اضبط هذه النقطة التاريخية حتى يعرف الجميع الظروف التي كنا فيها.

لا مانع من دعوته

هذه نصيحتي اليكم ايها المؤتمرون ولكم ان تفكروا في شؤون البلاد بكامل الحرية . واذا ما اردتم ان تستمعوا للاستاذ صالح بن يوسف ليبدي لكم نظريته فلا مانع من دعوته واني لاعتقد ان ما فزتم به من نضج وخبرة وبعد نظر سيجعلكم تتجنبون الاخطاء والاخطار .

اما القرار الذي اتخذناه ضد الاستاذ ابن يوسف فقد اضطررنا اليه دفعا لكل التباس وحتى لا نظهر امام الدولة التي تعاقدنا معها بمظهر من يلعب على حبلين ومن يقول ما لا يضمر ومن هو لا في حرب ولا في سلم . وهل يعقل ان نتحدث عن تعاون يرمي الى السير في طريق الاستقلال بينما تكون الشعب او الجامعات المنتمية الى شخصية مسؤولة في الحزب كجامعة جلاص مثلا منهمكة في جمع سلاح بسيط لتستئنف الكفاح . ان هذا لخور ! فالخصم لا زال لنا بالمرصاد فاذا داخله الشك في اخلاصنا وصدقنا اسرع بالغاء الاتفاقات . وانتم قد لاحظتم بانفسكم انه لما بدات حركة التشويش في البلاد انزلت فرنسا قوات جديدة بتونس معدة العدة لما عساه ان يحدث . وهذا ما دعانا الى اتخاذ قرارنا الحاسم ضد الاستاذ ابن يوسف حتى لا نبقي في صفوفنا من يدخل الشكوك في العقول ويدعو الى استئناف الكفاح . ولو سلكنا هذا السبيل لتالبت جميع القوى علينا وكانت الطامة .

لكم ان تقرروا

واليوم وقد اجتمعتم في هذا المكان انتم نواب الامة فلكم ان تقرروا ما تشاؤون . لكم ان تصادقوا على الخطة التي رسمها الديوان السياسي او ان تستأنفوا الكفاح . ادعوا ان شئتم الاستاذ ابن يوسف واستمعوا لنظريته . فنحن وقد اصبحنا جميعا نوابا في مستوى واحد فلا رئيس ولا كاتب عام ـ لا نرى مانعا ان يبسط هذا الرجل من هذا المنبر وجهة نظره والمؤتمر يقرر ما يشاء

وبعد ما بسطت لكم نظريتي بالاتفاقيات كمرحلة ووسيلة الى السير الى الامام ارى من واجبي ان ابدي استيائي من جانب لا باس به من التونسيين الذين يقفون عند حد العاطفة ويتذمرون من هذا الخلاف الذي نشب بين بورقيبة وابن يوسف في الوقت الذي لم ينشب اي خلاف بيني وبين هذا الرجل .

تذكروا ايها الاخوان ان الامة كانت منذ اشهر صفا واحدا كالبنيان المرصوص فجاء ابن يوسف وحاول تصديع وحدتنا . حكموا رايكم وانظروا الى جوهر الخلاف ولا تجعلوا للعاطفة عليكم سلطانا . يقولون لنا اناشدكم بدماء الشهداء وغير ذلك ان اتفقوا وانا معكم سائرون . وكيف الاتفاق بين مشرق ومغرب بين من يقود امة الى الهاوية وبين من يخطو بها نحو الخير والسعادة ؟ ان الخلاف بيننا يهمكم من قريب . فاما ان ترجعوا للجبال والقتال واما ان تقبلوا هذه المرحلة وتهضموها وتقفزوا خطوات الى الامام . لستم بقطيع من الغنم ينقاد دون ان يعمل الراي ومن فكر لا يسلك المنهاج الذي يسطره صالح بن يوسف .

بين طريقين ... يتوسلون بالدماء التي سالت وبالارواح التي زهقت ان اتفقوا

وانا اقول لكم نعم بالدماء التي سالت وبارواح الشهداء ان الطريق الذي عبدوه لكم هو طريق النجاح والفوز وطريق ابن يوسف هو طريق الفشل والخيبة والقضاء المبرم طريق حرب بدون عدة طريق الخطوات البعيدة الى الوراء . فاذا فكر الجميع فيما اقول فالخلاف ينتهي والجمع يلتئم ولا يبقى خارج الصفوف الا المتنطعون وخروج امثالهم لا يسمى تصدعا . ونحن لما انسلخنا عن القدماء وكونا هذه القوة اعني الديوان السياسي كان البعض يسمي ذلك تصدعا ويدعو الى الوحدة لكن الجمع بين الغث والسمين والخير والشر والحق والباطل نكبة ما بعدها نكبة ونحن ما نجحنا ووحدنا هذه الامة على هذه المبادىء وعلى هذا الاساس الا بعد ان ابعدنا عن صفوفنا كل المتنطعين الذين سميناهم في وقت من الاوقات «الغرانطه» والذين كانوا لا يحبون الا الظهور . فخروج ابن يوسف عنا لا يسمى تصدعا انما هو ازدياد فرد جديد في صفوف الغرانطه بينما نرى كثيرا من الغرانطه القدماء يدخلون صفوفنا .

وهل يكون ظهور محمد صلى الله عليه وسلم في جزيرة العرب ودعوته الى الاسلام وانقسام قريش الى شطرين شطر اجاب دعوة محمد والآخر بقي مشركا هل يكون ذلك تصدعا ؟

وفي واقعة بدر ترى الاسرة بل افراد الاسرة الواحدة والقبيلة الواحدة تتحارب بالسيوف هذا يناصر الحق وذاك يناصر الباطل وليس هذا من التصدع في شيء

ويريدون منا الوحدة فعلى اي قاعدة نتحد ؟ اعلى الحق ام الباطل ؟ واذا اتفقت كلمة الامة او الاغلبية الساحقة منها على خطة متينة قوامها الحق والواقع وخرج عن الصف فرد وشرذمة قليلة سلكت سبيلا فيه اخطار وبلاء فهل ندعو ذلك بالتصدع ؟

فمن واجب الامة ان تعمل الراي في امورها وتبحث عن طرق الصواب بنفسها فلا تنكمش ولا تبقى في عقربيتها عندما يتخالف زعيمان او زعماء وتغمض عينها وتقول : انتظر ان تتفقوا سواء على الحق او على الباطل ثم اسير وراءكم . لا بل نحن نريد ان تفكروا لان الزعيم يرشد ولا تقتنع الامة برايه الا اذا حكمت رايها فيه اقتداء بنا . فقد عملنا ما منحنا الله به من عقل وما وهبنا من حكمة وراى وما حصلناه من تجربة لنجتهد فيجب ان تجتهد وامثلنا الان وتتبعوا ما ترونه حقا وبذلك ينتهي الخلاف .

ذلك ان الخلافات السياسية الجوهرية التي تمس مستقبل الشعوب لا تفض بالعاطفة فقط بل تنتهي متى حكم واحدرايه وفكر بنفسه في جميع المواقف وكان في ذلك نزيها مخلصا ومترفعا عن الغايات الدنيئة وعاملا لوجه الله ومحتقرا شؤون هذه الدار الفانية وواضعا امام عينيه المصلحة العليا . بذلك نحسم الخلافات بدون غوغاء او تشويش .

في خدمة الامـة

واخيرا اريد ان اقول انني ما زلت على ما عهدتموه مني منذ خمس وعشرين سنة ارشدكم الى مـا اراه خيرا وصلاحا لقد ارشدتكم في ساعات الكفاح وارشدتكم في الظروف الاخرى وكنت دائما في المقدمة سواء في الحرب او في السلم والتاريخ لن ينكر انني خدمت هذه الامة وارشدتها حتى اصبحت تتمتع بما نراه الان من حرية امكننا بفضلها ان نجتمع ونحتفل باخواننا من الشرق والغرب .

انني اعتبر هذه المرحلة التي اجتزناهـا حاسمة رغم ما تتصف به من نقص بفضلها اصبحت حكومتنـا تاذن السفراء حتى يؤشروا على جوازات سفر اخواننا من العرب ويتمكنوا هكذا من الاتيان الينا والاجتماع بنا في هذا المؤتمر .

وانا اعلم ان ملكة الاقناع مهما كانت قوية عندي فان الرشد بيد الله يمنحه من يشاء وفي الحقيقة هو المرشد واتم كلمتي هذه بالآية القرءانية . انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء .

❀ ❀ ❀

وبعد خطاب الرئيس الجليل الاستاذ الحبيب بورقيبة اسندت الكلمة الى ضيف تونس الكبير الشيخ حسن الباقوري وزير الاوقاف المصرية والنائب عن حكومة مصر فقال :

خطاب فضيلة الشيخ احمد حسن الباقوري

وزير الاوقاف للحكومة المصرية

ايها الاخوة كلما رحلت الى قطر عربي شقيق تملك نفسي شعوران او شعور واحد له جانبان احد الجانبين يتصل بالافق الذي طلعت منه والجانب الاخر يتصل بالافق الذي حللت فيه وبحكم الشعور ذي الجانبين المختلفين اعتبر نفسي في هذا الموقف مصريا تونسيا او تونسيا مصريا وبوصفي مصريا تونسيا اقدم باسم مصر وعلى راسها الرئيس جمال عبد الناصر اقدم باسم مصر حكومة وشعبا وعلى راسها الرئيس جمال عبد الناصر خالص الود واعمق الحب واسمى الاحترام للشعب العريق وعلى راسه الباي المعظم وبوصفي تونسيا مصريا استاذنكم بان اقدم باسم شعب تونس العظيم اعمق الود واخلص التحية الى شعب مصر وعلى راسها جمال عبد الناصر ومصر حين تستعد وتعتز باحياء بلادها وشقيقاتها العربيات وتونس بوجه خاص والخصوصية هنا لانها البلد الفرد في المغرب العربي الذي سعدت بزيارته حتى اسعد بزيارة الشقيقات الاخريات حين تعتز مصر بتونس انما تعتز بعروبة عميقة الجذور سامقة الفروع وآية رسوخ فصولها وعلو فروعها وتمكنها من نفس هذا الشباب الطيب الطاهر في هذا الشعب الابي العريق آية ذلك ان الاستعمار بكل ما يملك من قوة وحيلة ودهاء لم يستطع ان يمسخ العروبة عن هذا الشعب العربي على الرغم من ان هذا اللون من الاستعمار كما اشار الى ذلك السيد الاخ الحبيب بوقيبة لم تستطع كل وسائل هذا اللون من التدمير الاستعماري ان تمسخ العروبة والاسلام في نفس هذا الشعب العربي فمصر حين تعتز بمثل هذه المشاعر تتلفت فلا ترى معنى او قولا يصور هذا المعنى تصويرا حقا كما صوره ذلك الشاعر العربي الاول :

اذا مضر الحمراء كانت ارومتي وقام بنصرى خازم وابن خازم
عطست بانف شامخ وتناولت يداى الثريا قاعدا غير قائم

مصر هذه تعتز بهذا الشباب الذي يرضى فيشرق وجهه حتى كانه فلقة قمر فاذا غضب كادت تصرخ الصواعق في وجهه والعروبة السوية هي العروبة التي تحسن ان ترضى حين تريد ان ترضى وتحسن ان تغضب حين يكون لها ان تغضب .

اما بعد هذه العواطف التي لم تحلق باجواء الخيال وانما اسهمت بنصيب وافر في معنى الحقيقة فقد جئت الى هذا المؤتمر مندوبا مستمعا لا اعلق ولا اتحدث او بتعبير عربي حديث جئت كبسي والذين يعرفون السيد الكبسي مندوب اليمن في الجامعة العربية ووصية الحكومة اليمنية له بان يجلس في المؤتمر مستمعا يعرف ان كلمة كبسي تساوى كلمة مستمع . غير ان لي جانبين احداهما جانب رسمي يفرض علي الاستماع دون القول والاخر جانب غير رسمي يوجب علي ان اطلب القول بل ادعى اليه فاستجيب...واحمد الله مبادرا الى هذا الحمد انني استمعت اليوم الى خطاب السيد الحبيب بورقيبة فوجدته يقول خطوة تتلوها خطوات ميدان تنفذ منه الى اجل الغايات هذا المعنى جعلني اعتقد ان تونس العزيزة الناهضة في شبابها وزعامتها قادرة على ان تستوحي الظروف وان تنتفع بالمناسبات فتكون سعيدة وستكون سعيدة لانها وعظت بغيرها ولن تكون شقية لانها لم توعظ بنفسها ان شاء الله.....

ايها الاخوه انني سعدت اشد سعاده في هذا اليوم حين استمعت الى هذا الخطاب يلقى في اقتناع وتسمعون اليه بانصات وسعدت بوجه خاص لان الخطبة التي سمعتها وعظت تونس فيها بمصر فقد كان ساستنا في العهد الذي فات الى غير رجعة ان شاء الله كان زعماؤنا حين يقفون لا يعرضون بحجة ولا يفندون دليلا وانما كانت خطبهم مجموعة من الشتائم ومن الاتهام بالخيانات يكيلها بعضهم لبعض في اسراف شديد وفي غير حرص وفي غير تدبر واما خطاب اليوم فانه القي بحجة وبمنطق يدل على فقه واسم سليم ولذلك فانني سعدت وسعدت بوصفي وطنيا مصريا وسعدت بوصفي مواطنا تونسيا وانني لسائل الله تعالى التوفيق لهذا البلد الناهض حتى يعتز ويشمخ ويمجد ويوم تعتز تونس وتشمخ وتمجد فان مصر كذلك تعتز وتشمخ وتمجد ومن حولها آفاق العروبة جميعا ليعود الى هذه العروبة الباسلة التي علمت اوروبا وعال اوروبا يعلمون ذلك علمتهم الحضارة وعلمتهم العلم وعلمتهم الفضيلة واندفع خلق العرب ومجد العرب وعلم العرب ومدنية العرب الى اوروبا يوم كانت اوروبا مظلمة رددنا اليهم خير الانسان لاخيه في غير من ولا تكدير ونحن نرجو ان يفهم هؤلاء السادة الصواب وان يفهموا ان الانسانية لن يمكن ابدا ان ترتد الى الوراء وان العربية واصلة الى استقلالها شاءت القوة ام ابت ما دمنا نحسن ان نرضى حين نريد ان نرضى ونغضب حين نريد ان نغضب واقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب ضيف تونس العظيم صاحب المعالي

عبد المجيد محمود

وزير الدولة في الحكومة العراقية

حضرة الرئيس ، حضرات الوزراء سيداتي سادتي . ان هذا اليوم يشتمل ويتناول مختلف نواحي الحياة واني لاشكر صديقي واخي الاستاذ علي البلهوان الذي غمرني وغمر العراق بكلماته الطيبة وعواطفه الجياشة واهنيء الشقيقة تونس بزعيمها الكبير الحبيب بورقيبة وصحبه واخوانه الغر الميامين اني اهنئكم بهذا الاسد الرابض اسد تونس الذي يكسو راسه الوقور الشيب هذا الشيب ان دل على شيء فانما يدل على غبار الوقائع وعلى ما كابده من احن ومحن وعلى ما قاساه من نفي وتشريد وسجن كل ذلك في سبيل اعلاء كلمة هذا الوطن الكريم في حريته واستقلاله .

لقد قدمت اليكم من بغداد وبغداد تبعد عن تونس المئات بل الالوف من الكيلوميرات ولكنها تشعر ان تونس قريبة منها حبيبة الى قلبها (هتاف وتصفيق) لقد قدمت من بغداد احمل لكم اجمل التحيات واطيب التمنيات لوطنكم واستقلالكم وعزكم وان بغداد عاصمة فيصل والرشيد قاعدة الخلافة الاسلامية ومصدر الاشعاع الروحي والفكري على مختلف الاقطار الاسلامية والاوروبية لتحي فيكم نضالكم وجهادكم وتفانيكم في سبيل عز الوطن واستقلاله (هتاف وتصفيق) لقد ضربتم مثلا رائعا في التضحية الخالدة والتفاني باسمى ما تحويه هذه الكلمات في سبيل الحرية والاستقلال وانكم ايها السادة تناضلون وتكافحون منذ زمن طويل قد ينوف عن ٧٠ سنة ولعلكم هذه اول مرة في تاريخكم تمكنتم بعد هذا النضال العنيف ان تحصلوا على ما حصلتم عليه وتصلوا الى ما وصلتم اليه وهو كما قال زعيمكم ان هو الا خطوة في درب الآستقلال الطويل الشاق وان من سار على الدرب وصل واني لارجو ان تتبعها خطوات وخطوات في سبيل تحقيق الهدف الاعلى في الحرية والاستقلال وان تكون كاملة غير منقوصة وان تتناسب مع تضحيات هذه الامة الكريمة وجهادها .

ايها السادة :

في نظري لقد خرجتم الان من جهادكم الصغير ودخلتم في جهادكم الاكبر وان البلاد تنتظر منكم انواع الاصلاحات في مختلف ميادين الحياة ان امامكم صعوبات ومشاكل معقده ومتلابسة بعضها مع بعض وانها لتحتاج الى كل عزم وحزم جبار لكي تنهض بهذه الامة الى ما تصبو اليه من حل مشاكلها الزراعية والاقتصادية والصناعية وان تهتموا اولا واخرا بالفرد اذ ان رفع مستوى معيشة الفرد هو ما تصبو اليه كل دولة اولا وقبل كل شيء وان احوج ما تحتاجون اليه في نظري وفي عهدكم الجديد هو جمع الكلمة وتوحيد الصفوف والا تتركوا الى الاختلاف اي مجال لان يدب بينكم فان اي اختلاف واية تفرقة لا يستفيد منها الا الاجنبي واني لارجو ان يكون ما اسمعه من بعض الاختلافات مجرد اختلافات في وجهات النظر طارئة مؤقتة إذ ان الروابط المقدسة روابط الجهاد التي تربط بين الزعماء والقادة لهي امتن بكثير من ان تؤثر فيها بعض الاختلافات

ايها السادة :

اني لارجو ان تترك فرنسا تطورات الزمن ومقتضيات الظروف وان لا تكون حجر عثرة في سبيل تحقيق آمال الامة ومصالحها النبيلة بل ان تكون عاملا مساعدا على هذا وان تعتقد ان تونس وهي مستقلة صديقة لها خير بكثير من ان تكون تونس مستقلة وهي عدوة اذ ان الاستقلال أمر آت لا ريب فيه واني لارجو من فرنسا ايضا اذا ما رأت هذا الراي واذا كان هذا الراي يصدق على هذه المنطقة العربية فانه يصدق ايضا على المغرب العربي برمته وباعتبار ان حرية المغرب العربي وحدة لا تتجزأ .

سادتي

اود ان أؤكد لكم مرة اخرى حسي وشعوري باني في جهة اخرى من جهات الوطن العربي انتقل من بلد الى آخر غير اني انتقلت من جهة الى اخرى فوجدت نفسي بين اخواني وابناء عمومتي وعشيرتي واني سعيد - في هذا اليوم كما قلت وسأعده من اسعد ايام حياتي واود ان اعلم بهذه المناسبة بان الحكومة العراقية تبرعت بمبلغ خمسين الف دينار اي خمسين مليون فرنك الى تونس في عهدها الجديد

(هتافات وتصفيق) ونحن حاضرون لتقديم هذه المساعدة في شكل مساعدات طبية او مساعدات غذائية او في اي شكل آخر يتفق عليه

واني لارجو بعد هذا كله للمؤتمر التوفيق التام وان يحالفه النجاح وتكلل اعماله بالنصر والفوز لخير هذه الامة الكريمة التي عزها هو عز العراق والعروبة جمعاء واشكركم والسلام عليكم .

كلمة ضيف تونس الكريم
معالي الشيخ عبد الرحمن قلهود
وزير العدل الليبي

حضرة الرئيس حضرات السادة المحترمين

قبل هنيهة كان قد طلب مني أحد الاخوان أن أتكلم بكلمة ولو بسيطة باسم ليبيا وكنت اعتقد مثل صاحب الفضيلة الاستاذ الباقوري أنني في هذا المجلس « كبسيا أسمع ولا أُعلق » ولكني قلت ان لا كلمة عندي ولكني ما كنت اعلم أن الكلام يجوز من الناحية الشخصية الا بعد ان تكلم قبلي الاستاذ الباقوري وأفتانا في هذا الموضوع اذ الناحية الشعبية تمكنني أن اتكلم في هذا المؤتمر ولو كانت كلمة بسيطة ووجيزة

اني سعيد جدا عندما احظى بمثولي في هذا المؤتمر العظيم وهو اول مؤتمر عقد في هذا البلد بعد ان اصبحت دولة وأصبحت مستقلة اني سعيد جدا بوقوفي هذا بينكم وها انى اتقدم باسم شعب ليبيا وعلى راسه الملك المعظم ادريس الاول (هتافات بحياة ليبيا وملكها) أتقدم باسم ليبيا وملكها لشعب الشقيقة الحبيبة تونس وعلى رأسها جلالة الباى محمد الامين الاول (هتافات بحياة الملك) ان هذه الخطوات الموفقة التي خطتها تونس نحو استقلالها ـ أليس من حق الامة العربية أن تبتهج بها لانها صاحبة السيادة في العصور القديمة وترنو لاسترجاعها الآن

اقدم هذه التهانى وانا مؤمن كل الايمان بأن الشعب التونسى العريق في العروبة والذي لهشباب له هذه الحيوية التي شاهدناها في كفاحه الاخير نحن واثقون ان شبابا كهذا وان امة واعية جريئة كهذه لا بد ان تظفر بكامل أمانيها وأنا شخصيا موقن ان الاستقلال التام قريب وقريب جدا وما ضاع حق وراءه طالب

اما النواحى التي تعرض اليها بيان الزعيم بورقيبة فان راي فيها هو تمام الرأى الذي قاله الاستاذ احمد حسن الباقورى وانى مؤمن أن هذا الخلاف ليس مضرا وان لا بد أن يأتى وقت تتفق فيه الوجهتان

كلمة ميس موكورجي

ولما اعطيت الكلمة للانسة موكورجي رئيسة قسم افريقيا بمؤتمر الحزب الهندى وقفت فاعتذرت عن عدم حسنها التكلم بالعربية والقت كلمتها بالانكليزية وحيت المؤتمر والقت رسالة رئيس المؤتمر وترجمها الاستاذ الطيب سليم وهذا نص الرسالة

انه يسرني جدا ان ابعث اليكم بتمنياتنا القلبية اصالة عن نفسى ونيابة عن حزب المؤتمر القومي الهندى وكذلك باسم مواطني عامة بهذه المناسبة التاريخية مناسبة المؤتمر الدستوري وهي الاولى من نوعها بعد حصولكم على نظام الحكم الذاتي فحزب الدستور الذي دعا لهذا المؤتمر يشبه شبها كبيرا حزب المؤتمر بالهند ذلك ان حزب الدستور كافح وحصل على الحرية لتونس بعد عشرات السنين من الاستعمار الفرنسي كما كافح حزب مؤتمر الهند واحرز على استقلال الهند

ان حزب الدستور الجديد والشعب التونسي لهما الحق في ان يفخرا بما حققاه ولنا الثقة كل الثقة في ان مناقشات المؤتمر ستقود الى اتخاذ قرارات هامة من شأنها تقرير مستقبل البلاد التونسية وشعبها؛ ان شعب الهند وخاصة حزب المؤتمر يشعر شعور عطف طبيعي بالتضامن مع كل الامم في أسيا وافريقيا التي مازالت ترزح تحت الحكم الاستعماري وتكافح من أجل استقلالها وهي بصدد استعادة سيادتها وقد مررنا نحن من المحن ونعرف معناها وعرفنا ثمن الوصول الى الغايات

اني أؤمل وأرجو ان يؤدي الحكم الذاتى الى تحقيق جميع رغائب الشعب التونسي وأتمنى لمؤتمركم كل النجاح

الرئيس أ . ن . دابار

الامين العام السابق لحزب

مؤتمر الهند يحيي المؤتمر

وجه الامين العام السابق لحزب المؤتمر الهندي المستر ا ـ ن ـ دابار الرسالة التالية الى مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي .

انه لحدث عظيم في تاريخ تونس بل في تاريخ شمال افريقيا جمعاء ان يبتهج اليوم ممثلو الشعب التونسي في مؤتمر قومي دعاه الحزب الحر الدستوري التونسي في فجر ما يدعى في الاوساط السياسية بالاستقلال الداخلي .

اذا قرن الاستقلال الداخلي بالاستقلال التام فانه قد يظهر شيئا قليلا ولكنه في حقيقة الامر يعتبر تحقيقا لا يستهان به لمجهود قومي يحتوي على عذاب ودموع لا يعلم بها الا الله وتضحيات جسيمة قدمها الشعب التونسي قربانا وهو تطور سوف ينتهي بنا الى تحقيق اعز غايات الشعب القومية وحاجياته وشعوره .

وبينما يستحق زعماء الشعب التونسي اجدر التهاني عن هاته النتيجة فان علينا كلمة شكر وثناء لفرنسا لما قامت به من توسيع آفاق سياستها الحكيمة الحرة .

ولا شك عندي في ان قادة الحزب الحر الدستوري التونسي سوف يعملون بحكمة وبعد نظر وانهم سوف يتخذون قرارات متجردين من العاطفة لخير مصالح منظماتهم .

واني ابعث للشعب التونسي احر التمنيات ليحقق مصيرا زاهرا في سعيه وراء الحرية الكاملة .

دلهي الجديدة

في ١١ نوفمبر ١٩٥٥

كلمة الدكتور صامبو

ثم احيلت الكلمة للدكتور سامبو الممثل الشخصي للرئيس البنديت نهرو ـ فقال :

❀❀❀

أشكركم على هذا التصفيق الحاد الذي اقتبلتموني به انى ساتحدث لكم كما اتحدث لافراد عائلة واحدة وانى أعرف جيدا المسلمين حيث انى ولدت ونرعرعت بينهم وان اعز اصدقائى مسلمون مع انى هندى

إن تأثري كان عميقا لدعوتي من طرف رئيسكم لحضور هذا المؤتمر . لقد زرت البلاد التونسية سنة ١٩٥١ بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل وكنا في ذلك العهد في اعصب ظروف الكفاح

ولكننا اليوم نجتمع في ظروف غير تلك الظروف حيث ان هذا العهد تحصلت فيه تونس على استقلالها الداخلي وستواصل سيرها قدما نحو الرقى والحضارة والتمدن

ماذا يجب للانسان ليكون سعيدا ؟

ليس بكثير.

منزل متواضع نظيف ، ومواد غذائية وهذا شيء اساسي للسير نحو مرحلة الاستقلال والرفاهية

واما الشيء الذي ينقصنا اليوم فهو هذا الغذاء . والوضع بتونس شبيه بوضع بلاد الهند فمن يوم احرزنا على الاستقلال شرعنا في بناء السدود واشغال الري وتحسين الانتاج وهذا الاستقلال الداخلي الذي تحصلتم عليه والذي استهدف الى كثير من الانتقادات ماهو الاشيء طيب حققه الرئيس بورقيبه بمقتضى اتفاق رصين يمكن بمقتضاه مواصلة الكفاح وسيصل بكم الى هدفكم الاسمى : الاستقلال التام

فلا يمكنني ان انسى ذلك الاستقبال الحار الذي حظيت به سنة ١٩٥١ والاستقبال الذي حظيت به اليوم وقد عبرتم به على ان الشعب التونسي لا ينسى اصدقاءه يوجد بجانبي صديقي جلولي فارس الذي اعرفه من زمان وقد كافحت معه واخيرا اقدم لكم عبارات الشكر لهذا الاقتبال

❀❀❀

واسندت الكلمة بعد ذلك الى م. جانروس صديق التونسيين ورئيس تحرير جريدة فران تيرور والكاتب العام للجنة الشعوب المولى عليها وتلاه م. اندري بيدى ممثل الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقام بعده خطيبا الاستاذ الحبيب جاماتي الصحفي العربي الشهير ومندوب دار الهلال قال :

كلمة الاستاذ حبيب جاماتي

اخـواني

سمعتم كلمة حكومة الثورة المصرية يحملها اليكم الوزير الثائر الاستاذ الباقوري ومتى سمعتم كلمة حكومة الثورة فقد سمعتم مصر بأكملها حكومـة وشعبا ومتى سمعتم كلمة الثورة سمعتم كلمـة الصحافة المصرية أيضا ولكني أسمح لنفسي بصفه خاصة ان ابلغكم تحية خاصة من الصحافـة واخرى من الصحافة العربية للاقطار الشقيقة

سمعتم اخواني البيان الرائع الذي القاه صديقي ، الحبيب بورقيبة لقـد قال لكم أن تبدوا رأيكـم فيما تريدونه في حريـة تامة وهذا ما ترغب فيه الصحافة العربيـة وانتم تجتـازون مرحلة دقيقـة والكلمـة الاخيرة هي لكم وليست للفرنسيين ولا لجـلالة البـاي ولا للحكومـة التونسية القائمة وكل حكومة زائلة ولا للحبيب بورقيبـة ولا لصالح ابن يوسف ان الكلمـة الاخيرة تعود اليـك انت ياشعب تونس الـواعي « وقف الناس هاتفين طيلة ٥ دقائق يحيى بورقيبة » ثم استرسل قائلا :

ان الصحـافة المصرية تقول لك ان الكلمـة لك فقلها « فهتف الجمهور من جديد بحياة بورقيبة في حمـاس شديد وقوفا » واذا قلت كلمتك فيجب على الجميع ان يرضـخ أيا كان وستحمـل الصحافـة العربية هذا الرأى من هنا وستؤازركم وتقف الى جانبكم فهي كما آزرتكم في الكفـاح ستقف في هاته المرحلـة الى جانبكم لكي تتمتع باستقلالك التام .

وبخطبة الاستاذ الكبير الحبيب جماتي انتهت جلسة الافتتاح الصباحية . ثم استؤنفت الجلسة الافتتاحية على الساعة الرابعة بعد الظهر . وكان اول خطيب فيها م . دى منتيتي ممثل الاحرار الفرنسيين بتونس ونائب جمعية الصداقة التونسية الفرنسية .

كلمة الم . ديمونتيتى في المؤتمر

حوالي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر عاد المؤتمرون والمدعوون الى قاعة الجلسات للاستماع الى بقية الخطباء من شخصيات اجنبية ونواب المنظمات القومية

وقد احيلت الكلمة اولا الى الم دى مونتيتي رئيس هيأة العمل والتعاون التونسي الفرنسي فقال :

« اني آسف لعدم قدرتي على مخاطبكم باللغة العربية وأعبرلكم عن شكري وتقديري لكم ولرئيسكم الاستاذ الحبيب بورقيبة . وأقول لكم اني لم أقف هنا واتحدث اليكم باسم فرنسيي تونس الدمقراطيين الا ان العقلية الفرنسية اصبحت تزداد يوما فيوما تفهما لقضيتكم ولغايتكم ولان عدد الفرنسيين الدمقراطيين بتونس اصبح يزداد عددهم يوما فيوما

ولهذا الغرض كونا حركتنا ونريد الوصول بها الى بناء هذا المجتمع البشري المشترك

لسنا منصرفين او غافلين عن قضيتكم وسنعيش الى جانبكم في هذا البيت الامين ونطلب منكم ان تقرؤوا لنا حسابا باعتبارنا ضيوفا محترمين لسيادتكم

تقبلوا تشكراتي لكم ولرئيسكم اذ سمحتم لاحد الفرنسيين الدمقراطيين ان يتحدث في هذا المؤتمر .

خطاب الاستاذ احمد بن صالح

ايها المؤتمرون

لاول مرة ينعقد مؤتمر الحركة التحريرية التي - ولا شك - ستخرج في قالب حزب بكل ما في معنى كلمة حزب من برامج واضحة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

لهاته الحركة الدستورية التي امتازت منذ نشأتها بانها حركة لا تتكل على اقلية من رجال ممتازين ولا تتكل على اقلية من الطبقات المترفهة ؛ ولا تتكل على ما يسمونه - في شيء من الطنطنة - بالنخبة . انما حركتنا الدستورية كانت - ولا تزال ولن تزال مشكلة اولا وبالذات على الطبقات الشعبية الكادحة . تلك هي حركتنا الدستورية التي اندلعت منذ سنين في صفوف الشعب كالجذوة بفضل الاتجاه القويم الذي سطره رئيس الحزب وزعيم الامة الحبيب بورقيبة . هذا الاتجاه الذي جعل كل الدستوريين وكل التونسيين - مهما كان انتسابهم من حيث الرفاهية او الثروة او الثقافة - يعتبرون ان الحركة الدستورية انما هي كفاح من اجل الشعب وهي منه واليه . ذلك الاتجاه الذي جعل كل تونسي - بقطع النظر عن الفوارق الظاهرة او المصطنعة - يعتبر ان هاته الحركة ملكه وهي ملك مشاع لشعب باسره .

وحركتنا الدستورية التي يقال عنها تضم نزعات مختلفة ؛ ليست في الحقيقة والواقع الا اتجاه يرمي الى تحرير البلاد تحريرا سياسيا بالطبع ؛ ولكنه يهدف ايضا وبالخصوص الى ان يجعل من ذلك التحرير السياسي تحريرا للشعب من كل الامراض ومن كل مايقاسيه من كبت في امكانه في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

هذه الحركة التي اتكلت بهذه الصورة على الطبقات الشعبية واستخرجت قواها الحقيقية من الطبقات الشعبية لا يمكن بحال ان تخيب لان الحركة الدستورية - وكل حركة تحريرية - ما دامت متكلة حقا على الشعب ، لا تعتبره آلة او عجينة ، يستطيع اي انسان ان يستعمله او يوجهه مثل ما شاء . ما دامت الحركة الدستورية متكلة على شعب هو الذي يوجهها حسب حاجياته ورغباته البعيدة فانه لا يمكن ان تخيب بل من المحتم ان تنتصر على كل القيود . تلك هي الصبغة التي اصطبغت بها حركتنا الدستورية : لا ترمي فقط الي تحرير

سياسي انما امتازت حركتنا بانها تعمل وتكافح في آن واحد من اجل التحرير السياسي ومن اجل التحرير الاجتماعي وخلق السعادة في البلاد لجميع طبقات الشعب .

وتلك هي السيرة التي جعلت فعلا ـ وبدون اي اعتزاز ـ حركتنا الدستورية اليوم محط الانظار بالنسبة للشعوب المولى عليها لان الحركات الاخرى بالبلاد المولى عليها كانت حركات متكلة على وطنية غامضة او على عنصرية بغيضة او على عصبية دينية متطرفة ، ولم تكن مشكلة على اساس الحياة الا وهو الثورة الدائمة المتواصلة على الاوضاع الفاسدة والاضطهاد بصفة عامة فالذي امتازت به تونس حينئذ هو انها لم تقتصر على الثورة الاستقلالية بل جعلت هذه الثورة متماشية مع ثورتها الاجتماعية في سبيل تحقيق العدالة لجميع الطبقات وهذه الحركة التي تغلبت على جميع العراقيل مهما كانت عراقيل الاستعمار المتكاثرة لا شك انها اليوم سوف تؤدي في مؤتمركم هذا الى خلق امل عريض في البلاد امل في ان لا تتحجر امكانيتنا في وطنية غامضة تتكل على العنصرية ، امل في تشييد نظام يقضي على بقايا الاستعمار ويضمن للشعب الحياة والسعادة . فان كان اليوم انظار العالم معتمة بنا ملتفتة الينا ، وان كان الشعب اليوم ملتفا بكامل الحماس حول هذا المؤتمر وحول رئيسه العزيز ، فانما ذلك لان الحركة الدستورية او الحزب الحر الدستوري ورئيسه لم يلقيا السلاح ، لئن اتجه الينا اهتمام الدول الدمقراطية والدول الآسيوية والافريقية بالخصوص العزيزة علينا ، فلانها تقاسي ما تقاسيه ، ولئن كانت الاقطار المولى عليها او المتحررة او الدمقراطية الحرة ملتفتة الينا ، فلانها تعلم ان الشعب التونسي وان الحزب الحر الدستوري وان الطبقات الشعبية لم تعارض الاتفاقيات ولم تقف في وجه سياسة التفاهم وانما هي مقتنعة ـ اتنا بالاتفاقيات او بدونها ـ بالاتفاقيات او رغم الاتفاقيات ، اتنا سائرون دائما الى الامام في تحريرنا التام .

ولكن لذلك وسائل عديدة واجب ان نضعها دائما نصب اعيننا ؛ واجب ان نفتك تلك الوسائل واكبر وسيلة يمكننا بها النجاح من خلال الاتفاقيات بها او بدونها او رغمها ـ هو ان نقطع اولا في نفوسنا وفي امتنا دابر الشك . حرام على اي كان ان يشك في مقدرة هذه الامة التي استطاعت بدون سلاح ان توجد السلاح واستطاعت بدون سيادة ان تخلق السيادة ، واستطاعت ان تصبح دولة ولم تكن من قبل دولة

حرام ان نشك في قوة هذه البلاد ، فاليقين والايمان اللذان يفعمان الصدور يجب ان لا تتخرهما بلبلة . يجب ان لا ينخرهما الشك في المستقبل بايدينا مادمنا شعبا يقظا ـ بالاتفاقيات او بدونها يقظا دائما اذا كان الامر كذلك اي اذا ضربنا على ايدينا بانفسنا وقطعنا دابر الشك من انفسنا ، اذا ما حرزنا هذه الوسيلة النفسانية الاولى في سبيل نجاحنا نكون قد خلقنا في انفسنا جميعا كشعب حماسا لا يمكن ان تغلبه اي قوة خارجية لا يمكن ان تتغلب عليه العراقيل سواء عراقيل الامن او عراقيل الحبس او عراقيل اقتصادية او اجتماعية لا يمكن بحال ان تنجح في هذه الفترة ولا يمكن ان تتجاوزها الى فترة اخرى الا اذا قوي ايماننا بقدرتنا واذا صح اقناعنا في اننا سنصبح في الغد القريب احرارا مستقلين .

ان هذا المؤتمر الذي تترقب نتائجه بلهفة وحماس يجب اليوم في نظرنا ان يخرج بالوطنية مصنفة في برامج سياسية واقتصادية وثقافية ترضي جميع الطبقات المخلصة في البلاد .

اذا كانت ماموريتكم سن البرامج ففي اعتقادنا ان البرامج يجب ان لاتكون محصورة مقيدة بما جاء في الاتفاقيات . فالبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب ان تكون صورة واضحة امينة لما نرغب فيه من اعماق انفسنا؛ واذا ما كان في الاتفاقيات شيء من التحديد فعلينا ان نتجاوزها ببرامجنا حتى يصبح ذلك البرنامج برنامج الحزب اي في الواقع برنامج البرلمان وبالتالي برنامج الحكومة واذا كان برنامج الامة باسرها يفوت الاتفاقيات، فلا شك انها ستمحى باعتبارها عرقلة في وجه تطور البلاد .

مع اننا نعتقد نحن في الاتحاد العام التونسي للشغل ان الاتفاقيات لو لم تجيء الا بنتيجة سن برلمان حر لكانت كافية . لعل في هذا شيأ من المبالغة .

ولكن لا انسى ولن انسى ما قام به هذا الشعب الابي وما قام به شهيدنا فرحات حشاد من كفاح في سبيل تحطيم ذلك الهيكل الذي كنا نسميه السوس الذي ينخر عظام الامة اي المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان منتخب وتمثيل شعبي حر .

عندما اذكر ذلك واذكر لهفتنا في سبيل السير الى الامام ؛ اذكر كذلك انا كنا نقرر في بعض اتحاداتنا الجهوية الصغيرة ان تسير سيرا ثوريا لافتكاك (قصر كوهين) وجعله برلمانا تونسيا حرا

اذا كان البرلمان التونسي منتخبا انتخابا حرا وكان تمثيله تمثيلا ديمقراطيا صحيحا لا محاباة فيه ولا اخذا بالخاطر في سبيل فلان لانه يلبس طربوش او العمامه المزوقة لكان التمثيل شعبيا حقيقة، واذا كان البرلمان مفتوحا لنواب الشعب مهما كان انتسابهم الطبقي - اذا كانت هناك طبقات - واذا وجد هذا البرلمان فانه بطبيعة الحال يكون من حقه التشريع - اويظن انسان في العالم ان برلمانا معترفا به من طرف جميع الدول لانه يمثل الامة التونسية تمثيلا صادقا اذا ما قرر يوما سن قوانين اقتصادية واجتماعية ومالية وثقافية واذا ما كان نص من الاتفاقيات يقف في وجهها او فصل من فصولها ثم يترجم ترجمة صحيحة، هل يعقل حينئذ ان يقيد ذلك البرلمان المعترف به في الدنيا بمثل تلك النصوص ؟

اذا انتم قررتم في برلمانكم اذ ذاك مقررات يقولون لكم من بعد انها لاتناسب الفصل الفلاني من الاتفاقيات فلا شك ان الاتفاقات ستصبح ثوبا ضيقا جدا .

ولكن يجب علينا ان لا نقول من الآن انها ثوب ضيق لانها لو لم تاتنا الا بنتيجة سن البرلمان لكان في ذلك كفاية

اما في الميدان الخارجي ، فاننا نستطيع ان نوجد لبلادنا سياسة خارجية . وقد كان من واجب حكومتنا أن تسرع في طلب تمثيل تونس في منظمة الثقافة الدولية ومنظمات الشغل الدولية وغيرها من المنظمات لان السياسة الخارجية اصبح تمثيلها انجع بتمكينها في منظمات دولية ، ذلك انجع من وجود سفراء وغير ذلك

فمن الانجع ان يكون لنا ممثلون في هذه المنظمات الساهرة على اقتصاديات العالم وعلى تشريع العالم وعلى سياسة العالم اجمع

كذلك من ناحية خارجية أخرى فشعوب افريقيا ، وشعوب هذا الشمال الافريقي العزيز تربطنا بهم روابط لاتنفصل ، ولا يمكن لتونس ان تنسى ان مستقبلها في شمال افريقيا اولا وبالذات وان مستقبلها بافريقا ثانيا وان مستقبلها في البحر الابيض المتوسط ثالثا

كل ذلك على قاعدة حضارتنا العربية الاسلامية هذا في الميدان الخارجي،ولاشك اننا نستطيع فرض شخصيتنا

وهناك وسيلة هامة جدا يجب ان نسرع في انجازها : هي ان تكون في البلاد حكومة جريئة تكفر بما يسمى الاخذ بالخاطر ؛ ان تكون في البلاد حكومة على قدر ما في عروقكم من حماس ؛ على قدر ما في عروقنا من قوة ، على قدر ما في ضمائرنا من عزيمة على التحرر وذلك بالاتفاقيات او دونها او رغمها

يجب ان توجه حكومة جريئة منسجمة لها مذهبها الاقتصادي الذي سيوصيه مؤتمركم هذا ؟ حكومة جريئة لها مذهبها الاجتماعي الذي يرضي جميع الطبقات؛ حكومة جريئة لها مذهبها الثقافي ومذاهبها كذلك في جميع الميادين ؛ حكومة جريئة اولا وبالذات بتطبيق الاتفاقيات؛ نريدها جريئة في اعداد الجو بكامل السرعة لتحقيق التمثيل الشعبي الحر في البلديات وفي البرلمان ؛ نريدها جريئة لا يمكن ان تتسامح لحظة واحدة لان اللحظات ثمينة يصعب تداركها خاصة اذا جعلنا الفرنسيين يالفون من التسامح على قاعدة الصداقة والمودة والعشق المتبادل ؛ حكومة جريئة لايمكن ان تتسامح في شيء ولا ان تعود الى تفسير الاتفاقيات تفسيرا جديدا بينما بها من الفصول ما لا يحتاج الى ترضية اخرى هي واضحة جلية واجب الاقتصار على تطبيقها.

الواجب اذن أن تكون لنا حكومة جريئة تستطيع بالخصوص ان تفتك من اليوم مقاليد الامور في اهم ميدان بقي علينا ان نحتله : وهو الميدان الاقتصادي والمالي حتى نستطيع بوحدتنا الكاملة ان نبني في البلاد نظاما اقتصاديا ديمقراطيا عادلا قادرا على تكسير ما بقي من نظام اقتصادي اجنبي يسيطر على البلاد . واجب على الحكومة ان تكون جريئة حتى تجيب هذه الرغبات لاصلية للطبقات الشعبية فحركتها الدستورية حركة شعبية من واجبها ان تجيب دائما الرغبات البعيدة للبلاد وهي ستجيب لامحالة هذه الرغبات الرامية الى سن النظم التي من شانها أن تخلق لهم وللاجيال الصاعدة، الرفاهية الكاملة. ليعلم الجميع وليعلم الرئيس العزيز ان الطبقات الشعبية هي شباب الامة هي الشباب الذي ينضب حماسة ما دام هناك شعب يرمي الى سعادة اوفر وما دام هناك شعب يرمي الى حرية اوفر .

كلمة السيد الفرجاني بن الحاج عمار

الأمين العام للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

باسم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة احييكم تحية وطنية خالصة بمناسبة افتتاح هذا المؤتمر القومي العظيم الذي كافحت الامة من اجل عقده بصورة قانونية علنية طيلة ١٨ عاما حافلة بالالام والامال والضحايا والتضحيات والسجون والمنافي والمحتشدات

نعم ١٨ عاما كاملة بشدائدها وبطولتها تربط مؤتمركم هذا باخر مؤتمر نظامي للحزب الحر الدستوري التونسي : مؤتمر ١٩٣٧

فقد كان مؤتمر ١٩٣٧ مؤتمر الكفاح التحريري الذي ضبطت فيه خطة المقاومة واساليبها واتمنى ان يكون مؤتمره ١٩٥٥ مؤتمر البعث القومي الذي سيرسم فيه الحزب اهداف الامة السامية من عزة واستقلال وعدالة ورفاهية ويضبط لذلك المبادىء والمراحل والاساليب . انه لمؤتمر خطير حاسم في حياة الامة والحزب يحمل المؤتمرين جسيم المسؤوليات نحو انفسهم وامتهم ومستقبل أبنائهم ويتطلب منهم مزيد الانتباه والتامل والحيطة والتروي فيما يسطرونه من برامج ويقرونه من مبادىء ويتخذونه من قرارات

ان للحزب الحر الدستوري التونسي مهاما جديدة سيضطلع بها في قريب الايام ومبادىء ومذاهب يجب ان يعالج على ضوئها قضايا الامة من سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية وادارية وهي مذاهب ومبادى لن تصيب اهدافها الا بقدر ما تكون قومية بالمعنى الصحيح تراعى مطامح الامة جمعاء بوصفها كلا لا يتجزأ وبوصف الحزب حزبا للامة كلها لافضل فيه لتونسي على تونسي الا بالاخلاص والتفاني في العمل

لقد شعر اتحادنا التونسي للصناعة والتجارة منذ مؤتمره القومي الاخير المنعقد منذ ٧ اشهر بحاجة الامة التونسية الى منهج اقتصادي واجتماعي يرضاه الجميع وبرنامج قومي موحد للانعاش الاقتصادي والاجتماعي اقتناعا منه بان تلك هي الوسيلة الوحيدة لتجنب التطاحن والشقاق وصرف الحماس الشعبي نحو العمل المثمر والانتاج فوجه نداء حارا الى كافة المنظمات الشقيقة دعاها فيه الى جمع كلمتها على برنامج موحد والسهر على تنفيذه فاجابت جميعها الدعوة وتشكلت منها لجنة قومية اقتصادية واجتماعية تحت اشراف الحزب لاعداد برنامج إقتصادي واجتماعي يعرض على مؤتمره وتحديد مذهب يقوم عليه هذا البرنامج ولكنها مع الاسف لم تتوصل الى انجاز اعمالها والتقدم الى هذا المؤتمر ببرامج ومذهب يتمتعان برضا وتأييد كافة المنظمات القومية التي يهمها الامر وانى لموقن بان هاته اللجنة ستستأنف اعمالها في الايام القريبة

وفي الختام اتمنى لكم النجاح والتوفيق في اشغالكم

كلمة السيد عبد المجيد شاكر

رئيس الاتحاد العام للطلبة التونسيين

ايها المؤتمرون قادة الامة الابرار

لي الشرف أن أحيي مؤتمر حزبنا العتيد باسم الاتحاد العام لطلبة تونس فأحيي في نواب الامة الاقدام والاخلاص والحزم واني لاشعر حقا وأنا واقف بينكم بشعور العزة والافتخار لانكم تنكبون على درس مشاكل الامة . واشعر بالافتخار ايضا لاني ابلغ لكم صوت شباب الوطن في هذه اللحظة التى تتجه فيها انظار الدنيا باسرها الى هذه المدينة واليكم جميعا أريد ان أقول كلمة الطلبة والتلاميذ : نحن نعتقد ان الحياة حركة وليست ركودا وانتم على رأس الامة قطعتم بنا مرحلة وستدخلون بنا مرحلة اخرى ففي المرحلة التى قطعناها اقمتم الدليل على المهارة والحنكة ونحن على ابواب مرحلة أخرى لابد ان تقولوا فيها كلمتكم الحاسمة أنتم أمناء الوطن

نحن شباب الوطن نعتقد أن الاتفاقيات لم تكن غاية في كفاحنا ونعتقد انما اذا اردناها أن تطبق لابد لها ان تساير في تطبيقها التطور الحتمي واذا كانت هكذا فاننا نجدد العهد بان للامة ولشباب الوطن عزيمة تحريرية اما اذا كانت حاجزا في طريق التطورُ فاننا نجدد العهد باننا سنكافح كفاحا مستميتا هذه الاتفاقيات

ونحن شباب الوطن تقول ان العهد الجديد يجب ان يكون جديدا في تبديل العقلية والاوضاع وتقول اننا سائرون وراءكم ونطلب منكم بنزاهتنا المعهودة ان يكون العهد الجديد جديدا حقا في العقيلة وأسلوب الحكم وفي انشاء البرامج التي يسطرها قادة الامة . اني أشعر كما تشعرون أن ساعة المسؤلية دقت وأن الشنشنة والطنطنة قد انقضى نحبها وأن ساعة العمل قد اتت وانكم بلا شك تعلمون ما يترقبه منكم شباب اليوم والاجيال القادمة من اعمال وانجازات ستمكننا من الوثبة الآخيرة التي سنحقق من ورائها الاستقلال التام .

كلمة الكشافة الاسلامية التونسية

القاها الاستاذ عبد الله الزواغي

اخـواني المؤتمرين ، هذه الايـام الخمس التي ستقضونها هنا في درس مشاكلنا ووضع الخطط والبـرامج الناجعة للسير بنا قدما الى الامام ستبقى ذكرى خالدة في اذهان التونسيين وسيسجلها التـاريخ للاجيـال المقبلة ، فكونوا عند حسن ظن الامة بكم واعملوا بالاخلاص الذي اشتهرتم به ، اعملوا لفائدة الشعب العربي الابر .

والشباب التونسي لا يشك لحظـة في ان مقرراتكم ستكون هي الفاصلة لـكل المشاكـل وان الحلـول التي ستتخذونها ستكون عادلة ، وقد ورد في الحديث الشريف : « لن تتفق أمتي على الضلال » .

كما قال أحد فلاسفة الغرب :

« الحقيقة ما يتمخض عن الاغلبية »

فالحقيقة المجردة ستبرز من مناقشاتكم وستبرز واضحة جلية منيرة الصراط قاطعة لالسنة السوء التي تترصد الخلافـات

وبالحنكـة التي اكتسبتموها في الكفاح بارشاد قادتنا الابرار وعلى راسهم المجـاهد الاكبر الاستاذ الحبيب بورقيبة، خططتم ومهدتم السبيل للاجيـال الصاعدة المتعطشة للعمل الانشائي المثمر الذي سيضمن سعادة الامـة وازدهار البلاد ، وثقوا من ان الحق يعلو ولا يعلى عليه وان امة كهذه كافحت ثلاثة ارباع قرن لا بد لها ان تحقق آمالها في الاستقلال والرقي

واذا اعتبرنا هذا المؤتمر افتتح تحت راية العهـد الجديد عهد الاستقلال الداخلي، فنود ان يختم تحت لـواء مواصلة العمل لتحقيق سيادة البلاد المطلقة والشباب التونسي لا زال كما عهدتموه في الظروف الحالكة مؤمنا بمباديه السامية عاملا بسواعده وعقله لتحقيق اهدافه مخلصا لشعبه وحزبه مقتـديا بزعمائه واثقا من ان النصر سيكون لتونس .

الجلسة الثانية

انعقدت الجلسة الثانية لمؤتمر الحزب على الساعة السابعة والنصف مساء يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ وابتدأ الدكتور احمد علولو بتلاوة برقية وردت من طلبة شمال افريقيا ثم ثانية من حزب الاستقلال . وتقدم اذاك الاخ عبدالله فرحات باقتراح تعيين الزعيم القدير الاستاذ الباهي الادغم رئيسا للجلسة ، فقبل هذا الاقتراح بالاجماع . فتوجه الرئيس المعين للمؤتمرين بكلمة جاء فيها :

خطاب الزعيم الباهي الادغم

بسم الله الرحمن الرحيم .

اتقدم اليكم بجزيل الشكر على الثقة التي وضعتموها في هذا الشخص المتواضع .

ثم اريد ان اتقدم برجاء لكم فيما يتعلق بنظام الجلسات التي ستتوالى في المستقبل ان يسودها جو التفاهم والنظام والتزام اللياقة الدستورية ، حيث انها جلسات عمل وتقدير ، ليكون عملنا مثمرا ، ولئلا نترك الفوضى تسود ولكي لا نخرج بدون نتيجة ، او على الاقل حتى لا تطول اعمالنا اكثر من اللازم .

وبعد ان شرح للمؤتمرين طريقة المناقشة المجدية قال : المسألة الاولى هي الاقتراح الذي تقدم به الزعيم الحبيب بورقيبة صباح اليوم فيما يتعلق بدعوة الاستاذ صالح بن يوسف والاستماع الى وجهة نظره بخصوص الاتفاقيات . فصادق المؤتمر على اثر مناقشة حول الموضوع وكلف الدكتور احمد علولو بارسال برقية استدعاء للاستاذ صالح بن يوسف الذي اجاب عنها يوم ١٦ نوفمبر ببرقية يطلب فيها تأجيل المؤتمر الى اسبوع ، ولا يخفى ما في ذلك من سفسطاء ومن رفض الحضور . وهذا نص البرقيتين .

برقية من المؤتمر للاستاذ صالح بن يوسف

وجه المؤتمر البرقية التالية الى الاستاذ صالح بن يوسف يدعوه فيها للحضور وبسط وجهة نظره وهذا نصها :

الاستاذ صالح بن يوسف

حسب قرار صادر عن مؤتمر الحزب على الساعة التاسعة الا ربع لاول جلسة قانونية لى الشرف ان ابلغ لحضرتكم دعوة للحضور بيننا في اقرب وقت مناسب لكم لبسط وجهة نظركم في الاتفاقيات والسياسة المتبعة من طرف الحزب وارغب منكم ضرب موعد لاخوانكم المؤتمرين في حالة قبولكم لاستدعائهم هذا

الرئيس : الدكتور احمد علولو

نص برقية الاستاذ صالح بن يوسف

حضرة الدكتور احمد علولو ـ صفاقس

اشكركم على دعوتكم لحضور اجتماعكم بصفاقس وارجو ان تكونوا بدعوتكم هاته لا تزالون تعتبرونني الامين العام للحزب الحر الدستوري

وعلى هذا الاساس ساوجه دعوة الحضور الى كل الشعب الدستورية المنضوية تحت لواء الامانة العامة للحزب وذلك لا يمكن ان يتم قبل اسبوع فارجو تاجيل الاجتماع الى اسبوع من هذا اليوم واؤكد لكم شعوري الاخوي الدستوري الخالص والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صالح بن يوسف

الامين العام للحزب الحر الدستوري التونسي

ثم وقع الشروع في انتخاب لجنة مراقبة النيابات التي اتمت اعمالها فيما بعد .

الرئيس : المختار الوريمي

المقرر : الاخ محمود اللافي

وهذا تقريرها الذي صادق عليه المؤتمر بالاجماع:

تقرير لجنة رقابة النيابات

صادق عليه المؤتمر

ان لجنة الرقابة للنيابات المنتخبة من طرفكم بعد فحصها المدقق ومراجعة دفتر النيابات تبين لها ما يلي :

ان مجموع النيابات الموزعة من طرف امين مال الحزب على كافة الشعب طبقا للمنشور عدد ١٣١١ نيابة موزعة حضر من بينها عدد ١٢٢٩ نائبا وتخلف منها عدد ٦٦ والغيت عدد ٦ كانت غير قانونية واليكم فيما يلي بالتفصيل النيابات حسب الجامعات .

جامعات	عدد النيابات	الحضور	الغياب	ملاحظات
١) صفاقس	٩١	٨٩	٢	
٢) الكاف	٦٧	٦٥	٢	
٣) الجنوب الشرقي	٦٣	٥٨	٠	٥ ملغات
٤) الشمال الغربي	٨٢	٧٣	٩	
٥) تاله	٢٣	٢٣	٠	
٦) مطماطة	١٣	١٢	١	
٧) تلابت	٢٠	٢٠	٠	
٨) زمالة السواسي	٢٢	٢٢	٠	
٩) شربان	٢٣	٢١	٢	
١٠) المكنين	٤٦	٤٦	٠	
١١) بني زيد	١٢	١٢	٠	
١٢) بنزرت	٤١	٣٩	٢	
١٣) جلاص	٦٢	٥٥	٧	
١٤) الجريد	١٦	١٥	١	
١٥) تونس والاحواز	١٤٣	١٤٠	٣	
١٦) ماطر	٥٦	٥٦	٠	

جامعات	عدد النيابات	الحضور	الغياب	ملاحظات
١٧) القيروان	٢٧	٢٧	٠	
١٨) نفزاوة	٣٠	٣٠	٠	
١٩) سبيطلة والقصرين	٤٢	٣٩	٢	
٢٠) قفصة والهمامة	٩٥	٩٤	١	
٢١) سليانة	٢٣	٢	٢١	١ ملف
٢٢) مكثر	٢١	٢١	٠	
٢٣) فرنسا	٥	٥	٠	
٢٤) الساحل الشمالي	٧٨	٧٧	١	
٢٥) سليمان	٣٠	٣٠	٠	
٢٦) قصر هلال	٢٧	٢٧	٠	
٢٧) نابل	٢٨	٢٥	٣	
٢٨) منزل تميم	٥٧	٥٢	٥	
٢٩) زغوان	٢٦	٢٥	١	
٣٠) الاعراض	٣٢	٢٩	٣	
٣١) جربة	٢	٢	٠	
اضيف بقرار لجنة الرقابة	٣	٣	٠	
الجملة ...	١٣١٤	١٢٤٢	٥٤	٦

المقـــــررات

وقد ورد على اللجنة عدد من الرسائل يطلب فيها اصحابها موافقة اللجنة على اعتبارهم نوابا ومنحهم بطاقات النيابة الرسمية وبعد النظر في كل طلب وافقت اللجنة :

بالاجماع على منح الاخوين الطيب سليم والرشيد ادريس بطاقه النيابة الرسمية وباغلبية على منحها للاخ بلحسين جراد .

واللجنة بدورها تطلب من المؤتمرين المصادقة على قرارها والسلام .

المقرر
محمود اللافي

واستؤنفت الجلسة صباح يوم الاربعاء على الساعة التاسعة والنصف تحت رئاسة الاستاذ الباهي الادغم لانتخاب بقية اللجان .

وبعد المناقشة اعترف المؤتمر للمنظمات القومية بحق حضورها جلسات اللجان والمشاركة فيها.

وتم تعيين اللجان .

اللجنة السياسية

رئيس : الاخ الرشيد ادريس

مقرر : الاخ الشيخ احمد دريرة

لجنة القانون الأساسي للحزب

رئيس : الشيخ محمد زخامة

مقرر : الاخ البشير عاشوراء

كاتب : احمد الصغير علي

اللجنة المالية

رئيس : الطاهر اتقاية

مقرر : محمود اللافي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

رئيس : مصطفى الفلالي

اعضاء كتاب : عبد الحميد الفقيه

عبد الله الزواغي

البشير بن الاغا

الحبيب طليبة

محمد بوليله

وقد كونت هذه اللجنة خمس لجان فرعية

لجـان فرعية

١ ـ لجنة الاقتصاد الفلاحي

الرئيس : محمـد قاسم
المقرر : الطاهر بو علي بن الطاهر

٢ ـ لجنة الاقتصاد الصناعـي والتجارة

الرئيس الهادي بو سلامة
مقرر محمـد كـرمة
مقرر حمـادي بوخريص

٣ ـ لجنة الصحة

الرئيس : الدكـتور محمد بن ساسي
المقرر : حسن الصحراوي

٤ ـ لجنة الشؤون الاجتماعية

الرئيس : البشير بن الآغـة
مقرر : محمد بوليلة

٥ ـ لجنة التربية والثقافة والتعليم

الرئيس : المنجي الساحلي
مقرر : زعيتر

وعين المؤتمر لجـنة للنظر في شؤون المساجين السياسيين .

وقد اجتمعت اللجان وشرعت في عملها .

فاجتمعت اللجنة السياسـية واستمعت الى بسطة ضافية الى الزعيم المحبوب الاستـاذ المنجي سلـيم الذي ادلى ببيـان عن سياسة الحزب من يوم ١٨ جانفي ١٩٥٤ الى ذلك اليوم تعرض فيه لسير المفاوضات والاتفاقيات والكفاح وموقف الاستاذ صالح بن يوسف وتطبيق الاتفاقيات وقد وجه له اعضاء اللجنة عدة اسئلة فاجاب عنها جميعا .

وحضر الاجتماع مندوبون عن المنظمات القومية وكان من بينهم الاخوان احمد بن صالح وعبد المجيد شاكر .

واجتمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة واستمعت الى بسطة القاها الاستـاذ مصطفى الفـلالي

وقد حضر اللجنة نواب عن المنظمات القومية منهم الاخ احمد بن صالح والاخ الفرجاني بن الحـاج عمار والسيد اندري باروش والاخوان محمد التريكي عن الكشافة الاسلامية وحامد الزغل عن اتحاد الطلبة .

واستمعت اللجنة على الساعة الثامنة مساء لبسطة ضافية من الاستاذ الهادي نويرة .

الجلسة الثالثة

افتتح الرئيس الباهي الادغم الجلسة على الساعة الثالثة والنصف مساء ووضع على بساط البحث مشكلة المساجين . ثم احال الكلمة للاستاذ المنجي سليم فشرح تلك القضية فقال :

ان موضوع اخواننا المساجين هام جدا قد اشتغلت به الحكومة التونسية كما اشتغل به الديوان السياسي وقد اتصلنا بنائب الحكومة الفرنسية مرارا في شأنها كما اتصلنا بالحكومة الفرنسية نفسها ، اذ ليست قضية المساجين في جوهرها اليوم مسألة قضاء انما هي مسألة سياسة وينبغي ان يبت فيها بسرعة لكي يتمتعوا بحريتهم في القريب العاجل وسنلح من جديد لاتباع اجراءات سريعة لاطلاق سراحهم . ولاطمئنكم عليهم فانه بامكاني بصفة رسمية وان اضراب الجوع الذي قاموا به قد انتهى .

ثم اسندت الكلمة للمجاهد الاكبر قال :

ان اعمال اللجان واعمال المؤتمر ستستمر بنظامها لما عهدته فيكم من بعد نظر وتجرد واعتبار المصلحة العامة التي هي امانة في رقابكم وان لائحة تقدمها لجنة متركبة من مؤتمرين مسؤولين يجب ان يراعى فيها دوما سلم قيم بين المصالح والحاجيات ؛ وانه ثمة شيء مهم وشيء اهم ؛ فالمصالح التي تعود على الامة بتمامها وكمالها تقدم على مصالح فرد او افراد . وان بقاء اخواننا في السجن يؤلمنا ولن يهدأ لنا بال الا اذا خرجوا من سجنهم ؛ اني كنت معتقلا عند ما شرعت الحكومة في المفاوضات ، ولم اقدم سراحي كشرط في التمادي فيها ؛ لان المفاوضات كانت خطوة الى الامام كما اتفقنا عليه كلنا . فاستلام مقاليد الحكم هي الغاية التي سجنوا لاجلها ، فلا نضيع عليهم انفسهم الغاية التي ضحوا لاجلها ، ولا نسمح بان تتغلب العاطفة على العقل .

ثم وافق المؤتمر على ارسال برقية تحية لاخواننا المساجين .

الجلسة الـــرابعة

افتتحت الجلسة على الساعة الرابعة بعد ظهر ١٧ نوفمبر ١٩٥٥ تحت رئاسة الاستاذ الباهي الادغم بحضور ضيف تونس الكبير ممثل الدولة العراقية الشقيقة معالي عبد المجيد محمود الذي القى خطابا يجده القاري في الجلسة الافتتاحية.

واسندت الكلمة للمجاهد الاكبر الاستاذ الحبيب بورقيبة الذي استعرض مسألة رد الاستاذ صالح بن يوسف على دعوة المؤتمر ثم قال :

ارى تضييع الوقت في الجزئيات والامور الطفيفة لا يسمن ولا يغني من جوع ، فلنتركها جانبا ويكون الجواب على التلاعب والمناورات الدخول حالا في مناقشة اللائحة السياسية وهي زبدة الافكار التي بسطتها عليكم امس. وقرأ اللائحة السياسية التي تمت الموافقة عليها بالاجماع .

الشباب الدستوري يطوف بالاعلام العربية والاسلامية احتفاء بضيوف تونس الميامين

اللائحة السياسية

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٥٥

بعد ان استمع الى الخطاب الذي القاه الرئيس الحبيب بورقيبة وبعد ان استعرض نشاط الحزب منذ انعقاد المؤتمر القومي الخارق للعادة بتونس يوم ١٨ جانفي ١٩٥٢ وبعد التذكير بان غاية الحزب الاساسية والوحيدة كانت وما زالت ترمي الى استرجاع استقلال تونس كاملا شاملا

واعتبارا منه ان الازمة التي حلت بالعلاقات التونسية الفرنسية على اثر المذكرة الفرنسية المؤرخة في ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وسياسة الاضطهاد الناشئة عنها قد حملت الشعب التونسي على الدخول في معركة حاسمة ضد نظام الحماية الاستعماري.

ويقينا منه ان ما قامت به الامة من كفاح تحت قيادة الحزب كان حافلا بعدد كبير من الحوادث التاريخية ومن التضحيات الاليمة قد مكن هذه الامة من ان تقلب الاوضاع والظروف لفائدة قضيتها المشروعة وان هذا الكفاح قد مكننا من اتحاد متين بين الشعب التونسي والملك والحكومة في جبهة قومية متماسكة كما مكن من تكتيل الجهود القومية وبعثه بعثا مما اكسب الكفاح شدة واتساعا لا مثيل لها في تاريخ البلاد.

ونظرا لان هذا العمل المطابق لتوجيهات رئيسنا والمستوحى من تعاليمه قد مكننا من القضاء على جميع المحاولات الرامية الى قبر المشكلة التونسية والتي وقع القيام بها طيلة ايام الازمة وخاصة مشاريع الاصلاحات في افريل ١٩٥٢ واصلاحات ٤ مارس ١٩٥٤،

ونظرا الى ان النشاط الذي بذله نواب الحزب في العالم سواء بالقاهرة او نيورك او باريس او في كراتشي او دلهي الجديدة او جاكرتا او بروكسيل او ستوكهولم قد كون في الراي العام العالمي وحدة قوية من العطف والتاييد لقضيتنا القومية مما اتضحت فاعليته في اللوائح المتعددة المختلفة التي صادقت عليها منظمة الامم المتحدة بخصوص القضية التونسية حتى اصبحت هذه القضية قضية دولية ازدادت قيمة وخطورة واستعجل بذلك حلها،

ونظرا من جهة اخرى الى ان ما حصل من تطور في الراي العام الفرنسي بفضل النشاط السياسي الذي قام به الحزب سواء في تونس او فرنسا وخاصة في الاوساط الصحافية والبرلمانية قد حمل الحكومة الفرنسية على تغيير منهاجها السياسي واساليبها تجاه تونس،

وان هذا التغيير قد ادى الى الاعتراف الرسمي من طرف فرنسا بسيادة تونس وحكمها الذاتي بدون قيود سوى التي نصت عليها الاتفاقيات المبرمة عن طريق التفاوض

وبما ان الحزب صرح على لسان رئيسه بقبول المشاركة في المفاوضات على اساس المقترحات الفرنسية

باعتبارها مرحلة جوهرية وحاسمة في سبيل الاستقلال ،

ونظرا الى ان رئيس الحزب وبقية اعضاء الديوان السياسي المجتمعين في جنيف في اغسطس ١٩٥٤ قد اتفقوا بالاجماع على هذا الموقف ،

ونظرا الى ان هذه المفاوضات قد اسفرت يوم ٣ جوان ١٩٥٥ عن ابرام اتفاقيات تقر الحكم الذاتي للبلاد بالغاء نظام الحماية والادارة المباشرة المفروض بمقتضى اتفاقيات المرسى وتضمن مصالح فرنسا ورعاياها

ونظرا الى ان هذه الاتفاقيات برغم نقصانها لا تعرقل تحرير البلاد وانها مرحلة هامة في طريق الاستقلال وتحمل للامة مزيدا من الامكانيات لتحقيق غايتها ،

واعتقادا من ان استقلال البلاد وهو اسمى غاية لكفاح الحزب فانه يمكن تحقيقه بالاتفاق مع فرنسا .

ونظرا لجميع هذه الحيثيات فان المؤتمر يصادق بدون اي احتراز على السياسة والاعمال التي قام بها الديوان السياسي المنتخب من طرف المؤتمر السابق والتي قامت بها جميع الدواوين السياسية الوقتية التي تعاقبت الى اليوم على راس الحزب .

ويصرح ان الاتفاقيات التونسية الفرنسية المبرمة في تاريخ ٣ جوان ١٩٥٥ مرحلة هامة في سبيل الاستقلال على ان يجري انجازها بروح التعاون الحر وفي اتجاه التطور التاريخي .

ويعهد بكامل ثقته لرئيس الحزب وللديوان السياسي لمواصلة مجهود النهوض الديموقراطي الرامي لتحرير الوطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى تحقق الرسالة والاهداف التي اسس من اجلها الحزب تحقيقا كاملا .

منظر من قاعة المؤتمر اثناء المناقشات

الجلسة الخامسة

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف صباحا يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ تحت رئاسة الاستاذ الباهي الادغم ، وبعد اقتراحات ابداها بعض المؤتمرين تتعلق بتنفيذ بند الاتفاقيات الخاص باللغة العربية ؛ ووجوب تطهير الادارات العامة ، واستثمار الاوقاف العامة لمصلحة الامة كلها ، اسند الرئيس الكلمة لمقرر اللجنة المالية . ثم بعد مناقشات دقيقة وقع قبول التقرير المالي بالاجماع .

تقرير اللجنة المالية

اجتمعت اللجنة المالية يوم ١٦ الجاري لمراقبة الحسابيات المالية واستمعت الى امين مال الحزب الذي القى عليها بسطة شفوية حول مالية الحزب من تاريخ ١٨ جانفي ١٩٥٢ الى ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ تاريخ انعقاد المؤتمر الحالي

وقد القى اعضاء اللجنة عدة اسئلة عليه حول ميزانية الحزب اجاب عنها كما سئل عن الاشاعات التي راجت في المدة الاخيرة حول بعض الاخوان ففندها بصفة باتة وبرأ ساحتهم كما عرض امين مال الحزب على اللجنة بالاجمال حسابات الحزب دخلا وخرجا وصرح ان المصلحة الحزبية تفرض علينا عدم الاباحة بالارقام : ـ هذا وان اللجنة قد اتصلت بقائمة التنابر المباعة من طرف الجامعات والمحاسب عليها قبل المؤتمر وكذلك عدد المشتركين .

عدد التنابر	اسماء الجامعات
٥٣١٤٤	قابس
٦٠٤٠٨	زغوان
٦٦٨٠٨	منزل تميم
٥٧٧٢٠	نابل
٣٦٧٣٧	قصر هلال اي الساحل الجنوبي
٧٠٠٣٩	سليمان
١٣٠٠٧٠	سوسة الساحل الشمالي
٣٧٩٥١	مكثر
٣٣٧٨٨	سليانة
١٤٠٧٩٣	قفصة والهمامة

عدد التنابر	اسماء الجامعات
٤٦٣٣٠	نفزاوا
٣٠٨٧٩	القيروان
٦٠٤٣٨	ماطر
٣٧٤٤٢٥	تونس والاحواز
٢٠٩٥٢	الجريد
٤٧٠٠٠	اجلاص
٦٣٩٢١	بنزرت
٢١٠٦١	بني زيد (الحامة)
٦٤٨٦٢	المكنين
٣٥٩٥٦	القصرين والسبيطلة

١٧٧٩٤	شربان	٢٣٦١٥	السواسي
٢٠٥٥٣	اولادوزاز (تلات)	١٥٤٠٤	مطماطه
٢٩٣٠١	تالة	١٥٣٤١٦	صفاقس
٨١٨٦٧	باجة	١٠٨٦١٨	مدنين (الجنوب الشرقي)
١٣٥٠١١	الكاف	٣٣٦٧٢	جربة
٣٥٥٩	فرنسا		

الجملة : ٢٠٧٥٩٩٢

عدد المشتركين على حسب التقريب ٣٢٥٠٠٠

وجوابا على مقترحات بعض اعضاء اللجنة المتعلقة بتكوين نظام مالي جديد يضمن مسك حسابات الحزب على طريقة عصرية حيث ان مشروعية الحزب الآن لاتمانع من ذلك عرض علينا مشروع نظام مالي جديد في حفظ المداخيل والمصاريف بمطبوعات سيقع العمل بها ابتداء من السنة الحالية الجديدة وقد تسلمتها الجامعات عند المحاسبة احرز « هذا المشروع » على موافقة اللجنة

وقد لا حظت اللجنة بارتياح ان نشاط الحزب المالي كان مسترسلا ومنظما حتى في اشد ظروف الكفاح الامر الذي يوجب عليها شكر كل الاخوان الذين تولوا القيام بهاته العملية الشاقة

واللجنة تتقدم للمؤتمرين بالاقتراحات الاتية

(١) تكوين لجنة تتركب من خمسة افراد ينتخبهم المجلس الملي من بين اعضائه لمراقبة مداخيل الحزب ومصاريفه وتقترح اللجنة ان ينص القانون الداخلي للحزب على تكوينها وضبط نفوذها

(٢) اتضح للجنة عند اطلاعها على ابواب مصاريف الحزب ان هناك بابا جديدا فتح للاسعاف والاعانات استوعب جزا مهما من ميزانية الحزب بالنسبة للسنة الاخيرة ولذا تقترح اللجنة ان تتولى الحكومة بعناية جدية من الان التحمل بهذا الباب من المصاريف حتى يتمكن الحزب من استعمال ميزانية في ابواب اخرى هو في حاجة اليها

(٣) نظرا لما يتحمله الحزب من مصاريف باهضه لطبع جريدته ومطبوعاته تتقدم اللجنه باقتراح لشراء مطبعة عصرية بكل معداتها

(٤) تقترح اللجنة تخصيص ميزانية لتكوين الاطارات الحزبية وتبادل البعثات مع بعض الدول والاحزاب الاجنبية

نعتقد اللجنة انها بذلت ما في وسعها لمراقبة حسابات الحزب التي عرضت عليها بصفة اجمالية وان كانت مرتاحة الضمير فانها تود لو تقدمت لكم بتفاصيل وارقام مدققه و لم يتيسر لها ذلك الان كما اشرنا اليه في مقدمة هذا التقرير فانها تامل ان تقوم لجنان مراقبة الحسابات في المؤتمرات المقبله بكل الجزئيات والتفاصيل ان سمحت

الضروف بذلك .

ورجاء اللجنة ان يوافق المؤتمرون على ما تقدمت به من اقتراحات جديده يحصل من تنفيذها موارد عديدة لحزبنا والموافقه ايضا على هذا التقرير الذي احرز على موافقه اللجنة الحالية

المقرر محمود الافي

❀❀❀

ان المؤتمر القومي للحزب الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس بعد الاستماع الى تقرير اللجنة المالية

١) يصادق على هذا التقرير بما فيه من اقتراحات

٢) يوجه الشكر لمن تولوا ادارة مالية الحزب من الدواوين السياسة من ١٨ جانفي ١٩٥٢ الى يومنا هذا

٣) ويوصي باتخاذ احسن التدابير في المستقبل لمسك الحسابات وتنظيم ميزانية الحزب بكيفية تتمشى مع تضخم الحزب وحاجياته .

الشبيبة الدستورية تلتف حول الصحافة العالمية

الجلسة السادسة

افتتحت تحت رئاسة الاستاذ الباهي الادغم

احال الكلمة للاخ الشيخ احمد دربرة مقرر اللجنة السياسية فالقى كلمة حول مواضيع اللوائح التي اعدتها اللجنة . ثم قرا الاستاذ الرشيد ادريس مشروع تلك اللوائح . وتناول الكلمة عدد من المؤتمرين بمناقشتها وادخال تعديلات عليها وابدوا ملاحظات متعددة فيما يتعلق بالوظيفة العمومية :

فلا بد من احداث نظام تونسي لها واختيار الموظفين من ذوي الكفاءات وتطبيق الاتفاقية الخاصة بالوظيف العام تطبيقا حازما وخاصة في شان الموظفين المتعاقدين مع الدولة التونسية والموظفين الوقتيين من الاجانب . وقد فهم الشعب ضرورة الاخلاد الى السكينة والهدوء في الاونة الحاضرة ولكن بعض السلطات الفرنسية مازالت في مناطق عديدة وخاصة على الحدود تلتجيء الى الوسائل الاستفزازية وتذيق التونسيين سوطا من العذاب فينبغي وضع حد نهائي لذلك . واخيرا طالب عدد من المؤتمرين بالاسراع في اجراء انتخابات عامة لمجلس تاسيسي وللبلديات لتكون الكلمة للشعب . ووافق المؤتمر بالاجماع على اللوائح الاتية بعد ادخال ما اراده من التعديلات عليها

لائحة تمجيد الكفاح التونسي

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ بعد استعراضه لاطوار الكفاح الوطني في الفترة الاخيرة يكبر جهاد الامة التونسية ملكا وشعبا ويمجد بصفة خاصة بطولة واستبسال كل المقاومين وينحني اجلالا وخشوعا امام ارواح جميع الشهداء الذين سقطوا اثناء المعركة التحريرية وفي مقدمتهم الزعيمان الشهيدان فرحات حشاد والهادي شاكر مجددا لهم العهد على السير قدما في طريق الكفاح نحو الحرية والاستقلال التام

لائحة سياسية عامة

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس في ١٥-١٦-١٧-١٨ نوفمبر ١٩٥٥ بعد اطلاعه على البيانات المقدمة من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة على تقرير اللجنة السياسية للمؤتمر التي استمعت الى مدير الحزب الاستاذ المنجي سليم عن كفاح الحزب في مقدمة الشعب ضد السياسة الاستعمارية التي كانت مسلطة على البلاد

وبعد استعراض الاتفاقيات المبرمة في ٣ جوان ١٩٥٥ الناتجة عن المفاوضات بين الحكومتين التونسية والفرنسية .

وبناء على ما يبدو من استمرار الوضع السياسي السابق في بعض الميادين بصورة منافية لمنطوق تلك الاتفاقيات

ونظرا لحالة الخلل الاداري التي تسود بعض المصالح وبالخصوص في داخل البلاد بسبب عجز وسوء تصرف الموظفين المسؤولين .

وحرصا على الدخول بالبلاد في حياة ديموقراطية سليمة في اقرب وقت

تاييد الديوان السياسي والاتفاقيات

يسجل ان الديوان السياسي قد قاد الحركة الوطنية في داخل البلاد وخارجها قيادة رشيدة وانه قد ادى الامانة احسن الاداء ويؤكد من جديد ان الاستقلال التام هو غاية الحزب ويعلن ان الاتفاقيات التونسية الفرنسية خطوة الى الامام نحو هدف البلاد الاسمى . الاستقلال التام اذ انها اعترفت بالحكم الذاتي للبلاد

لا تسامح في تطبيق الاتفاقيات

ويطالب الحكومة بعدم ابداء اي تسامح او تنازل فيما يخص تطبيق كل الاتفاقيات بسرعة وباستغلال امكانيات التوسع فيها نحو الاستقلال التام وبالوقوف بكل حزم ضد ايه محاولة ترمي الى الاستفادة من الانظمة السابقة بتاجيل ذلك التطبيق وباعادة النظر في البنود التي لا تتلاءم مع اماني الشعب

اعادة تنظيم الجهاز الاداري

كما يطالبها بالمسارعة باعادة تنظيم الجهاز الاداري تنظيما اصوليا شاملا وتطهيره بصورة حازمة من الموظفين الذين لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة للعمل في العهد الجديد

انتخابات ديموقراطية سريعة للبلديات
ومجلس تاسيسي

ويرى انه من المتحتم اجراء انتخابات ديموقراطية عامة للبلديات ولمجلس تاسيسي لوضع دستور يضبط نظام الحكم في البلاد على اساس الملكية الدستورية وان الشعب وحده هو مصدر السيادة التي ينوبه فيها برلمان ذو مجلس واحد منتخب انتخابا عاما حرا مباشرا على ان يقع التفريق بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

لائحة انشاء جيش وطني

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥
نظرا لاضطراب حالة الامن الذي كاد يؤول الى فوضى تسود البلاد .
واعتبارا لضعف جهاز الامن وعدم كفايته للمحافظة على النظام .
يطالب باحداث قوة عامة تكون نواة لجيش وطني تساعد على تحقيق الهدوء واستتباب الامن والسلام بارض الوطن .

لائحة عن حالة الامن

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥
يستنكر استنكارا صارخا مضايقة الجنود وتدخلاتهم ضد السكان بمناطق الحدود التونسية على الخصوص .
ويطالب بوضع حد لتلك التصرفات التى تسببت في اضطراب حالة الامن حتى اصبحت حالة الحصار التى رفعت بامر علي مازال العمل جاريا بها في كثير من المناطق بدعوى الاحتفاظ من الثوار الجزائريين
ويدعو الحكومة الى التدخل العاجل ضد استعمال الجنود التونسيين لقمع الحركات الوطنية بالشمال الافريقى وبغيرها من الاقطار

لائحة تحص المقاومين وعائلات الشهداء وابنائهم وسائر المتضررين في الحوادث

ان المؤتمر القومى للحزب الحر الدستوري التونسى المنعقد بصفاقس في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥
يوصى الحكومة بان تعوض التونسيين الذين تضرروا من اجل الحوادث ولو تعويضا نسبيا وان تستمر في العناية بامر قدماء المقاومين من مجاهدين ومساجين ولاجئين بمساعدتهم وتوفير العمل لهم
وان تلتفت الى ابناء الشهداء لتيسر لهم التربية والتعليم كابناء للوطن وان تخصص منحا كافية لعائلات الشهداء وللمتضررين في اجسادهم .

تقدير وشكر

للدول العربية والافريقية والاسيوية على مساعدتها للقضية التونسية

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المجتمع في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ يسجل بكامل التقدير المواقف الكريمة التي ابدتها الشعوب والحكومات الصديقة في العالم ، والجهود الموفقة التي بذلتها باستمرار طيلة السنين الاخيرة من اجل تاييد الشعب التونسي في كفاحه الوطني وامانيه القومية .

كما يسجل المؤتمر بكل امتنان وتقدير ، العطف الكريم الذي تبديه نحو الشعب التونسي كافة الدول الشقيقة والصديقة في الفترة الدقيقة التي تجتازها تونس في الوقت الحاضر ، بمناسبة فوزها بالاستقلال الداخلي

وان المؤتمر اذ يعلن ان الشعب التونسي سيذكر دائما لجميع هذه الدول ايديها على القضية الوطنية التونسية يرجو ان تزداد اواصر الصداقة والاخاء والتعاون بين تونس وبين جميع الدول المحبة للحرية والعدالة والسلام في العالم

والمؤتمر يخص بالشكر الدول العربية : مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا واليمن وسورية ولبنان وكذلك دول الكتلة الاسيوية الافريقية وزيلاندا وبورما والفيليبين واندونوسيا والهند والبكستان التي اسس الحزب في كل منها مكتبا سياسيا ، عاملته كل واحدة من الحكومات الصديقة معاملة مشابهة لمعاملة سفارات البلاد المستقلة

كما يتوجه المؤتمر بشكر خاص الى جامعة الدول العربية علي تاييدها المستمر بوصفها منظمة دولية اقليمية واخيرا يذكر المؤتمر بالشكر موقف الدول الاروبية ودول امريكا اللاتينية التي تفضلت بتاييد القضية التونسية في هيئة الامم المتحدة .

لائحة في تأييد مراكش

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المجتمع في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ يحي الشعب المراكشي الشقيق ويعرب له عن كامل التأييد في كفاحه المقدس من اجل الحرية والاستقلال ، ويهنيه بالانتصار المبين ، الذي سجله بمناسبة عودة ملكه المعظم حضرة صاحب الجلالة السلطان محمد الخامس الى العرش

والمؤتمر اذ ينحني اجلالا لارواح الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف دفاعا عن اماني مراكش القومية يرجو للقطر المغربي الشقيق الفوز العاجل لما يصبو اليه من حرية ورفاهية واستقلال .

برقية

جلالة سيدي محمد الخامس سلطان المغرب

الرباط

ان المؤتمر القومي للدستور الجديد المنعقد بصفاقس له الشرف العظيم ان يقدم لجلالتكم باسم الشعب التونسي وبمناسبة رجوعكم الى عرش اجدادكم الفخام اعمق عبارات الاجلال ويعبر لكم ولشعبكم الباسل عن اعجابه بموقف البطولة الذي وقفتموه في كفاحكم لارجاع السيادة المغربية واستقلال المغرب ويعرب عن اصدق رجائه في نجاح المفاوضات المقبلة الرامية الى تحرير الشعب المغربي الشقيق وتحقيق استقلاله .

لائحة في تأييد الجزائر

ان المؤتمر للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ يحيي الشعب الجزائري الشقيق ، ويعرب له عن كامل التاييد لامانيه الشرعية في الحرية والاستقلال

والمؤتمر ينحني لارواح الشهداء والضحايا الجزائريين الذين سقطوا دفاعا عن كرامة الشعب الجزائري الباسل وعن حقه في تقرير مصيره وتبوا المركز اللائق به بين الشعوب الحرة في العالم

والمؤتمر يندد باعمال الارهاب والعنف والاضطهاد التي تقوم بها قوات الاستعمار في القطر الجزائري الشقيق لكبت الحريات ، وفرض نظام استعماري جائر بالقوة على شعب ابى ، ليس له من ذنب سوى المطالبة بحقه الشرعي في تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه ، ودفع الظلم والجور الاستعماري عن بلاده، والتمتع بالحرية والاستقلال الذي هو حق طبيعي لجميع الشعوب

والمؤتمر يطالب بان تضع فرنسا حدا للحرب الاستعمارية الناشئة في الجزائر وان تعمل على حقن الدماء البريئة والعدول بسرعة عن سياستها الاستعمارية الجائرة في الجزائر الشقيقة ، تلك السياسة التي ظهر افلاسها في شمال افريقيا ، وان تسلك سياسة جديدة قوامها الاحترام المتبادل بين الشعوب والاعتراف بامانى الشعب الجزائري الشقيق ، فتفوز بصداقة المغرب العربي الفعالة وصداقة كافة الشعوب المحبة للحرية والسلم في العالم

والمؤتمر يدعو الحكومة التونسية الى توضيح موقف الشعب التونسي من الازمة الجزائرية لدى الوزارة الفرنسية لانه يعتقد ان لا هدوء كاملا في تونس ما بقى الشعب الجزائري في محنته .

مكاتب الحزب في الخارج

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المجتمع في ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٥٥ يوصي بابقاء الجهاز الخارجي للحزب وبجميع المكاتب في الخارج التي تم تأسيسها من قبل والعمل على استمرارها في اداء رسالتها بصورة تتفق مع الطور الجديد الذي بلغته الحركة الوطنية التونسية ومع الاهداف العليا التي يصبو اليها الحزب

كما يوصي بزيادة عدد مكاتب الدعاية في الخارج وذلك بتأسيس مكاتب جديدة في المناطق الهامة من العالم التي لا يوجد بها تمثيل دائم للحركة الوطنية التونسية.

بعد ان تمت مناقشة اعمال اللجنة السياسية اسند الرئيس الاستاذ الباهي الادغم الكلمة لمقرر اللجنة الزراعية بعد ان لاحظ انه اثر كل تقرير ينبغي ان تقع المناقشة فيه ثم في اللائحة الناتجة عنه ثم المصادقة على التقرير واللائحة وهكذا تليت تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووقعت المصادقة بالاجماع عليها وعلى لوائحها .

لائحة لجنة الصحة والسكنى والغذاء

بناء على ان العنصر البشري هو راس المال الاساسي وان المواطن التونسي هو محور كل حركة اجتماعية واقتصادية يجب وقايته والدفاع عن صحته وذلك برفع مستوى معيشته وتوفيرها لديه لان هناك الآن نسبة ٦٢ ٪ من شعبنا لا يتحصل من الغذاء اليومي الا على ثلث الحصة الغذائية الحيوية .

كما يجب ايجاد مساكن تتوفر فيها الشروط الصحية تقيه الحر والبرد ويمكن بها اذ ذاك تحطيم الاكواخ والخروج من الغيران التي لا تتماشى وعصرنا الحاضر حتى نصل الى ايجاد احياء شعبية في الارياف والقرى وذلك لتحقيق الاستقرار البدوي .

واذا وفرنا لمواطنينا الاسباب الصحية في الغذاء والسكنى نكون قد وقينا من الامراض واخطارها لان الوقاية خير من العلاج واقل خسارة في المادة والارواح وذلك هو هدفنا .

اما الناحية الصحية البحتة فيجب النظر اليها من وجهتين :

١) التربية الصحية : بواسطة اللجان الخاصة بالنهوض الاجتماعي والاقتصادي التابعة للشعب في جميع الاوساط الشعبية يقوم بذلك الاطباء والممرضون والمرشدات بالمحاضرات والنشريات والصور الى الاشرطة السينمائية

٢) التجهيز الصحي : (أ) بتكثير الاسرة المعدة للمرضى وبالخصوص الامراض الصدرية التي صارت ببلادنا من اخطر الآفات الاجتماعية واحداث مستشفيات جهوية كاملة التجهيز بالانحاء المحرومة من ذلك وخاصة الوسط والجنوب وتكثير المستوصفات بالقرى والمداشر والاحياء الشعبية لتسهيل العيادات تراعى في بنائها الضروريات بغير اسراف وبذخ .

(ب) بتكثير الاطباء للعيادات وتوظيفهم بشكل من الاشكال حتى يمكن ابقاؤهم اوقات اطول في المؤسسات العمومية وحمل الجدد منهم على قضاء سنتين او ثلاث بالجهات النائية عن العواصم .

(ج) بتكثير القابلات والمرشدات وبعثهن الى الارياف والقرى وترغيب فتياتنا المسلمات في تعاطي مهنة التمريض

(د) باحداث مستودع عام لتزويد جميع المؤسسات الصحية بكل ما تحتاج اليه من حاجيات ويكون ذلك المستودع تحت مراقبة شديدة

كل ذلك يمكننا بتغيير الوضع الحالي المتبع في الميدان الاداري بايجاد مسؤولين سياسيين لمراقبة السير والتطبيق حتى يكون السلوك قارا عند تغيير الوزارات وباعادة ضبط الحالة المدنية واحصاء الفقراء الجديرين بالمعالجة المجانية وبالسعي في ارجاع منظمة الهلال الاحمر وتنظيم اسبوع الصحة في كامل الايالة كما وقع للتضامن القومي لان في الامر الراقية يصرف ثلث الميزانية في سبيل راس المال البشري الا وهو المواطن من وقاية وعلاج اما نحن فبجميع جهودنا حكومةوشعبا يمكننا الخروج بامتنا من الحالة التعيسة الراهنة الى طريق الرفاهية وتحسين مستوى العيش حتى نحقق قانون الضمان الاجتماعي القار في الوطن

المقرر : حسن الصحراوي

الاستاذ الشاذلي القليبي يعد مقررات المؤتمر

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

تقرير لجنة التعليم والشباب

اجتمعت لجنة التعليم والشباب المتفرعة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في ١٦ و١٧ نوفمبر وبعد ملاحظة عدم تقديم مشروع للتعليم والشباب من طرف الديوان السياسي وبعد النظر في حالة التعليم والشباب بالبلاد التونسية والاطلاع عن البرقيات والرسائل الواردة عليها اتفقت على التقرير الآتي

اولا ـ التعليم

١) الحالة الحاضرة

يتصف التعليم في البلاد التونسية الان بقلة انتشاره وباعداد شبان متباينى التكوين متضاربي الثقافات وبعدم صلوحيته لحاجيات البلاد الاكيدة

١ ـ وقلة انتشاره امر جلي اذ لا يوجد الان بالمدارس الابتدائية الا ١٢ في المائة من الشبان التونسيين المسلمين الذين هم في سن التعليم . ومع هذا فان الاقسام متراصة بالتلاميذ ويسيطر على التدريس فيها نظام التداول مما يخل بنتائج التعليم .

اما التعليم الثانوي فنطاقه ضيق ولا يوجد الا في بعض المدن ولا يكفي لايواء جميع الراغبين فيه والقادرين على مزاولته

زد على ذلك انه لا وجود لتعليم عال منظم في بلادنا ولا تشجيع كاف لايفاد الطلبة التونسيين الى الخارج

ويظهر ان هذا الفقر في التعليم يمس خاصة العنصر التونسي المسلم اذ ان جميع الاطفال غير التونسيين يتمتعون بالتعليم .

وهذا يدل على العنصرية المتبعة في السياسة التعليمية السابقة

٢ ـ ان هؤلاء الشبان المتعلمين القليلي العدد يزاولون تعلمهم حسب برامج مختلفة متضاربة الاتجاه ترمي الى تشتيت الافكار وتكوين كتل متباينة الثقافة في الشعب التونسي

ففي الزيتونة والكتاتيب نجد تعليما تقليديا قديما لا صلة له بالعصر الحاضر وفي المدارس الدولية تعليما فرنسيا منفصلا عن البيئة التونسية بعيدا عن الثقافة القومية

٣ ـ ثم ان هذا التعليم لا يتفق وحاجيات البلاد الاكيدة خلافا لما نجده في البلدان الحرة . وذلك يدل على ان السياسة التعليمية السابقة تابى تكوين شباب نافع قادر على بعث النهضة في جميع الميادين

فالتلميذ الزيتوني يزاول تعليمه السنين الطوال ولا يهيأ للقيام بعمل انشائي في المجتمع الا في ميادين ضيقة

اما التلميذ المدرسي فتسيطر على نفسه عقلية اجنبية تجعله غريبا في وسطه التونسي

اما التعليم الفني فلا يفي بحاجيات البلاد . فالتونسيون المزاولون تعلمهم بالمعاهد الفنية الثانوية والعليا قليلون جدا . اما الذين يزاولون تعلمهم بالمراكز الصناعية ذكورا واناثا فهم يتعاطون تعليما ناقصا ويتخرجون من المدرسة بدون كفاءة

٢) الاهداف

ان اول مبدا نؤمن به هو ان التعليم حق اولى وطبيعي لكل انسان ولهذا نرى انه يجب ان نعمل على تحقيق تعميم التعليم وتوجيهه توجيها قوميا

أ) تعميم التعليم

ويقع ذلك ـ ١ ـ بالتعليم الاجباري في المرحلتين الابتدائية والتكميلية

٢ ـ بالتعليم المجاني بالنسبة للابتدائي والتكميلي والثانوي وبتوفير الامكانيات المادية للطلبة المستحقين في جميع المراحل

٣ ـ بتشييد المدارس في جميع انحاء البلاد وتشجيع كل من يسعى في ذلك ويجب الاستعانة في اول الامر باستعمال الزوايا والبناءات الخفيفة والخيام وغيرها .

ب ـ توجيه التعليم

يجب ان يرمي التعليم التونسي الى ايجاد شبان نافعين لبلادهم اختصاصيين في عملهم مكونين تكوينا قوميا عربيا ولهذا الغرض يجب

١ ـ توحيد التعليم ـ في برامجه وفي مشاربه وفي غايته حتى لا يقع تضارب فكري بين مختلف عناصر الشعب التونسي ولهذا الغرض يجب تاميم المدارس القرءانية العصرية والكتاتيب وارغام المدارس الحرة على اتباع البرامج المسطرة

٢ ـ تعريب التعليم وتونسته وتعصيره ـ ونعني بذلك انه يجب ان تدرس جميع المواد باللغة العربية وان تغير البرامج الدراسية حتى تصبح تلائم حاجياتنا الثقافية ومبادئنا الدينية ورغائبنا الاجتماعية والاقتصادية

ت ـ مراحل التعليم

١ ـ التعليم الابتدائي ـ ويجب ان يكون برنامجه موحد الجميع التلامذة ويدوم هذا التعليم خمس سنين اي من الخامسة الى العاشرة وينتهي بامتحان نقلة للدرجة التكميلية والتوجيهية

٢ ـ التعليم التكميلي والتوجيهي ـ

وفي هذه المرحلة يكون البرنامج موحدا ايضا وتمتحن فيه امكانيات الطفل العقلية كي يمكن توجيهه وتدوم هذه المرحلة اربع سنوات

٣ ـ التعليم الثانوي ـ

يدوم ثلاث سنوات وفيه يبتدي الاختصاص في التعليم الفني (الفلاحي ـ الصناعي ـ التجاري ـ البحري) والعلمي او الادبي

٤ ـ التعليم العالي ـ

وفي هذا الصدد نطالب باحداث جامعة تونسية تضم جميع الكليات (دينية وادبية وطبية وعلمية وصيدلية وحقوق) والمدارس العليا (تجارية ـ فلاحية ـ ادارية ـ فنون جميلة ورياضة) .

خاتمة

لايمكن أن نفصل الحياة الثقافية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولهذا فلا بد ان يكون برنامج انتشار التعليم وتوجيهه مرتبطا بالبرنامج العام الاقتصادي والاجتماعي

ونحن على باب عهد جديد نلاحظ عدم تطبيق الاتفاقية الثقافية في هذه السنة ونطلب من الحزب ونوابنا في الحكومة اعداد العدة لتطبيق تلك الاتفاقية في السنة الدراسية المقبلة والعمل على تطبيق هذا التقرير

تقرير اللجنة الفرعية للتعليم والشباب

الشباب والرياضة

حيث ان الشباب يمثل اهم عنصر في الامة اذ يقوم عليه مستقبلها وان عدد الشبان في بلادنا يزيد عن الخمسين في المائة وحيث اننا على ابواب عهد جديد سيكون للشباب القسط الاوفر في تشييده يرى المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري ان الاعتناء بشؤون الشباب امر متأكد لخلق شباب مكونا تكوينا بدنيا واخلاقيا وقوميا حرا ويلاحظ

ان حواجز متعددة تعرقل سير منظمات الشباب والرابطات الرياضية

١ ـ بارتباط الرابطات الرياضية بالجامعات الفرنسية وعدم امكانية تمثيلها لتونس في المباريات العالمية .

٢ ـ بعدم وجود وسائل العمل الكافية لازدهار الرياضة وحركات الشباب

٣ ـ بفقد العناية الحكومية الضرورية لايجاد المراكز التكوينية واعداد الاطارات الكافية

٤ ـ تراخي الحكومة في فصل منظمات الشباب الفرنسي عن مصلحة الشبيبة التونسية

ونظرا لذلك كله

فان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري يطالب :

١ ـ باحداث مجلس قومي للرياضة ومنظمات الشباب

٢ ـ بفصل الرابطات الرياضة التونسية عن الجامعات الفرنسية

٣ ـ بتسليم المصالح الادارية الخاصة بالرياضة ومنظمات الشباب الى اخصائيين تونسيين

٤ ـ بانخراط منظمات الشباب والرابطات الرياضية في جميع الجامعات العالمية

٥ ـ بتجهيز البلاد التونسية بالملاعب الرياضية وقاعات التمارين العضلية وقاعات للرماية ومراكز المصائف والتخييم وحدائق الاطفال .

٦ ـ بايجاد مدارس لتكوين الاطارات على غرار مدرسة بئر الباي

٧ ـ بتعميم الرياضة في جميع مراحل التعليم والتعاليم الكشفية في مدارس ترشيح المعلمين

٨ ـ بايجاد جهاز صحي في جميع معاهد التعليم

٩ ـ بتشجيع الرحلات للشبان داخل البلاد وخارجها

١٠ ـ باحداث مندوبية او قسم خاص بمصالح الشباب الرياضية ملحق بوزارة المعارف

نص التقرير الاجتماعي والاقتصادي

صادق عليه المؤتمر

١) ان لهذا المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي اهمية خاصة بالنسبة الى ما سبقه من مؤتمراتنا الحزبية

٢) وترجع تلك الاهمية الى امرين اثنين

الامر الاول : هو الظرف فقد دخلت البلاد التونسية ـ بعد كفاح طويل ـ في مرحلة سياسية جديدة ضبطت فيها العلاقات الجديدة بين الدولة الفرنسية والدولة التونسية في نصوص اتفاقيات كانت نتيجة لمفاوضات دقيقة طويلة.

واصبحت تونس تتمتع باستقلالها الداخلي وتتصرف في ادارة شؤونها الداخلية .

والحزب الحر الدستوري التونسي الذي قاد كفاح الشعب وأوجد اليقظة الشعبية ثم اشرف على المفاوضات ووصل بها الى خاتمتها . قد اصبح اليوم مسؤولا عن تدعيم هذا الاستقلال الداخلي وتركيزه في الواقع القومي بالميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الامر الثاني : هو هذا النوع الجديد من المسؤولية الحزبية التي نسميها مسؤولية الابتكار فقد اصبح على الحزب الحر الدستوري التونسي اليوم ان يوجه اليقظة القومية وجهود الطبقات الشعبية توجيها جديدا يكون القاعدة الشعبية للسياسة والابتكارات في شتى الميادين من حياتنا القومية اليوم وقد تحول الغرض الاساسي من كفاحنا القومي ينبغي ان نعتمد في هذا الكفاح على مفاهيم مضبوطة لمقتضيات حياة البلاد في مستقبلها .

ولا بد من ان تكون جميع العناصر الدستورية من ابناء هذا الشعب وقادة الحزب على بينة من الغايات ومن الاسباب الكفيلة بتحقيق تلك الغايات .

٣) لقد كافحت الجماهير الشعبية من اجل استرجاع السيادة القومية في الميدان السياسي . ولكنها كانت ولا تزال تدرك ان السيادة السياسية انما هي وسيلة ولا يمكن ان تكون غاية في ذاتها وانما الغاية الاساسية من وراء الاغراض السياسية هي ان يتمكن ابناء الشعب من اسباب الرفاهية المادية والمعنوية ومن اسباب العدالة الاجتماعية ومن نصيبهم من المدخول القومي لثروتنا الاقتصادية

٤) فلا بد من ان يهتم الحزب الحر الدستوري التونسي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية التونسية ولابد من ان يضطلع بمسؤولية التوجيه في هذا الباب ايضا بعد ان اضطلع في سني الكفاح بالمسؤولية السياسية

٥) لايعتقد مؤتمرنا ان مسؤولية الحزب مقصورة على الكفاح السياسي بل يؤمن ان للحزب مسؤولية اساسية اليوم في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية

٦) ومن واجب مؤتمرنا ان ينظر في هذين الميدانين الهامين من حياتنا القومية . وهذه الدراسة بين يدي المؤتمرين رامية الى توضيح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعانة نواب الشعب الدستورية على :

اولا ـ ادراك الوضعية الحاضرة التي ترك عليها نظام الحماية من التصرف المباشر والادارة المباشرة .

ثانيا ـ ضبط الحاجيات المتاكدة لاصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية وسن البرامج الجزئية للميادين الفلاحية

ثالثا ـ التفكير في اختيار اتجاه قومي يكون اساسا للازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي في بلادنا بعد اربع وسبعين سنة

٧) فانه من السهل ان ندرك ان لابناء الشعب التونسي حاجيات متاكدة ، واوكدها الحاجة الى الغذاء الصالح الكافي والى الشغل المضمون النافع والى المسكن الصالح الصحي ، والى التعليم والتربية ...

٨) ولبلادنا امكانيات معينة لتسديد هذه الحاجيات . فلابد حينئذ من ان نعرف الحاجيات من جهة ومن ان نحمي الامكانيات من جهة اخرى . ثم لابد بعد ذلك من ان نطلب وسائل استثمار تلك الامكانيات .

٩) يتطلب كل ذلك ان يكون لحزبنا اتجاه معين في الميدان الاقتصادي والاجتماعي يكون تمهيدا لمذهب معين مضبوط .

١٠) ومن الضروري ان نبدا بدارسة ما تركه نظام الحماية من اثار . وان ننظر في الوضع الحاضر كما كيفه لنا النظام السابق . فمن الصفات الاساسية لاتجاه حزبنا في جميع ما يقدم عليه هو ان يعتمد على الواقع وان يقيم برامجه على دراسة الواقع بماله من نقائص ومن امكانيات وبما يقوم فيه من مشاكل : فهذه العقلية الواقعية هي التي ستمكن الحزب الحر الدستوري التونسي من ان يسن البرامج الصحيحة ليستخرج منها وعلى ضوئها المبادىء القومية لمذهب رشيد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

الباب الاول ـ اثار الحماية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

فصل (١) ملاحظات عامة

١) تصرفت فرنسا تصرفا استبداديا في ثروتنا الاقتصادية وامكانياتنا الاجتماعية واستقلت بالاختيار والتقرير دون استشارة الشعب ولا حتى اعتبار الواقع التونسي اوحاجيات التونسيين

٢) لم تصدر فرنسا في تصرفها ذلك عن برنامج مسطر اتصلت حلقاته من عام الى عام اوتتابعت مراحله مرحلة بعد اخرى ، بل يتصف هذا التصرف بالاضطراب والتداخل مما يحمل على الاعتقاد بانه كان نتيجة الارتجال ووليد الظروف

٣) لم تقم الدوائر المسؤولة عن الاقتصاد بدراسة ما للبلاد التونسية من الامكانيات الخاصة وما للشعب التونسي

من حاجيات بعينها بحيث لا نستطيع ان نقول ان المسؤولين الفرنسيين كانوا يؤمنون بان للواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي خصائص معينة ، بها يمتاز عن غيره . بل ان ما وقع تطبيقه في هذه الميادين انما كان جملة من الاجراءات المرتجلة اعتمد الواضعون لها على ما يعرفونه من الواقع الفرنسي بتراب فرنسا نفسها

٤) كانت جميع هذه الاجراءات ترمي الى غايتين اثنتين

الاول ـ تمكين اصحاب رؤوس الاموال من الفرنسيين خاصة ومن الاوروبيين عامة من ثروة البلاد في الميدان الفلاحي وفي الميدان المنجمي والصناعي . ومن استخدام اليد العاملة التونسية لفائدتهم وحسب اهوائهم .

الثانية ـ جعل البلاد التونسية ميدان توسع للاقتصاد الفرنسي وذلك بالاستفادة من خيراته الفلاحية والمنجمية التي تدخل في حساب التجارة الفرنسيه الداخلية والخارجية ثم بتسخير البلاد التونسية سوقا للمنتوجات الفرنسية والاوروبية خاصة في ميدان الصناعة

٥) وترتبت عن هذا التصرف نتائج اجتماعية واقتصادية اهمها :

اولا ـ ان تونس لا تزال بعد استثمار دام اربعا وسبعين سنة من ابرز الامثلة على الدول المتاخرة اقتصاديا ومن اشد مناطق البحر الابيض المتوسط نقصا في التطور .

ولعل ذلك كان غاية مقصودة بل لعل فيه اتجاها اقتصاديا ومن اشد مناطق البحر الابيض المتوسط نقصا في التطور .

ولعل ذلك كان غاية مقصودة بل لعل فيه اتجاها اقتصاديا معينا اراده نظام الحماية حتى يبرر تصرفه في ثروة البلاد واستبداده بادارة شؤونها وحتى يبقى الامة التونسية التونسية في حالة لا تستطيع ولن تستطيع معها على ان تنهض بنفسها ولا بد لها من مرشد ومعين يمكنها من تسديد عجزها ومن التدرج في سبيل الرقي كما كان يقول المسؤولون الفرنسيون في تونس وباريس الى عهد غير بعيد .

ثانيا ـ النتيجة الثانية الكبرى لتصرف الحماية في الاقتصاد والاجتماع هو هذا التفاوت وهذه الثنائية الواضحة التي تظفر بها جغرافيتنا الاقتصادية والاجتماعية اليوم . فكثيرا ما يتحدث السواح الاجانب بما يشاهدونه من تضارب بين مظاهر الثروة وبين المستوى الحقيقي للمعيشة .

فنحن نلاحظ في الميدان الفلاحي جهة خصبة لم تزل محلا للعناية الحكومية تمتد بها مزارع واسعة مجهزة باحدث الالات العصرية وتطبق فيها انجع الاساليب الزراعية . وتثمر احسن كميات من الانتاج ثم نجد من دونها وغير بعيد منها جهات شاسعة تبلغ مساحتها ثلثي مساحة البلاد تتضح لها علامات الفقر والاهمال ، بها مزارع صغيرة لا يزال المزارعون بها على الاساليب الزراعية الموروثة ولا يزال الانتاج فيها ضعيفا بل هو الى النقصان والانحطاط من سنة الى سنة .

ونحن نلاحظ فروقا منكرة في المسكن بين العمارات العصرية الانيقة وبين اكواخ الطوب القذرة الضيقة المتراصة الهل من مسافة بين حي «البلفيدير» والعمران والتوفيق وبين ارباض الجبل الاحمر وبن عروس والملاسين والجبارة ؟

ونحن نجد امارات الثروة والترف العريض الى جانب امارات البؤس والفاقة الجسمية والادبية فالسيارات الاميركية البليغة الاستهلاك الى جانب قوافل الحمير والابل والاقمشة الانقليزيه الانيقة الزاخرة بها واجهات الدكاكين الى جانب البدلات العسكرية المرقعة البالية وكساد منتوجات الصناعة التقليدية بمختلف انواعها الى جانب رواج المنتوجات الصناعية المستوردة بجميع انواعها ...

٦) بل ان هذا التضارب ملحوظ حتى في البرامج التي سنتها الحكومة (حكومة الحماية) بعد سنة ١٩٤٥ والتي يظن انها فكرت فيها مليا ودرست على ضوئها مقتضيات الواقع التونسي . فنحن نجد السدود الكبرى قد شيدت في المناطق التي لا تحتاج الى الري لما ينزل بها من كميات كافية من الامطار ؛ ونحن نجد النفقات الكبرى تخصص للمراسي التجارية دون ان ينبنى ذلك التجهيز على برنامج توسع التجارة الخارجية .

٧) الخلاصة ان نظام الحماية لم يحسن التصرف في مواردنا الاقتصادية ولا في امكانياتنا الاجتماعية ولم يراع في تصرفه ذلك خصائص الواقع التونسي انما راعى حاجيات الاقتصاد الفرنسي ومنافع الجالية الفرنسية .

٨) يترك نظام الحماية بلادنا في حالة تاخر اقتصادي فادح ويترك للتونسيين فيها جملة المشاكل الملتوية . هم محتاجون الى الاقدام والجراة في معالجتها والى الرصانة وحسن التقدير .

فصل ٢) الوضعية الفلاحية

١) اعتاد رجال الدعاية للنظام السابق ان ينوهوا بالخدمات الجليلة التي قام بها المعمرون الاجانب من فرنسيين وايطاليين خاصة في احياء الفلاحة التونسية وتعمير الاراضي القفر وتنمية الانتاج وتحسين وسائل الشغل واعتادوا ان يستخلصوا من ذلك زيادة على الافتخار والمجد ، ان التقدم الزراعي محتاج الى هؤلاء المعمرين البنائين الذين احيوا الارض بعد موتها ـ وان الفلاحين الاهليين محتاجون الى هذه الامثلة الحية الدالة على المثابرة والكدوعلى الحكمة وحسن التصرف

٢) فما هو الى جانب هذه الاعتبارات الدعائية ـ واقع الفلاحة التونسية ؟ في تونس اليوم فلاحتان مختلفتان فلاحة اوروبية وفلاحة اهلية بينهما فروق في :

ـ التوزيع الجغرافي عامة
ـ اساليب الشغل
ـ كميات الانتاج

٣) الفلاحة الاوروبية :

يملك الاوروبيون نحـوا من سبعمائة وخمسين الف هكـتار ٦٥٠٠٠٠ هـ للفرنسيين و ١٠٠٠٠٠ هـ لسائر الاوروبيين تمتاز الفلاحة الاوروبية

ـ بالتجهيز العصري في البلاد التونسيه ما يقرب من ٨٠٠٠ محراث جـرار لا يملك التونسيون منها اكثر من الف ومائتي محراث .

ـ بوفرة الانتاج

يتحصل الاوروبيون على ٨٧ في المائة من مجموع ما تنتجه البلاد من القموح اللينة

وعلى ٢٧ في المائة من مجموع القموح الصلبة

ومعدل الانتاج في الميدانين يبلغ ٥٢ ٠/٠ من مجموع محصول الزراعة التونسية في حين ان ما يبذره الاوروبيون لا يزيد على ٢١ ٠/٠ من المساحة المزروعة بالحبوب

فهم يتحصلون على نصف الانتاج التونسي في حين انهم لا يبذرون اكثر من خمس المساحات المزروعة في البلاد

وهذا التفوق في الانتاج بالنسبة الى المساحات المبذورة ناتج عن :

ا ـ اتساع المزارع الاوروبيـة اليوم نحوا من ٧٥٠ الف هكتارا موزعة بين ٤٦٤٩ مالك . بحيث ان معدل مساحة ما يملكه المزارع الاوروبي يبلغ ١٥٥ هـ ومن الملاحظ ان اربعة شركات خفية الاسم تملك بتونس ٢٣ في المائة من المساحة التي بين ايدي الاجانب وهي :

ـ الشركة الفرانكو افريقية ٦٠ الف هكتار بالنفيضة

ـ شركة المزارع الفرنسية ٢٣٢٦ هكتار

ـ الشركة العقارية التونسية ٢٨٢٨٨ هكتار

ب ـ ثم هو ناتج عن التوزيع الجغرافي اذ ان اربعة اخماس الاراضي التي هي بملك المزارعين الاوروبيين تقع في اخصب الجهات واغزرها امطارا:

ـ يملك الاوروبيون من اراضي الحبوب ٢٧٠ الف هكتار ٢٢٥ الف منها تقع بالجهة الشمالية التي ينزل بها نحو من ٦٠٠ ميليتر مطرا في العام

ـ يملك الاوروبيون ٢٠٧ ء لاف هكتارا من الاراضي لشجر الزيتون تقع ١٩٤ الف منها في سهول صفـاقس المشهورة بصلاحها للزيتون وبوفرة انتاجها

ج ـ ثم ان تفوق الانتاج الاوروبي ناتج عن وفرة الاعتمادات المالية التي استفاد منها المزارعون الاوروبيون منذ انتصاب الحماية .

فقد تكونت بالبلاد التونسية نحو من عشرة مصارف معظمها متفرع عن المصارف الفرنسية الكبري لم تزل تقدم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة المدي الى المزارعين الفرنسيين والشركات الزراعية بل ان المزارعين الايطاليين انفسهم قد وجدوا المساعدة ن فروع لبعض المصارف الايطالية منذ تكونت خصيصا في تونس بين الحربين

ثم ان المزارعين الفرنسيين قد تمكنوا من انشاء صندوق التعاضد الفلاحي منذ سنة ١٩٠٥ وتفرع عن الصندوق المركزي ٦٤ فرعا موزعا في اهم المدن التونسية كان يشارك فيها سنة ١٩٤٨ نحو من ٢١٦٧ مزارعا فرنسيا ٢٤٢ مزارعا تونسيا فقط .

ومن نتائج هذه السياسة الزراعية ان انتزاع الاراضي الصالحة لتمكين الاوروبيين منها قد جر البطالة الى كثير من المزارعين الاسبقين التونسيين وحولهم الى حالة الاجراء الذين جعلتهم الحاجة تحت رحمة المعمرين الفرنسيين والايطاليين يشغلونهم بما ارادوا من اجور ومن ساعات العمل .

ومن ادل الامثلة على هذا الافتكاك ان حكومه الحمايه قد وزعت من اراضي الدوله فيما بين ١٨٩٣ و ١٩١٩ مساحه من الاراضي السياليه بجهه صفاقس قدرها ١٣٤ الف هكتار فمنحت ٢٩٦٢٨ هلعدد ٢٦٩٩ تونسيا بحيث ان الواحد منهم تحصل على معدل ١٧ هكتارا في حين انها وزعت ١٠٣٧٠٤ هكتارا على ٢٠٨ اوروبي بحيث كان نصيب العائله الاوروبيه الواحدة ٥٠٠ ه

٤ ـ الفلاحه الاهليـة :

تبلغ مساحه الاراضي القابله للانتاج ٧٢٠٠٠٠٠ ه

منها ٤١٢٥٠٠٠ هكتارا من الارض البور المهمله

و ٣٠٠٠٠٠٠ ملايين هكتارا هي في حوز الاهليين

تقع ثلاثه اخماس هذه الاراضي في جهتي الوسط

ـ النظام العقاري للاملاك الاهلية : ضعيف لا يعتمد الى حدود حتى عام ١٩٤٩ لم يشمل التسجيل الا ربع هذه الاملاك الخاصة وبقيت ثلاثة ارباعها خاضعة لنظام الملكيه السابق المعتمد على الرسوم القديمة والتي لا تقبلها المصارف كضمان للقروض

ـ لم يتمتع المزارعون التونسيون بالاعانات الماليه والقروض التي هم في حاجة اليها . وكل ما سلكته حكومة الحماية في هذا السبيل هو تكوين الشركات الاحتياطية التونسية ابتداء من عام ١٩٤٩ التي كانت تمد المزارعين الاهليين بسلفات البذر اما الاموال التي كانت واجبة للتجهيز العصري ولتحسين الوسائل الزراعية فلم ينتفع التونسيون بشيء منها الى مستهل عام ١٩٣٩ ولما نشأت الحكومة الصندوق العقاري عام ١٩٣٢ فان اعماله انصرفت ابتداء من سنة ١٩٢٤ الى التكفل بما كان قد ترتب على المزارعين التونسيين من ديون بفائض لفائدة المرابين الاسرائيليين خاصة .

ـ فلا عجب حينئذ اذا كانت كميات الانتاج ضعيفة جدا بالنسبة للمساحات المبذورة فهي تبلغ نصف جملة الانتاج تقريبا في حين ان هذه المساحات المبذورة تساوي اربعة اخماس المساحات الزراعية

وقد ترتب عن هذه الوضعية عجز الفلاحة عجزا متزايدا ، وعدم تقدمها في الاساليب ولا في التجهيز وفقر المزارعين التونسيين وخروج املاكهم من ايديهم بالمراهنة والديون ولعل افدح نتيجة ترتبت عن هذه السياسة في هذا الاهمال الاجباري لمساحات شاسعة

٥) ـ نتائج المقارنة بين الفلاحتين الاروبية و (الاهلية)

نستخلص من هذه المقارنة السطحية بين الفلاحتين الاوروبية والاهلية بتونس

١) ان المزارعين الاوروبيين استولوا على اخصب الاراضي للبلاد واكثرها امطارا واخرجوا منها اهلها. فليس من الصحيح حينئذ ان نقول ان المزارعين الاوروبيين احيوا الارض الميتة واعادوا الى الانتاج مساحات بورا مهملة . بل الواقع انهم تجنبوا الجهات الناقصة الامطار والقليلة الخصب ولم يصرفوا جهودهم الا في الجهات القابلة للاستثمار السهل المتيسر . .

٢) ان انصراف عناية الحماية الى جهات الشمال خاصة قد افسد الوضعية الزراعية في ثلثي البلاد واضر بما كان فيها لفلاحتنا القومية من الامكانيات بحيث ان صعود الصحراء نحو الشمال وانتشار الانجراد بالرياح في السهول الوسطى والجنوبية هو تفويت في راس مالنا الزراعي نعتقد ان نظام الحماية وبالخصوص نظام الزراعة الاوروبية مسؤول عنه اولا وبالذات .

٣ ـ ان توفر الامكانيات المادية بين ايدي المزارعين الاوروبيين وخاصة وفرة الاعتمادات المالية تنقص من قيمة المجهودات التي بذلوها . اذ من المحقق ان حالة الزراعة الاهلية كانت غير حالتها اليوم لو توفر للمزارعين الاهليين مثل تلك الاعتمادات او حتى بعضها .

ان سياسة الاستحواذ على الاراضي الخصبة والتصرف العقاري الخاص جرد ءالاف العائلات التونسية من ارزاقها وجلب اليها الفقر وخلف لنا اليوم مشكلة المئات الالآف من العاطلين الذين يكاد ان يكون جميعهم من المزارعين السابقين بسهول الوسط والجنوب التونسي .

٥) ان الفلاحة الاروبية الموجهة الى التصدير خاصة قد اضرت بالحالة الغذائية للشعب التونسي وكانت سببا في انحطاط مستوى المعيشة بالنسبة لثلاثة ارباع التونسيين

فصل ٣) الوضعية الصناعية

١) تنقسم الصناعة الى قسمين :

الاول هو قسم المناجم او الصناعة الاستخراجية وهو العمل الرامي الى استخراج ما في جوف الارض من الموارد المعدنية كالحديد والرصاص او غير المعدنية كالفحم والفسفاط

الثاني ـ هو قسم الصناعة التحويلية وهو العمل الرامي الى تذويب الحديد مثلا وتصفيته من الزوائد وتحويله الى اسلاك أو الى صفائح تصنع منها القطع والالات

٢) البلاد التونسية متنوعة المناجم واهمها مناجم الفسفاط والحديد والرصاص ولكن اقتصاد البلاد التونسية لا يزال اقتصادا متاخرا بدائيا لانه يعتمد على استخراج خيرات الارض من زراعية ومنجمية دون ان يحولها ويبنى عليها صناعة عصرية فنحن نلاحظ الى جانب هذه الثروة المنجمية صناعة فقيرة متاخرة

٣) استحوذ نظام الحماية على جميع المناجم وسخرها لفائدة الشركات الفرنسية الكبرى التي تساندهـا المصارف الكبرى الفرنسية والاجنبية بحيث ان نصيب التونسيين من هذه الثروة القومية ظل مقصورا على اجر الشغالين الذين لا اختصاص لهم ولم تعمل الشركات الفرنسية على تخصيصهم

٤) فاذا نحن اعتبرنا مدخول عام ١٩٤٨ وجدناه لايقل عن اربعة مليارات ونصف من الفرنكات في حين ان كمية الاجر والكلف الاجتماعية التي انتفع بها الشغالون التونسيون لاتبلغ المائة مليون

٥) اما الصناعة التحويلية فهي ضعيفة جدا وما وجد منها فمعظمه بايدي الراسمال الاجنبي والفرنسي منه بالخصوص وتتفرع الصناعـة التحويلية الى فروع اهمهـا فرع تحويل المواد الغذائية للحبوب والزيوت والخمـور والمصبرات . واذا كنا نجد بايدي التونسيين بعض المعاصر العصرية للزيوت وبعض مصانع التصبير للاسماك الزرقاء في المهدية والساحل فان جميع مطاحن الحبوب ومصانع العجين وجميع معاصر العنب ومصانع الخمور والكحول كلها بايدي الفرنسيين والايطاليين .

٦) وكذلك الامر بالنسبة الى سائر ميادين الصناعة التحويلية .

ففي باب مواد البناء تعد البلاد نحو من خمسة عشر مصنعا للاجر والقرمود واربعة مصانع للكـاس (الجير) وثلاثة للجبس ومصنعا واحدا للاسمنت واثنى عشر مصنعا للجليز ، يقع معظمها بجهة العاصمة ، ومعظمها بايـدي الشركات الاجنبية بل ان ديار (شويش بيزو) تهيمن على اكبر عدد من مصانع مـواد البناء بالمشاركـة مع الفرع التونسي لشركة (لافارج)

٧) اما صناعة المواد الكيمياوية فضعيفة ايضا بالنسبة لما للبلاد التونسية من امكانيات في هـذا الباب فتونس لا تزال تستورد كميات كبيرة من الصابون في حين ان ما تصدره من الفيتورة وزيوتها الى البلاد الفرنسية يمكنها ان تسد حاجياتها في هذا الباب وتفضل كميات للتصدير وفي ناحية جرجيس ملاحات واسعة لها امكانيـات كبيرة في باب الصناعة الكيمياوية الا انها لاتزال مهملة لان انتاجها قد يزاحم المصانع الفرنسية وقد كونت الشركات الفرنسية بعض مصانع بدافع الضرورة لتحسين الفوسفاط التونسي بعد ان لاقت مزاحمة شديدة من الفوسفاط المغربي بحيث ان هذة المصانع انما هي تابعة للشركات التي بايديها مناجم الفوسفاط وتعمل لفائدتها .

٨) لانستطيع ان نقول ان لتونس صناعة تحويلية معدنية . وكل ما انشاه نظام الحماية هي بعض مصانع لتذويب الرصاص وتصفيته .

٩) خلاصة القول هو ان الصناعة التحويلية ضعيفة جدا ولا اهمية لها بالبلاد التونسية وكثيرا ما يردد رجال الاقتصاد الفرنسيون ان تونس بلاد فلاحية ولا يمكن لها ان تكون بلادا صناعية لانها لاتتوفر فيها الشروط الثلاثة الواجبة لكل تصنيع وهي اولا الطاقة التي تحرك المحركات اما من فحم او من نفط او من كهرباء، وثانيا رؤوس الاموال لانشاء المصانع وجلب الالات، وثالثا اليد العاملة المختصة.

١٠) هذا هو المذهب الرسمي الفرنسي في باب تصنيع تونس اما الواقع في تاخر الصناعة التحويلية وانعدامها فيرجع الى امرين اثنين:

اولا - تونس هي سوق مفتوحة في وجه الانتاج الفرنسي والقاعدة الاساسية لكي تكون السوق رابحة هي ان تكون خالية من المزاحمة وقد احاطت حكومة الحماية للمزاحمة الاجنبية بنظام قمرقي مسخر لمصالحها التجارية ثم احتالت في الداخل فلم تسمح بانشاء صناعة تونسية بل ان ما وجد منها بسبب اخلال المواصلات البحرية ايام الحرب كمصنع المنسوجات الصوفية ومصانع الاحذية ثم لم يلبث ان خنقته البضاعة الفرنسية المستوردة بدون قيد ولا تضييق.

ثانيا - تقتضي المصلحة السياسية الفرنسية ان تبقى تونس في صف الامم المتاخرة الناقصة التطور. والفرق بين الرقي الاقتصادي والتاخر الاقتصادي هو في وجود الصناعة التحويلية او انعدامها.

ثم ان للصناعة التحويلية منافع مالية في استغناء البلاد عن التوريد من الخارج مما ينجر عنه تعديل الميزان التجاري. وللصناعة ايضا منافع اجتماعية في الاسراع بتكتيل الطبقة الشغيلة والاسراع بنضجها. وفي تحسين مستوى المعيشة ولم يكن من مصلحة نظام الحماية ان يعمل بهذا النضج ولا بذلك التحسين كما انه ليس من مصلحته ان يجعل تونس مستغنية بصناعتها عن الانتاج الفرنسي زد على ذلك ان تصدير منتوجات المناجم على حالها دون تحويلها فيه فوائد للطبقة الشغيلة الفرنسية اذ ان كل طن من الحديد الخام او من الفسفاط تصدره تونس من مرافيء حلق الوادي او صفاقس او سوسة فانما تصدر معه مئات من ساعات الشغل ينتفع بها الشغالون الفرنسيون ويحرم منها ابناء تونس.

١١) نستطيع ان نقول في خاتمة هذا الفصل ان السياسة الصناعية التي سلكتها الحماية كانت سياسة تبذير اقتصادي لثروة البلاد المنجمية وسياسة تبذير اجتماعي لامكانيات الشغل التي حرم منها ابناء البلاد.

ثم انها سياسة تعجيز للميزان وتفقير. ذلك ان البلاد التونسية تستورد كل عام بمبالغ تفوق بكثير قيمة ما تصدره الى الخارج ثم هي تصدر منتوجات ثقيلة الوزن زهيدة الثمن في حين انها تستورد مواد خفيفة الوزن غالية.

١٢) فلو اعتبرنا الميزان التجاري بالنسبة لعام ١٩٣٨ لوجدنا انه قد نتج عن تجارتنا الخارجية عجز قدره ٢٠٥ ملايين وان الطن الواحد من المواد المصدرة كان ثمنه يبلغ ٤٤٠ فرنكا في حين ان قيمة الطن الواحد من المواد المستوردة كانت تبلغ ١٩٢٨ فرنكا.

واذا اعتبرنا الميزان التجاري لسنة ١٩٤٨ وجدنا ان البلاد قد صدرت ثلاثة ملايين ومائة وتسعة وستين طنا من البضاعة قيمتها ٨٤ مليونا فرنكا ذهبيا وانها استوردت مليونا وثلاثة آلاف طن من البضاعة قيمتها ٢٢٧ مليونا فرنكا ذهبيا. بمعنى ان ثمن الطن المصدر اربعة آلاف فرنك وثمن الطن المستورد خمسة وثلاثين الف.

واليك جدول المصدرات والمستوردات مع قيمتها عام ١٩٣٨ وعام ١٩٤٨

١) للامة التونسية باعتبارها امة لم تزل تقاسي الحرمان منذ ثلاثة احيال ـ حاجيات متنوعة متعددة فهي محتاجة الى الرفاهية المادية والى الكرامة والعدل والحرية والتعليم ... والمسكن اللائق والشغل ...

٢) الا ان الحاجيات اليوم على مراتب في البلاد التونسية واوكد تلك الحاجيات هى الغذاء والشغل لان اشد ما تقاسيه الامة في حاضرها هو الجوع والبطالة

٣) فقد اثبتت البحوث التي قام بها الاطباء والعلماء وخاصة الطبيب الفرنسي (اتيان بيرنى) ان اكثر من ٦٥ في المائة من ابناء الشعب التونسي لا يصيبون الكميات الصالحة من الغذاء اليومي بل ان ٥٤ في المائة هم في حالة مجاعة دائمة وبؤس غذائي فادح .

٤) نتيجة ذلك هو ان اوكد الواجبات على مسيري البلاد ان يسلكوا سياسة غذائية تضمن الغذاء اليومي الكافي لجميع ابناء الشعب وللصغار منهم بالخصوص وتضمن لهم المواد الدسمة الضرورية التي بها تستقيم ابدانهم وتقوى على الامراض الفتاكة وتجعلهم قادرين على بذل ما تتطلبه نهضتنا القومية من مجهودات شاقة متواصلة

٥) ونعتقد ان مؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي سوف لا يرضى بان تعتمد الحكومة في هذه النهضة الغذائية على الصدقة المزرية بكرامة المواطن على الصدقات تقدمها لابناء الشعب اذا ما استفحل داء المجاعة الكبرى ...

٦) وينبغي حينئذ ان تقوم السياسة الغذائية على سياسة التشغيل الكاملة التي تضمن لابناء الشعب جميعا الشغل الذي به يكتسبون قوتهم وقوت عيالهم ويحفظون كرامتهم في آن واحد.

لذلك كان لزاما على مسيري البلاد ان يجعلوا برنامجا واسعا كفيلا بان يوفر الشغل لجميع التونسيين

٧) ولا يمكن ان يكون برنامج التشغيل الا ضمن مشروع عام للازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي اذ يؤمن حزبنا بان النهضة الاقتصادية لا يمكن ان تقوم في البلاد الا على الازدهار الاجتماعي وان رفاهية الجماهير الشعبية ينبغي ان تكون الغاية الاساسية لكل اصلاح اقتصادي.

الباب الثالث

الفصل ١ الفلاحة ـ برامجنا الاقتصادية والاجتماعية

١) غايتنا المتأكدة العاجلة هي ان يتوفر الغذاء الكافي في كمياته الصالح في مواده لجميع ابناء الامة التونسية ووسيلتنا في ذلك هو ان نوفر الشغل المضمون لجميع افراد الجماهير الشعبية حتى يتحصلوا على قوتهم ويحفظوا كرامتهم .

٢) فما هي الميادين الاقتصادية التي نستطيع ان نوجد فيها الشغل لنحو خمسمائة الف من المواطنين ؟

٣) الميدان الفلاحي هو اول تلك الميادين ينبغي ان يوجه الحزب الحر الدستوري التونسي عناية الحكومة الى احياء الجهات الناقصة في وسط البلاد وجنوبها . ففي هذه الجهات مساحة تبلغ عدة ملايين من الهكتارات لا تزال ارضا بورا قابلة للاحياء والتعمير

٤) معظم هذه الاراضي اراضي اشتراكية واحباس عامة لا بد من ضبط امكانياتها ودراسة ما في بطونها من ماء وما هي خاصياتها الزراعية ولاي نوع من انواع الزراعة هي اصلح

٥) هذه الاراضي هي في ملك العروش . ولا بد من ان تتدرج بها الى الملكية الخاصة . ويظهر انه من الاصلح ان نحافظ لها على صفتها الاشتراكية والعامة مدة الاحياء والاصلاح . ثم اذا ما استقام استثمارها يقع توزيعها على مستحقيها الذين اشتغلوا بها زمن الاحياء وتحويلها الى الملكية الخاصة .

٦) البرنامج الزراعي حينئذ بالنسبة لاراضي العروش والاحباس العامة يسير على مرحلتين :

مرحلة الاحياء والاصلاح

وهي مرحلة ستاخذ فيها الميزانية الحكومية على عاتقها القيام باشغال كبرى من حفر الابار وتفجير العيون واصلاح الارض ومقاومة الانجراف والانجراد وتسميد التراب ومن دراسة صلوحية المناطق واختصاص كل واحدة منها بنوع من انواع الزراعة .

وجهة التطبيق

لذلك نرى ان تعمل الحكومة في هذه المرحلة الاولى على توطين المزارعين وان تكون منهم جماعات فلاحية واسرا زراعية تكون لهم الشخصية المدنية القانونية وتسطر لهم برامج الاحياء وتمدهم بالمرشدين وبالقروض الاولية وتراقبهم في تطبيق ما يخص منطقتهم من فصول المشروع . وتنتخب كل اسرة من هذه الاسر الفلاحية مجلس اشراف يتعاون مع المرشد الحكومي ومع الممثل الجهوي للحكومة على تسيير الاسرة وانجاز الاشغال المقررة .

المرحلة الثانية

في خاتمة مرحلة الاحياء والاصلاح يكون قد اتضح للاسرة وللحكومة ما هي امكانيات تلك المزرعة وما هي كميات انتاجها ثم يكون افراد الاسرة الموحدة قد تدربوا على التعاضد والتعاون في سبيل المصلحة الزراعية القومية المتماشية مع مصالحهم والقائمة عليها

فاذا امتازت كل عائلة بضيعة تصبح ملكها الخاص لم تفقدهم الملكية الخاصة الشعور بواجب التعاون وربما تكونت منهم تعاضديات لتحسين الانتاج او للتجهيز بالالات او للبيع والتصدير .

٧) فمما لا شك فيه ان نهضتنا الزراعية لا يمكن ان تتصورها منفصلة عن النهضة الاقتصادية والاجتماعية عامة . ومما لاشك فيه ايضا ان ازدهارنا الاقتصادي يتطلب تظافر جميع الجهود المنتجة ، واستمرار التعاون بين جميع مناطق الانتاج مدة طويلة وحسب مشروع قومي عام . والتعاضديات هي خير وسيلة لايجاد هذا التعاون ولابقائه بين مختلف طبقات الشعب

٨) ومما يعين على نجاح هذه التجربة هو ان تنشيء وزارة الزراعة مزارع مثالية نموذجية في كل منطقة من المناطق الزراعية المختصة تكون مثالا حيا تنسج الاسر الفلاحية على منواله وحافزا لها على حسن التصرف والمثابرة ويقع فيها تمرين افراد الاسر الفلاحية على العمل المتقن

٩) تربية الماشية

لتربية المواشي دور هام في حياتنا الزراعية خاصة بجهات الوسط والجنوب . غير ان نظام الحماية لم يتخذ الاجراءات الواجبة للمحافظة على ثروتنا الحيوانية ولا تحسين نوعها .

فعلى الحكومة التونسية ان تسن برنامجا مفصلا بالخصوص الى تعويض الكميات التي ضاعت بسبب سوء التصرف والاهمال والزيادة فيها، ثم الى تحسين الانواع المحلية من حيث جودة اللحوم والاصواف ومن حيث تنمية الانتاج وجودته

ويتطلب ذلك المبادرة بمعالجة مشكلة المرعى . فلا بد من ان توجد الحكومة بالخصوص في الوسط والجنوب المراعي الاصطناعية وان تختار لها اجود انواع الاعشاب واقدرها صبرا على الجفاف

١ ـ هذا فيما يخص الامكانيات الفلاحية بالوسط والجنوب، واذا كانت هاتان الجهتان هما في مقدمة المناطق المحتاجة الى عناية الحكومة التونسية عناية مستعجلة فلا ينبغي ان تهمل الحكومة سائر جهات البلاد . بل عليها ان تعتني بجهات الشمال والشمال الغربي بالخصوص وبجهات الوطن القبلي والساحل .

٢ ـ ترمي العناية بالشمال الغربي الى امرين اثنين :

الاول : هو المحافظة على الغابات وصونها وسن سياسة عامة للتشجير تنجر منها منفعة زراعية في مسك الارض وحفظها من الانجراف وفي تعديل الأمطار وتنجر منها منفعة صناعية في ايجاد صناعة الخفاف وصناعة الخشب.

الثاني : تخصيص هذه الجهات في الميدان الزراعي، فان التحليل الكيماوي للارض بجبال خمير وسهول طبرقة مثلا قد اثبت عدم صلوحيتها لزراعة الحبوب فلابد حينئذ من ان تختص هذه الجهات في زراعة الاشجار المثمرة وفي تربية المواشي وخاصة في البقر . بحيث ان الاقتصاد الفلاحي في تلك الجهات يجب ان ينبني على انتاج

الاشجار المثمرة وعلى الحليب وفروعه .

١٢ - ونحن نعتقد ان العناية بالجهة الشمالية الغربية من شانه ان يخفف على الميزان التجاري التونسي اذ ان البلاد تستورد في كل عام كميات كبيرة من التفاح والاجاص ومن الحليب والجبن مما يمكن التحصيل عليه من احياء الجهة الغربية الشمالية زيادة على ما يترتب عن ذلك من رفع مستوي المعيشة

١٣ - ويمكن ان يقوم تطبيق هذا الاصلاح على نظام التعاضديات فانه من الممكن ان تقدم الحكومة الرصود الاساسية للتعاضديات حتى تكون المراعي الاصطناعية منتشرة جدا في هذه المناطق لكثرة نزول المطر ولخصب الارض فتتكون تعاضديات انتاج اللبن تزود الجهة الشمالية كلها وتتخذ لها وسائل النقل السريعة والاصطبلات العصرية وعلى الحكومة ان تسخر للمنتجين عددا من المرشدين الفلاحين . وفي المرحلة الثانية من التطبيق تنصرف العناية بصورة ادق واقوى الى الاشجار المثمرة وتنظيم انتاجها وتجارتها حسب مقتضيات الاستهلاك المحلي اولا وحسب امكانيات التجارة الخارجية ثانيا

١٤ - واعتقادنا ان اطول اجل لاصلاح الجهة الشمالية الغربية ولتحسين الانتاج فيها ورفع مستوى المعيشة بصورة محسوسة سوف لا يزيد على العشرة سنوات

١٥ - وعلى الحكومة ان تعين المزارعين في جهة غار الملح لان المجهود المبذول لتوسيع المساحات الزراعية ولا يجاد الاديم الاصطناعي الصالح لغراسة البطاطة هو من الاعمال الواجب تشجيعها بالاعتمادات والمرشدين حتى يزداد انتاجنا في هذه المادة الغذائية الصالحة ونستغني عن التوريد منها كل عام .

١٦ - بجهة الدخلة امكانيات كبيرة من الماء لابد من استغلالها وخاصة في جبل سيدى عبد الرحمان وفي الوديان وام الذويل يمكن ان تستعمل لتحسين الانتاج وتنمية كمياته خاصة بتعويض مزارع الزيتون العتيق بضيعات القوارص والبرتقال وان كل تحسين ندخله على اقتصاد جهة الدخلة ينجر منه توفير لمداخيلنا من العمولة الاجنبية الناتجة عن تصدير منتوجاتنا في هذا الباب

الفصل (٢) - الصناعة

حاجتنا الى الصناعة التحويلية خاضعة لمقتضيات امرين اثنين :

الاول : مقتضيات التشغيل الكامل . ذلك ان الاصلاح الزراعي ان كان قادرا على ان يوجد الشغل لقسم هام من العاطلين اليوم فهو عاجز على العاطلين الحاضرين وعاجز كذلك على ان يفي بحاجياتنا الى الشغل في المستقبل. فللشعب التونسي نمو عمراني كبير ، وعدد السكان يزداد كل عام ثم ان نصف جملة السكان التونسيين هم من الصغار الذين لا تزيد اعمارهم على ٢٥ سنة واذا كان لنا الحق في ان نستبشر خيرا بهذه الوضعية العمرانية الفتية

فعلينا الى جانب ذلك ان نقرأ لها حسابها في شتى الميادين وفي ميدان الشغل اولا وبالذات لذلك كان من الواجب ان نوجد في الصناعة التحويلية اسواقا كافية من شانها ان تستعمل الايدى العاطلة التى تضيق الفلاحة عن استعمالها

الثـانى : مقتضيات الميزان التجارى والتجهيز

نهضتنا الاقتصادية والزراعية منها بالخصوص محتاجة الى تجهيز عديد بالالات العصرية مـن محاريث جرارة وحصادات ودراسات وغيرها .

ثم ان الميزان التجاري التونسي لايزال عجزه يتوالى من عام الى عام فلا بد من ان يرمي التصنيع الى تعديـل كفة الميزان التجاري بتقسيط المستوردات والاقتصار فيها على المستوردات المنتجة كالالات التجهيزية والوقود من فحم ونفط وغيره

ويتضح لنا من مبالغ الاموال التي تنفقها البلاد للتوريد ان اكبر قسط منها تضحـي في البلاد في سبيل مـواد الترف من منسوجات انقليزية وفرنسية ومن سيارات ..

٢ ـ تقتضي سياسة التصنيع حينئذ ان تسير الامة التونسية على مبدا التقشف خصوصا بالنسبة للبضاعة المستوردة حتى تنقص من كميات المستوردات ونزيد في كميات المصدرات كما تقتضي ضبط الاولوية للمواد الضرورية الواجب توريدها .

٣ ـ ونحن نعتقد ان الحزب الحر الدستوري التونسي بماله من النفوذ الادبي الواسع وما يتمتع به من ثقة الجماهير الشعبية قادر على ان يوجه الامة التونسية والطبقات الموسرة منها بالخصوص الى التقشف في النفقة بالنسبة الى المواد الكمالية وبضاعة الترف .

٤ ـ كذلك تتطلب سياسة التصنيع سلوك سياسة قمرقية تكون قائمة على مبدأ حماية الانتاج المحلي من المزاحمة الاجنبية . فمن اكبر الاسباب التي عاقت البلاد التونسية عن التصنيع هي السياسة القمرقية التي اتبعتها حكومة الحماية وجعلتها وسيلة لتبقى تونس سوقا مفتوحة الانتاج الصناعي الفرنسي وحتى الاجنبي .

٥ ـ ليس في قدرة البلاد التونسية ان تكون صناعة تحويلية ثقيلة مافي ذلك من شك . فهي عاجزة عن ذلك بمفردها وفي الظروف الحالية . انه في امكانها ان تنشىء شبكة مـن المؤسسات الصناعية التحويلية الخفيفة خاصـة في باب المواد الغذائية والنسيج والمواد الكيماوية .

ثم انه من الممكن ان توجد في البلاد مصانع تركيب للسيارات والمحـاريث الجرارة وسائر الات الفلاحـة ولقد سبق ان درست الحكـومات السابقة مطالب لشركات فرنسية وايطالية ودنمركية لانشـاء هذه المصـانع فمن

الممكن ان تعيد حكومتنا النظر في هذه البرامج وان تعتبر فيها ناحية التشغيل بالخصوص اذ ان قيام مثل هذه المصانع للتركيب من شانه ان يشغل عددا لاباس به من العاطلين ويحقق احدى الغايات الاساسية الكبرى التي نرمي اليها من وراء التصنيع .

٦ ـ على ان التصنيع يتوقف على امور ثلاثة هي الطاقة والتمويل والعمال المختصين

فاما الطاقة فلا مناص من توريد الفحم وتخصيص الاعتمادات لذلك واختيار انسب الاسواق .

واما التمويل ففي امكان حكومتنا ان تدرس وسيلة الانتفاع من الاعانات الدولية العامة ومن القروض التى تقدمها مصاريف المنظمة الدولية لاعانة الدول الناقصة التطور .

ونحن نريد ان تقوم سياسة الحكومة في تمويل النهضة الصناعية على مبدأين :

الاول : ان تتجنب التمويل الخاص والقروض الفرنسية لما فيها من خطر على استقلالنا السياسى وان نعتمد على التمويل الدولى العام .

الثانى : ان تتدرج في التمويل بان نعتمد على الاموال المحلية في صفة دفاع تجهيز وقروض قومية وخاصة على موارد الاستثمار بان تعاد المداخيل والارباح الى الميدان العام

واما الشرط الثالث للتصنيع فهو توفر العملة المختصين . ومما لاشك فيه ان الطبقة الشغيلة التونسية فضلا على العاطلين ناقصة في ميدان التخصص نقصا فادحا . ولهذا يتحتم على الحكومة ان تتخذ في ذلك نوعين من الاجراءات

اولا : اجراءات عامة تقوم على الاكثار من المدارس الفنية ومن مراكز التكوين الصناعي المستعجل

ثانيا : اجراءات خاصة باصدار تشريع اجتماعي يفرض على جميع المصانع الموجودة اليوم تخصيص نسبة معينة من مواردها ومن ارباحها بالخصوص للتكوين الصناعي كما هو الشان بالنسبة لدار الصناعة البحرية بفيريفيل وكما يجري به العمل في البلدان المتقدمة .

الخلاصة العامة

١) ـ هذه جملة من الاجراءات والبرامج الجزئية نقترحها على مؤتمر الحزب الحر الدستورى التونسى استخلصناها

ـ من النظر في واقعنا الاقتصادي والاجتماعي اولا

ـ ومن اوكد ماتتطلبه الجماهير الشعبية من حاجيات .

غير ان هذه البرامج الجزئية الموزعة لا يتكون من مجموعها مشروع قومى للازدهار الاقتصادى والاجتماعى.

٢) ـ فالمشروع جملة منسقة من البرامج يوحد بينها اتجاه عام ومذهب اساسي في الميدان الاقتصادي

والاجتماعي وقد بينا في الباب الاول من هذه الدراسة عند الحديث عن اثار نظام الحمـايـة ان اكبر سبب في فساد تصرف الحماية هو انعدام المشروع العام القائم على درس امكانيات البلاد وضبط حاجياتها .

٣) فلا بد حينئذ من ان تبادر حكومتنا التونسية بسن مشروع قومي مفصل تسير عـلى ضوئه في سياستها الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من ان يصدر هذا المشروع عن جملة من المبادىء الاساسية من مجموعها يتكون مذهب قومي في الازدهار والرقي

٤) ومن اوكد هذه المبادىء العامة التي يحق لمؤتمر الحزب الحر الدستوري التونسي ان يقررهـا :

اولا ـ ان الازدهار الاقتصادي مرتبط بالرقي الاجتماعي وموقوف عليه فلا يكتب للمشروع النجاح الا اذا قام على جهود جميع المواطنين وتحمس له جميع المواطنين وتعاونوا على تنفيذ مراحله .

ثانيا ـ الغاية الاساسية من الازدهار الاقتصادي ليست فقط في الزيادة في المدخول القومـي العام اذ يمكن ان يتضخم المدخول القومي دون ان يتحسن مستوى المعيشة بالنسبة للجماهير الشعبية . بل ان الازدهار الاقتصادي لا يكون ازدهارا حقيقيا الا اذا ضمن الرفاهية لجميع المتساكنين ورفع من المدخول العائلي وحسن مـن مستوى المعيشة بالنسبة للطبقات الضعيفة بالخصوص .

ثالثا ـ الغرض الاساسي المستعجل لنهضتنا الاقتصادية هو توفير الشغل وضمانه بالنسبة لجميع المتساكنيـن فلا يمكن لبلاد ان تنقدم اقتصاديا اذا مالم تحقق الشغل لجميع ابنائها بحيث يستطيعون ان يكونوا اول المستهلكين لمنتوجاتها

رابعا ـ الامة التونسية في حاجة الى ان تتجنب التبذير ويتاكد على الطبقة الموسرة فيها ان تكون متقشفة في عيشها حتى تنقص الفوارق الظاهرة بين مختلف الطبقات وتتقارب سبل العيش وحتى توفر ارباحهاالتمويل المشاريع القومية .

خامسا ـ مقتضيات النهضة القومية موقوفة على تعـاون جميع افراد الامة التونسية والنظام التعاضدي احسن وسيلة لتحقيق هذا التعاون في سبيل الازدهار الاقتصادي .

بيان في الاقتصاد التونسي

ان قضية الاقتصاد هي التي بلا شك من بين جميع المسائل التي تهاجم الامة المسألة التي تثير اكثر تخوف في النفوس وتتجلى في انخفاض مستوي العيش وفي الحرج الذي تصطبغ به الرابطة الجامعة بين العمران التونسي والموارد الانتاجية للبلاد .

ذلك ان العمران التونسي لم يزل في تكاثر وانتشار ففي عام ١٨٨١ كان يقوم بمليون وخمسمائة وعشرين الف نسمة ثم اسفر احصاء عام ١٩٢١ عن وجود مليونين واربعة وتسعين الف نسمة وانتج احصاء عام ١٩٣٦ مليونين وستمائة وثمانية آلاف نسمة واحصاء عام ١٩٤٦ ثلاثة ملايين ومائتى الف وواحد وثلاثين الف نسمة . اما في عامنا هذا فعدد السكان يناهز الثلاثة ملايين وستمائة الف نسمة هاته نزعة نحو التكاثر مستمرة وسريعة اذ نلاحظ ان بين اعوام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ من جهة وبين عام ١٩٥٥ من جهة اخرى بلغت نسبة نمو عدد السكان اربعين في المائة تقريبا .

ومن جهة اخرى فباعتبار السن يتميز هذا العمران بوجود نسبة وافرة جدا من الصغار الذين يتراوح سنهم بين اليوم والخمسة عشر عاما وهاته الطبقة من البشر غير منتجة بل قوتها موكول الى الكهول وعدد هؤلاء الصغار يقارب نصف العمران بحيث يتحمل الكهل الواحد بتونس زيادة عن قوته بقوت طفل وشيخ حسب تصريح احصائي رسمي .

وباعتبار تجمع العمران تلاحظ خصوصا منذ السنوات الاخيرة نزعة تضخمية بالمدن موكول امرها لا الى انتشار صناعي ولكن الى هجرة اهل البوادي من مسقط رووسهم خصوصا من الجنوب والوسط الى مدن الساحل والشمال ولا سيما الى العاصمة وبصفة عامة فتجمع العمران يختلف من مكان الى مكان حسب الظروف الاقليمية وامكانيات الارتزاق فان كانت المدن واحوازها متراكمة العمران فجهات اخرى ذات عمران قليل و عمرانها مفقود .

والخلاصة ان الميزة الرئيسية للعمران التونسي تتجلى في انتشاره القوي الذي يجعل كل عام عدد الولادات يفوق عدد الوفيات بستين الف نسمة هي في الحقيقة ستون الف فم مفتوحة في انتظار الغذاء .

اما هاته النزعة العمرانية ما هو النظام الاقتصادي التونسي ؟

نجد نظاما - وهو محل الحرج والارتباك - اولي النوع مبنيا على الاستثمار المباشر لموارد الارض وما تحت الارض وقد بقي هذا الاقتصاد في معظمه في عام ١٩٥٥ على ما كان عليه في عام ١٩٣٨ من جهة اساليبه وانتاجه .

والفلاحة فيه قد حافظت على مركزها الاساسي لكن تفلح الحبوب لم يزدد انتاجه منذ عام ١٩٢٥ الا بنسبة عشرين في المائة على ان هذا الازدياد يعتمد على الوفرة في المساحات فقط لبقاء الانتاج للهكتار الواحد على حاله .

واما غراسة الكروم فقد انتابتها عاهة الفيلوكسرا لكن بعد اعادة غراسة اجنة الكروم لم يتجاوز انتاجها النسبة التي كان عليها في عام ١٩٢٥

والمورد الوحيد الذي قفز الى الامام هو مورد الزياتين حيث اصبح ضعف ماكان عليه في عام ١٩٢١ وينتظران يتسع نطاقه في المستقبل .

غير ان مستوى انتاج الزياتين مرتبط تمام الارتباط بدرجة نزول الامطار ولا يمكن ان يحصر محصوله بصورة مضبوطة .

اما فيما يخص استغلال المناجم فقد بقي هذا الاستغلال لحد الآن على النسبة التي كان عليها في عام ١٩٣٨ وفوق ذلك فان ترويج الفسفاط يلاقي صعوبات تزداد يوما فيوما بسبب شدة وطأة الثمن الذي يتكلف به استخراجه من مناجمه مع المزاحمة العالمية الامر الذي يستوجب احتمال عدة تعديلات

اما الصناعة الآلية فهي لا تزال في غالب المناطق في طورها اليدوي ، والمشاريع الصناعية الكبرى قليلة او لا تكاد تذكر والافصال المصنوعة في نطاق واسع نادرة او منعدمة بالمرة والصناعة اليدوية في حد ذاتها وفي معظمها لا تزال جامدة ومتأثرة بالتقاليد العتيقة .

هذا ومما يجدر بنا ملاحضته انبعاث صناعة يدوية عصرية وقعت بواسطتها اثناء الحرب وبعدها محاولة تعوين المنتوجات الموردة في خصوص بعض الافصال كالجلد الخ . . .

لكن ممكنات الترويج المحلية المحدودة وكذلك امكانيات التصدير الضيقة سواء بسبب انحطاط جودة البضاعة او بسبب الجهل او سوء التدبير قد كان لجميعها اضلع في قود الصناعات اليدوية شيئا فشيئا لهاوية التدهور

وفي الحقيقة اذا كان الاقتصاد التونسي قد اصبح في حالة شبيهة بحالة الاحتضار فلانه يقاسي فقدان عناصر حيوية كقلة القوة الباعثة للحرارة

ان مناجم الفحم الوحيدة الواقع اكتشافها واستغلالها لا تنتج الا فحم اللينيت الذي لا يصلح الا قليلا للاستعمال الصناعي مع كونه باهض الثمن .

النقص في المياه - ان نظام قيس ما يتخلل الطقس من رطوبة غير مستقر وهو غير كاف بالمرة بالوسط والجنوب - النقص في طاقة الانتاج - بناء على اتخاذ وسائل زراعية عتيقة اذ ان المحصول المتوسط من مادة القمح بزراعة تقليدية لا يتجاوز ٤ قناطير في الهكتار الواحد .

اما محصول زراعة عصرية فهو لا يبعد عن عشرة قناطير للهكتار الواحد

قلة استقرار الملكية العقارية هنالك جزء لا يستهان به من اراضي صالحة للاستغلال تابعة اما لنظام الاحباس او للاراضي الاشتراكية والمعروف عن اراضي الاوقاف او الاراضي المشتركة ان حالتها من الوجهة الشرعية مهلهلة وغير مستقرة ويقع استغلالها بوسائل لا تمت للاقتصاد الا بصلة ضعيفة جدا او لا يقع استغلالها بالمرة .

النقص في رؤوس الاموال : يعاني الانتاج المحلي انعدام رؤوس الاموال المتسبب فيه في الميدان المحلي عدم وجـود توفير داخلي وفي الميـدان الدولي وجود عجز مزمن في موازنة المدافيع وفعلا فان الموازنة التجارية التونسية تسفر عن عجز واسع النطاق اذ ان البلاد التونسية تشتري من الخارج اكثر مما تبيع له ولا يقع تسديد ما تبيعه الا بنسبة الثلثين في السنين الاخيرة .

وميزان الحسابات نفسه يسفر عن اختلال اذ ينبغي اما الالتجاء الى وسائل انعاش نقدية خارجية مثـل مصاريف الخزينة الفرنسية (الجيش او البحرية) او الى القروض والهبات الخارجية .

نفهم والحالة تلك لماذا اصبح المستوى منحطا للغاية .

لقد برح عن ذهن الـدولة بادئي ذي بدء هذا الفساد الذي ابتلي به الاقتصاد التونسي وعـدم استقراره وضعفه ازاء نمو عدد السكان .

لقد تمسكت الدولة لحد الحرب الاخيرة بالمنطق الكلاسيكي من الناحية المالية اذ تولت تسديد مصاريف التصرف الاداري بواسطة المالية العمومية وتجهيز شبكة الطرقات وسكك الحديد والمراسي بواسطة قـروض تبرم في فرنسا .

ان الاحتلال الالماني الايطالي والتخريب الناتجين عن المعركة التي دارت رحاها بالبـلاد التونسية قد احدثتـا شعـورا مفاجئا بالاختلال الواقع بين اقتصـاد نالت منه الاحداث ما نالت وبين تزايد مطرد في عدد السكان .

لقد انجز منذ عام ١٩٤٥ برنامجان متواليان الاول كان الغرض منه اعادة بناء المنشئات المتضررة من جراء الحرب واعادة انشاء المساكن وبناء السدود وكانت هاته الاشغال معدة في نظر المؤسسين لها لا يجند ما يكـفي من المياه لسقي ٤٠٠٠٠ من الهكتارات ولايجاد التيار الكهربائي للتخفيف من ثمن الوقود .

وبالتتبع لذلك كان الاهتمام بهذا البرنامج من شانه منح الايالة التونسية جهازا اجتماعيا في الميدان المدرسي وكذلك في الميدان الصحي

وقد تجاوز البرنامج المذكور المدة التي عينت لانجازه بحيث لم يقع الحصول عند انتهاء المدة المذكورة الا على جانب من النتائج المنتظرة .

وازاء عدم نجاح البرنامج الاول فقد كان البرنامج الثاني متوجهـا نحو رفع مستوى المحصول في ميـدان انتاج مواد الاستهلاك فهو متمم في قسم منه للبرنامج الاول لكـنه يخصص قسطا اوفر للتجهيز الفلاحي ويقـدم لنا شيئا جديدا وهو احداث منطقة احياء بجهة وادي مجردة السفلى .

وقد يجوز ان يوجه انتقاد على هذين البرنامجين لكونهما لم يهتما الا بجهة الشمال والسواحل بدون ان يقع التفكير في تحوير الجهاز العقاري او الاقتصادي للوسط والجنوب .

ويبدو ان هذا البرنامج الثاني لم يكن نصيبه من النجاح اوفر من الاول ولم تسفر الاشغال المنجزة بفضل اموال التعمير والتجهيز عن زيادة سريعة وجوهرية في الانتاج القومي .

وهكذا فان عناصر المشكلة الاقتصادية تتلخص فيما يلي : عدم التناسق بين سكان ينمو عددهم بسرعة وبين انتاج بطيء النمو ورصد لاموال لا نجني منها الا فائدة قليلة ولا تحصل الا بواسطة تداين مطرد .

وهكذا فان البلاد تعدو مسرعة نحو هاوية البؤس والانهيار بدون ان يتحرك لذلك احد وبدون ان تصدع الحكومة بالحقيقة للبلاد وتشجع كل قوى الشعب للعمل الجدي .

وهذا امر لا نرضى به بل نريد بكل عزمنا ان يكون هذا المؤتمر اليقظة بعد النوم العميق، ومؤتمر النهضة القومية من الناحية الاقتصادية . ذلك ان القضية الاقتصادية وهي في كلمة وجيزة قضية الانتاج الذي هو مفتاح باب مستقبلنا فاذا لم نجد لها حلا مرضيا لا نتمكن من الانتصار على مشاكلنا الاخرى فلا نفوز في الميدان السياسي بالاستقلال اذ البلاد التي تعجز عن اعانة سكانها بنفسها والتي تستند الدولة فيه على الخارج لتمويل خزينتها لا تكون مستقلة ابدا ولا تشرف على المادة الاجتماعية اذ البلاد القليلة الانتاج مهددة بالبطالة وتعاسة عيش شغاليها ولا نسيطر على مسالة العمران اذ تفيد التجربة ان العمران لا يترقى في بلاد معينة الا اذا ارتفع مقدار دخلها ولا نجد حلا للمشكلة المالية اذ البلاد التي تعيش بكيفية تفوق امكانيتها تجبر على اتباع احدى وسيلتين اما برفع ضرائبها الى مستوى مصاريفها وبذلك يقطع نفس اقتصادها او ترضى بالافلاس . والافلاس مدخل العبودية امام هاته الحالة ؛ ماذا فعلت حكومتنا ؟ اثناء عام كامل استعملت المحادثات والمناقشات المتعلقة بالاتفاقيات كغطاء وسبب تبرر به جمودها لكن منذ شهرين ظهرت منها بوادر التحرك تحت ضغط الفكر العام على انه يتحتم علينا ان ننذر اولي الامر لان من انذر فقد اعذر

ذلك ان التدابير القصيرة المفعول التي اتخذت في هاته الايام في ميادين القروض والجبايات واسعاف البطالين من شانها ان تاتي بدون شك في الحاضر بتطمين الخواطر وجبر بعض الجروح الاليمة المحدثة من جراء الازمة لكنها ستقلب خسرانا على البلاد يوم ينتهي مفعولها اذا لم يصاحبها عمل وتاثير في ميدان الانتاج وهذا يستدعي برنامجا طويل الامد ناسف لعدم وجوده او لعدم تلاؤمه مع الهدف المنشود .

هذا البرنامج هو في الحقيقة برنامج الاستصلاح المتحدث عنه في النوادي الرسمية لكن يلاحظ تناقض هو من جهة وجود اجماع على خيبة البرنامج السابق لانه ان لم يرتفع مستوى الانتاج بعد سنوات شيدت فيها السدود والبناءات حسب برنامج اول ثم مشروع ثان فلابد ان يكون المشروع غير صالح ومع ذلك فالحكومة في

عامها الثاني وللمرة الثانية تنهيا للاستمرار على انتهاج سلوك سابقيها وترك دار لقمان على حالها وحفر الهوة التي ستنزل فيها اقدام البلاد كل عام اكثر من سابقه . فما تعرضه الدولة علينا انما هو الاستمرار على الاغلاط الماضية بل قد اتجهت الى ما هو ادهى وامر اذ اخذت تلتمس مصادقة مجلس متركب من ممثلي مختلف النزعات على هذا المشروع الاثيم . ولنا مثل فيما وقع بهذا المجلس . فبينما كان الفرض الاول الاعتناء بوسائل الانتاج اخذ النواب يدرسون الجهاز الثقيل الارضي من طرقات وموان وسدود اما الانتاج فتزرع عليه بقية الاعتمادات ان بقي فاضل. بذلك نمتاز بموانى مجهزة لكنها تبقى شاغرة وتتمتع باحسن طرقات في شمال افريقيا لكن يمر عليها الفقراء الضائعون الذين تصعد قوافلهم نحو الشمال . ونحضى بالتيار الكهربائي في برارينا واريافنا لكن لادارة منازل البعض من ارباب الثروة .

بهاته الطريقة يتسرب الجوع والشقاء للبلاد شيئا فشيئا ان لم يقع التيقظ والحذر ومشكلتنا الحيوية هي المحافظة على مستوي عيش نشعر بتدحرجه والسعي في قمع ذلك التدهور ورفعه الى اعلى درجة ممكنة والاحتفاظ بالمستوى الحيوي لكل فرد معناه ان كل نسمة من الستين الف نسمة التي تولد في العام الواحد تمتاز بقسمها بدون ان تقتسمه من مناب غيرها ومعناه انه يجب تنمية الانتاج بما يقرب من ثلاثة مليارات في العام بناء على مدخول فردي سنوي قدره خمسون الف فرنك . اما اذا اردنا تحسين مدخولنا القومي واردنا تضعيفه في مدة عشرين سنة فعلينا ان نوفر كل سنة انتاجنا بما يقرب من ٧ مليارات . هذان الهدفان يفرضان علينا ان يزداد انتاجنا كل عام بما قدره عشرة مليارات وقد يمكن ان لا يتصور العقل المقدار المذكور والتصوير اقرب للادراك فعشرة مليارات تساوي قيمة صابة زيتون في سنة خصب او جملة قيمة انتاج مناجمنا . او بعبارة اخري فالمجهود الذي ينبغي بذله للنهوض من كبوة اوقعنا فيها خمس وسبعون سنة قضيت في العبودية انما يتجسم في غراسة مايقابل الغابات الموجودة من الزياتين في خلال كل عام .

تلك هي الضروريات المتحتمة ومن الواضح ازاءها ان البرامج التي تسطرها لجنة الانعاش هي ضيقة جدا وان العشرة او الخمسة عشر او العشرين مليارا من الفرنكات التي تقترضها البلاد التونسية كل سنة تكون طفيفة للغاية اذا لم يقع تعزيزها بمجهود شعب باكمله واذا اخفقت البرامج السابقة فان ذلك لايعزى فقط للتوجيه السيء ولكون توزيع الاعتمادات كانت تميز المشاريع الاستعمارية ، بل لاغفال سعي الانسان سواء اكان فلاحا او اجيرا .

قد حان الوقت لان ندفع في معركة الانتاج ثروتنا الوحيدة التي نفتخر بها اكثر من سواها وهي الانسان وحماسه وتستوجب معركة مقاومة البؤس نفس التضحيات ونفس المجهودات ونفس الايمان الراسخ ونفس الاتحاد ايضا التي بذلناها لفائدة استقلالنا .

اما وقد خلصنا البلاد من الظلم والطغيان فقد بقي لنا ان نخلص العباد من الجوع والبؤس . ان اشد مايمكن لنا ان نؤاخذ به الحكومة اليوم هو تهاونها .

لم تفهم بانه كان عليها ان تثق بالشعب وتستخدم قوته وان البلدان لا تنهض بواسطة الاعتمادات والموظفين واللجان وان الاستقلال الداخلي يفرض عليها ان تقوم باعمال جريئة لا ان تتبع المألوف من الاعمال

اما نحن فانا نعرض البرنامج الاصلاحي الآتي بيانه واذا تعذر على الحكومة التحمل باعباء تطبيقه فاننا سنخرج كافة منظمتنا لانجازه بانفسنا .

الانتاج الفلاحي

١ ـ ان نمو الانتاج الفلاحي يستحق اولية كاملة

ـ فاول امر يسترعي اهتمام البلاد هو اطعام سكانها وايواء الاجيال القادمة من ابنائها .

ـ كما ان نمو الانتاج يستلزم بذل مجهود انساني اكثر منه راسمالي .

ـ ان ترفيع مقدرة الشراء لدى عموم الفلاحين هو العامل المهم للانطلاق التجاري ولتوسيع نطاق سوق الصناعات الآلية واليدوية المحلية .

ـ ان مشكلة اكتشاف اسواق الترويج لا يتألف منها عائق للانتاج ـ فعدد السكان الآخذ في النمو وسوء تغذيتهم نجد هما اول ميدان لترويج المنتوجات . ويجب علينا من جهة اخرى ان نغتنم فرصة وجود الاسواق المشتركة للحبوب والمواد الدسمة التي لاتبغي امتيازات بدون مقابل كما ان الصعوبات التي تعترض ترويج بعض المنتوجات يمكن تداركها بسهولة وذلك بواسطة ايجاد تنظيم لائق بالحرفة تتولى الدولة احداثه والسهر على تطبيقه .

٢ ـ وفي هذا الميدان للانتاج الفلاحي تبدو لنا فيما يلي الهفوات الواقع ارتكابها ـ

ـ ان توسيع نطاق الانتاج الفلاحي لم يحض الا بمكانة ثانوية بالنسبة للاهداف التي كان يرمي اليها .

ـ وفعلا فكل عمل من الاعمال الواقع الشروع فيها كالتصفية العقارية واعادة تشجير الغابات واحياء الاراضي وانجاز المغروسات والري الفلاحي والاختبار الزراعي لم تكن جميعها خالية من فائدة لكن في كل صورة من الصور يذهب التفكير في الاشغال والاعتمادات لا في تنمية الانتاج . فكان من نتيجة ذلك ان نمو الانتاج الحاصل من الاشغال كان طفيفا . كما ان الاوليات المخولة كانت سيئة .

ـ ان تنمية الانتاج كانت ضئيلة لسببين ـ احدهما فني ناتج عن تسيير الادارات التي يهمها الامر . حيث ترك لكل ادارة واحيانا لكل مصلحة مهمة البحث عن الاشغال التي تتولى القيام بها الامر الذي يحصل بسببه تشتيت للمجهودات وتبعثر في الابتكارات سواء من حيث الزمان او من حيث المكان . اذ بينما احياء ارض يستدعي ايجاد وحدة متلائمة نجد غالبا انفسنا امام عمليات منفردة او غير متممة ـ فهذه بئر بعد ان تم حفرها وتجهيزها نرى

مصلحة التقاسيم لم تفكر في استعمالها الا بعد مضي عدة سنوات على ذلك . كما نرى وان هناك خط قد تم انجازه بينما الناس لا يزالون مستمرين على بذر الحبوب بمنطقته . ففي كل هذا نجد انفصالا تاما بين مختلف المصالح المكلفة بمسح الاراضي والتقاسيم والري والهندسة البرية والمصلحة الزراعية ومصلحة الاعتماد .

والسبب الثاني يرجع لاهمال السكان المحليين الذين حضروا غير مكترثين بمشاهدة الاشغال الواقع انجازها بارضيهم بواسطة الماكينات والمشاريع القادمة من تونس ولم تتول اية سلطة من السلطات المحيطة بهم والتي يثقون بها ان تبين لهم الفائدة التي تنجر من تلك الاشغال التي استخدمت فيها يد عاملة محلية قليلة العدد او غير موجودة احيانا وعند انتهاء الاشغال لم يقدم احد ليقول ما هي الفائدة التي ينبغي جنيها من ارض اصبحت اخصب من ذي قبل ، وبدون مشاركة السكان . فان اصلاح الاراضي يصطدم بحواجز لا يمكن التغلب عليها وبدون ادخال تحوير على الحالات العقلية والاساليب الزراعية العتيقة فان الترويجات المنجزة ستكون بدون جدوى او انها لا تعود بالنفع الا على بعض الناس .

ان الاولويات الممنوحة نراها عديمة الفائدة بحيث انه كان من اللازم قبل تخصيص اعتماد ان نتساءل ما هو الانتاج الزائد الذي سينجر عنه في ظرف عامين ؟ فلو عملنا بهذه الطريقة في التفكير هل تظنون اننا نقدم على انجاز العمليات بجهة وادي مجردة .

ان برنامج التحسين يكون له الاولوية على برنامج الري والاصلاح العقاري على التحسن وتعميم الوسائل الزراعية على التجارب الخ . . .

وقد بقي من المشروع الواقع انجازه منذ عشرة اعوام بعض اماكن نجح فيها الاصلاح نجاحا باهرا لكن لم يقع حل اية مشكلة من المشاكل الاساسية بحيث ان الاصلاح العقاري لم يقع الشروع فيه، وان الاغلبية الساحقة من الفلاحين لم تغير اساليبها الزراعية العتيقة .

٣ ـ ان ضرورة الحصول على انتاج اكثر من ذي قبل يقودنا الى عرض ما يلي ـ

تحوير كامل للاولويات

تغيير اساسي للاساليب

١) تحوير الاولويات

المحصول على كمية اكثر من القمح والزيتون وباكورات الغلال ومعنى ذلك

ـ تهيئة اراض اخرى للزراعة

ـ تنمية انتاج الاراضي المزروعة

ـ تعويض المزارع التقليدية بمزارع فنية في الاماكن التي يتيسر فيها السقي .

ومن ثم كان من الضروري اعطاء الاولوية لما يلي

- مشروع التطهير العقاري
- مشروع الانتشار الفلاحي

أ) المشاكل العقارية

يقال منذ زمن بعيد ان النظام العقاري للاراضي الشاسعة ببلادنا هو السبب في تعطيل نمو المزارع . وقد وقع النظر اكثر من مرة في حالة هاته الاراضي بدون ان تكون لاية حكومة الشجاعة الكافية لوضع حد لهاته الحالة .

الاحباس العامة

ان التراث الذي ورثته جمعية الاوقاف قد اعتراه نقص كبير على اثر عدة اغتصابات ووقع العثور على صيغ شرعية سهلت احياءها . بيد ان هذا التراث مبعثر هنا وهناك ومنقوص الحظ من حيث التصرف فيه بسداد وحكمة ونيط امره بعهدة نزلاء منهم من يستنفد قوة الارض ولا يعتني بامر الاشجار ومنهم من لا تمكنه حالته المالية من تحمل التضحيات اللازمة للقيام باستصلاح مطرد . نقترح على الحكومة ان تتحمل بتسديد مصاريف القيام بالشعائر الدينية والسهر على المساجد وتاميم تراث الجمعية . وهذا التراث فاما ان يقع بيعه او تسويغه بمقتضى عقود لعدة اعوام ويفرض على النزيل به استصلاحه ، هذا بالنسبة للقطع الصغرى ، واما فيما يخص القطع الكبرى ، فانها تخول لتعاضديات عقارية .

الاحباس الخاصة

تحرم الاحباس المذكورة الفلاحة من امكانية عظيمة في الانتاج . ويتحتم في هذا الصدد اجراء تحوير جريء على غرار ما انجزته البلاد المصرية . تحجير تحبيس املاك جديدة . منح الاحباس للمستحقين الشرعيين للاملاك المذكورة على حالتها في تاريخ معين مثلا في غرة جانفي ١٩٥٦ .

الاراضي المشتركة

لقد لاحظنا بطء عمليات التقسيم الواقع الشروع فيها وفي اخر الامر عدم نجاحها ; تقوم الدولة باشغال الاستصلاح والتقسيم والغراسة بدون اي مجهود فعلي من طرف المستحقين القابلين لذلك .

ومنح هؤلاء المستحقين قطعا بكامل الملكية بمجرد انتهاء الاشغال يترك من يهمهم الامر وشانهم احيانا بدون موارد طيلة كامل المدة التي تمر قبل اثمار الاشجار .

ونشاهد هناك عملا مزدوجا خفيا كانعدام المشاريع المنجزة بسبب اهمالها وحصر القطع تحت يد بعض الاعيان (احيانا العمال انفسهم) نقترح تسليم الاراضي المشتركة لتعاضديات عقارية اما بالنسبة لكل فريق او لكل مشيخة .

المساحات المسقاة

ان سقو المساحات هو بدون شك بالنسبة لاحياء الارض الوسيلة التي تكتسي اكثر من غيرها صفة الكمال وهي ايضا اشدها وطأة على المجتمع من حيث الثمن اذ يتراوح ثمنها الجملي للهكتار الواحد من فرنكات ٢٠٠٠٠٠ الى فرنكات ٩٠٠٠٠٠ .

واذا اعتبرنا هاته الطريقة فان الاعتمادات الجملية لبرنامج الانعاش لا تسمح الا بسقو مساحات تتراوح من هكتارات ١٠٠٠٠ الى هكتارات ٢٠٠٠٠ في السنة الواحدة

ولا يبرر مصروف من هذا القبيل الا اذا وقع احياء الاراضي المسقاة بصفة كاملة اعني بذلك اذا الغى اصحاب الاراضي المذكورة وسائل الزراعة الفسيحة والزراعة التقليدية (الحبوب والزياتين) للالتجاء الى الزراعة الغنية واستعمال اليد العاملة بكثرة (كالقوارص والباكورات والزراعات الصالحة للصناعة وزراعة علف الدواب)

لقد اظهرت التجربة العالمية ان تحويل الزراعة على هذا النمط لا يمكن ان يتحقق بدون تحويل عقاري وبدون تجزئة العقارات الشاسعة المتلاصقة الى عدة قطع صغيرة يمكن عددا وافرا من السكان من الارتزاق .

فانا نعرض اتخاذ تشريع يحدد المساحات التي يمكن لمالك واحد ان يمتلكها داخل المناطق المسقاة .

ب) تعميم نشر الوسائل العصرية للزراعة

يمكن التحصيل على نتائج ملفتة للانظار في ميدان الانتاج من تعميم نشر الوسائل العصرية الزراعية . فالمتحصل المتوسط من الحبوب بجهة الشمال كان في عام ١٩٥٢ ، ٣٠ ، ٧ من القناطير للهكتار الواحد وفي عام ٥٣ وعام ٥٤ ، ٢٠ ، ٦ ـ الا انه لو حللنا نتائج المتحصل المذكور لوجدنا فرقا بين متحصل الزراعات الاوروبية والزراعات التونسية وان شئت قلت ان الاولى قد تفوق الثانية مرتين او ثلاث مرات . وبون كهذا البون غير ناشيء عن طبيعة الاشياء حتى لو اعتبرنا كون الاروبيين قد امتلكوا احسن اراضينا .

فلو تمكنا من تنمية متحصل الاراضي المزروعة من طرف التونسيين بقنطار واحد للهكتار الواحد لانجر عن ذلك بالنسبة لجهات الشمال فقط زيادة في المدخول قدرها ٣ مليارات . وزيادة كهاته الزيادة الناشئة عن استعمال الوسائل العصرية لاحياء الاراضي لا يتحقق الا برصد ثلاثين من المليارات . اما مفعول التعميم فانه لا يستوجب الا اعتمادات ضئيلة الا انه يجب وجود رجال وايمان وتجلد .

فان نطالب الحكومة بان تفتح توا مدرسة او مدرستين للمدربين الفلاحيين يتسنى فيها لعدة مئات من الشبان لم يبتعدوا عن الارض ولهم دراية للتأثير على مواطنيهم ان يتدربوا على الوسائل الفنية العصرية للزراعة ويتحصلوا على الايمان الذي لا بد منه لبذل جهود ترمي الى الاقناع .

وخلافا لذلك فانه يجب تقرير عقوبات تسلط على من تسول لهم نفوسهم تعقيم تراث قومي باستعمالهم للاراضي استعمالا سيئا كالحرمان من الملكية او الجبر على التسويغ الخ .

٢) تنقيح وسائل الاحياء. ان احياء الارض يستوجب القيام باعمال جديدة هي تنسيق نشاط المصالح الفنية وجبر السكان على المشاركة وتحريرهم من التقاليد العتيقة والتأثير على عقليتهم وتشريكهم في مشروع التقدم الاقتصادي فهاته المهمات كلها لا يمكن ان يقوم بها عدد كبير من الادارات المركزية التي تستعمل نفوذها بالحاضرة والتي تتحكم منها في كامل البلاد، والسلطات المحلية هي وحدها التي في استطاعتها ان تقوم بهذا الدور وبما ان العمال والمشائخ ليس لهم استعداد لتحقيق هاته المهمات بصورة مباشرة، فانه ينبغي تهيئة تنضيم جديد

فانا نعرض فكرة انشاء التعاضديات الفلاحية بمناطق الانتاج واحياء الاراضي التي يمكن فرضها اذا ما فشلت طريقة الاقناع او ضرب الامثلة ولم تسفر عن نتائج مرضية

ويمكن ان تكون لهاته التعاضديات الخاصية الاتية

- لها مشمولات انظار ترابية على نسبة مشيخة او فريق او وحدة جغرافية طبيعية
- ويتولى تسييرها مجلس ادارة له اتصال بمن حوله من السكان
- وهي التي تتولى ابتكار انجاز اشغال الاستصلاح الواجب القيام بها باعتبار كون المساعدة الفنية تقدمها المصالح الاخصائية - (الري - مسح الاراضي - التقسيم الخ ...)
- يتولى ديوان مركزي السهر على ادارة شؤون التعاضديات وهو الذي يعين برنامج العمل للمصالح الفنية ويكون ويسمي نواب التعاضديات ومراقبتها .

بالوسط والجنوب تخصص للتعاضديات الاراضي الدولية والمحبسة والاراضي المشتركة الشاغرة ويبقى تراث التعاضدية مشتركا باستثناء القطع الكائنة بالقرب من نقط المياه التي ستخصص للاستغلال بكامل حقوق التملك الى حد اتمام احياء الارض وبلوغ حدود - الاثمار بالنسبة للاشجار - تعين حقوق كل واحد بناء على قيمة الشغل الذي قام بانجازه .

وبالشمال فان التعاضديات يمكن ان تكتسي صبغة اكثر مرونة تتولى بمقتضاها التصرف في المعدات الزراعية المشتركة كرعاية مناطق الري ...

تتطلب هذه الصيغة شرطين اثنين، لم تحصل الحركة التعاضدية لحد اليوم بسبب فقدهما ، الا على انتشار محدود وغير ثابت .

- هيئة نواب مقتدرين ومن ذوي النزاهة .

- توسيع نطاق المظهر التعاضدي اذ ان التعاضديات هي ملك الجميع وليست بآلة نفع يعود بالفائدة على البعض دون الاخر .

ويبدو لنا انه ينبغي للحكومة ان تبادر بتكوين هذه الهيئة لنواب التعاضديات باسرع ما يمكن واننا نعلق اهمية كبرى على ذلك الى درجة كوننا مستعدين لان - نطلب من الاطارات المحلية للحزب بان تتلقى حالا الدروس التي تعطى في هذا الموضوع .

اما فيما يتعلق بانتشار الفكرة التعاضدية ، فانا نوضح بان المدارس ينبغي ان تكون علاوة عن المحاضرات والقاء الدروس التطبيقية خير معين في هاته المهمة .

ويبدو لنا من الضروري ان يكون تكوين المدارس متجها نحو توخي الطرق التطبيقية الزراعية وفهم كل ما يتعلق بالارض بحيث يمكن تعلم القراءة والكتابة مع شرح مواضيع تطبيقية للتلامذة تكون مقاربة لحالة حياتهم الاعتيادية

وفي كل منطقة يقع بها انشاء تعاضدية ، نرى من الضروري تنقيح التعلم بها وفتح دروس خاصة للكهول .

نعم ان مثل هذا العمل يتطلب من الشجاعة والثقة بالنفس ورجال اكفاء اكثر مما يتطلبه انتداب الموظفين واشهار بتات الاشغال وتحويل البنايات الضخمة وهو المخرج الوحيد الذي اتيح لنا في نطاق امكانياتنا وستكون له نتيجة ملموسة قبل بعض اعوام وكل تحليل مجرد يبين ان تعميم الصناعات الالية بالبلاد وتجديد الصناعة اليدوية يخضعان لتطبيق اساليب واحدة .

٢ - الانتاج الصناعي - لا تكون الصناعة الالية والصناعة اليدوية والتجارة منتشرة اذا لم تكن الفلاحة مزدهرة وفي تقدم مطرد ، ويجب ان تعتقد ان محرري « البرنامج » لهم ثقة ضئيلة في نجاح المشاريع الفلاحية التي يشيرون بها اذا نظرنا لتكتمهم بل وصمتهم عن تصنيع البلاد .

نعم وقعت محاولات ولا نعدم ناقدين من يقيمون الدليل اليوم على انه بسبب فقد الاعتمادات والمواد الاولية بسعر منخفض وفقد القوة المحركة بثمن منحط واليد العاملة المتخصصة ، فان التصنيع مقدر له ان يصيبه الاخفاق . ان هاته النظريات المتشائمة تكذبها كل تامل نزيه للظروف المحلية .

نعم ان البلاد التونسية ليست غنية بالمواد الاولية المعدنية ، وان اليد العاملة الصناعية المتخصصة مازالت منعدمة وان القوة المحركة مازالت مرتفعة الثمن اكثر من البلدان المنتجة للفحم والبترول ، لكن لا نستخلص من ذلك اي موجب من موجبات الامتعاض وقصارى الامر اننا نتوصل لاتقاء ما يتحتم علينا تجنبه .

ونلاحظ فعلا ان القوة المحركة مرتفعة الثمن، لكن ناسف ايضا لعدم وجود اية سياسة للوقود والبلاد التونسية ليست هي اول بلاد ينقصها الفحم وتستورد البترول لكنها هي البلاد الوحيدة التي ينقص فيها تقدير تعريفة التيار الكهربائي شيء من الليس، وهي ايضا البلاد الوحيدة التي تجني عليها بعض مشاريع توزيع التيار الكهربائي ارباحا لا نظير لها في غيرها

وفي هذا الميدان ينبغي على الدولة ان تفرض شروطها او تؤمم هذه الصناعة الاساسية.

نعم نحن نستهلك كثيرا من المواد الاولية لكن هل توجد بلدان صناعية كثيرة تتوفر على اديم ارضها جميع المواد الاولية التي تحتاجها؟ ان صناعة المنسوجات الاروبية لا تجد بعين المكان لا القطن ولا الصوف ولا الحرير، ومع ذلك فهي قائمة الذات وتصدر للخارج. والبلاد التونسية اليس لها اولية يمكن ان ترفع قيمتها بتحويلها مثل الحلفا والرصاص والمواد الفلاحية والمصبرات. ان سوقها التي يقع توسيع نطاقها بفضل تنمية الدخل القومي والاتحاد القمركي، يمكن ان تستعمل لفائدة عدة صناعات تحويل.

واذا كان حقا ان سوقنا المالية غير موجودة، وان التوفير المحلي محدود، فانه ليس من الواقع في شيء ان يكون عدم وجود رؤوس الاموال مانعا للتصنيع.

وقد خولت اعانة الدولة لمشاريع متعددة قد افل نجمها لاسباب شتى وهذه الاعانة ينبغي ان تبقى مفتوحة في وجه كل مشروع جدي وينبغي الا تبقى الدولة وحدها في هذا المضمار؛ فرؤوس الاموال موجودة لكنها تستعمل في غير محلها، وما دام المقرضون يمكن لهم ان يقرضوا بفائض ١٢ او ١٥ في المائة وما دام المضاربون لا ينفكون ينمون تراثهم باحتكار مواد ضرورية للبلاد (ولو كان زيت الزيتون) وما دامت العقارات الجديدة البناء تسترجع الثمن الذي تكلفت به في خمسة او عشرة اعوام، وما دامت بعض الاراضي تعتبر ضعف قيمتها الحقيقية مرتين او ثلاث مرات، وما دام ارسال الارباح الناتجة عن خدمة الارض للخارج يرغب فيه اكثر من رصدها للرواج وهنا بات من المحقق ان ليس هناك امكانيات للصناعة، الا ان مهمة الدولة هي التخفيف من ثمن ايجار المال ومقاومة المضاربات المالية لو ادى بها الامر الى ان تختص ببعض التجارات) وان تستاثر بالارباح الطائلة التي تجنيها المتاجر الكبرى وتسليط قيود على بعض طرق رصد رؤوس الاموال المناقضة للمباديء الاقتصادية وتمييز الاموال المرصدة لفائدة المجتمع بالمساعدة.

على ان فقدان اليد العاملة المتخصصة ليس وصفا اساسيا وابديا لبلادنا ـ والتكوين العلمي الغير الكافي لطلبة بلادنا يستدعي مجهودات في متناول الدولة بذلها ـ وبراعة الصناع اليدويين بقطرنا ليست بمرتبطة الى ما لا نهاية له بانتاجات اكل عليها الدهر وشرب.

أهل يصبحون اقل مهارة حين تصبح منتوجاتهم متلائمة مع تطور ذوق حرفائهم، ولماذا يخيب صيادو السمك التونسيون حيث ظفر زملاؤهم الايطاليون بالنجاح؟.

كل من الفريقين لا يعتمد الا على نفسه وان شئت قلت يعتمدون على من يشتري منهم بضاعتهم ويزودهم بالمواد الاولية ويقرضهم اموالا . وخلاصة ذلك ان مؤسسة صناعية حقيقية وتعاضديات يسهر على سيرها اعضاء عاملون اكفاء ومدارس للصناعة وادارة تتفهم حاجياتهم، هي اشياء تستلزم الشجاعة اكثر من المال والادارة اكثر من وسائل العمل .

ان الدراسات التي وقع الشروع فيها عندما روجت الحكومة السابقة كلمة « البعث الاقتصادي » بدون ان يتبع تلك الدراسات اي انجاز تدل على انه اذا تدهورت مؤسسات عديدة، وبددت اموال عمومية او خاصة كثيرة رصدت بدون جدوى ، واذا اصبح عدد عديد من العملة لا شغل لهم، فان الغلطة هي اولا غلطة الدولة التي لم تتمكن من منح اعانتها بمزيد التروي او انها لم تشفع اعانتها بشروط كفيلة بالانتاج ؟ ثم هي غلطة رؤساء المشاريع الذين لم يكن في استطاعة بعضهم ادارة مؤسسة تتناسب مع احلامهم وخير آخرون الاتجار بصفة غير شرعية في المواد الاولية على المثابرة على عملهم، واضاع آخرون رواج بضاعتهم بتسليمهم لبضاعات من النوع الردي وبوسائل تجارية غير شريفة واثروا جني ربح وفير عن كمية محدودة على ارباح طفيفة تحصل من انتاج وفير . فعلى الدولة ان تسعى بكيفية تصبح بفضلها المؤسسة مصلحة عمومية وينبغي للتفويضات التي تتمتع بها الدولة في ميدان الجباية والاعتماد ان تخدم ركاب سياسة اقتصادية ذات اسلوب مستجد .

٣) المالية العمومية منذ عامين والميزان الاعتيادي في عجز؛ ولا يحصل التوازن بين المقابيض والمصاريف الا بفضل استجلاب اموال من الخارج .

وهاته الطريقة لا يمكن الاستمرار عليها بدون حصول خطر، ولهذا ينبغي ان تحدد في اول الامر المصاريف العمومية لحد جملة الموارد .

على ان استعمال النقص في الميزان لا تحصل منه اية نتيجة حيث انه لا يعوض بشاط من الميزان العمومي وهذا العجز لا يزيد الحالة الا تعكرا .

ان اقامة ٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠ من دخل قومي سنوي ذي ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ لا يعتبر امرا مشطا في حد ذاته ضرورة ان خمسين في المائة من هاته الاقامة يعاد توزيعها من طرف الدولة بواسطة تدخلاتها المباشرة او غير المباشرة من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية .

الا ان الجهاز الجبائي يبدو ثقيل الوطاة وذا فاعلية قابلة للطعن بحيث يبدو منه انه ياح في توظيف الاداء على بعض اصناف مثل ذوي الاجور الصغيرة على الاخص ويميز البعض الاخر مثل الفلاحين (مدخول الاداءات العقارية ٦٠٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٥٥

ومن جهة اخرى فان التامل من الجباية يسفر الا في بعض الصور الاستثنائية عن كون الاداءات احدثت او

حورت وهي متاثرة بتقليد التشاريع الفرنسية من جهة وتنفيذ رغائب مجلس النظر في الميزان الذي كان هم اعضائه حماية امتيازهم ضرورة انه متركب في اكبر جزء منه من اصحاب الاملاك الشاسعة ومن ارباب المهن الحرة

وعلاوة على ذلك فان الجباية المذكورة تتكون في القسط الوافر منها من المعاليم غير القارة ، تلكم المعاليم التي عندما تسلط على عمل يقوم به بدون تمييز الثري والمعدم انما تعارض مبدا العدالة الاجتماعية. واخيرا فانها لا تهتم باية صورة كانت بتشجيع النشاط الاقتصادي والمجهود الانتاجي .

اما فيما يخص مصاريف الدولة فان كان نصفها يستعمل لتسديد اعباء الجهاز الاداري، فان الجزء المستعمل لشد ازر النشاط العمومي الاقتصادي والاجتماعي، قد وقع استعماله لحد الآن بشيء من الاستخفاف لتمكين بعض مناطق لا يرجى لها نهوض، من مواصلة العيش الزهيد او لتلبية رغائب عدة مؤسسات نقابية او ما شابهها.

ويجب في هذا الميدان ومثل الميدان الاخر تلافي الحالة والتفكير في تقرير اهداف واتخاذ وسائل .

اما الاهداف فهي اولا وبالذات ، التشجيع على الانتاج ثم بعد ذلك التحريض على التوفير الداخلي واخيرا جلب رؤوس الاموال من الخارج .

اجل يظهر بدون شك ان اختيار الوسائل صعب نظرا لو جوب تحقيق تواصل هيكل الدولة والتحصيل حينئذ على مقدار كاف من المقابيض .

وفي سبيل هذا المبدأ نرى انه ينبغي اتخاذ قواعد ترمي الى التخفيف بصورة جزئية من الاعباء الجبائية المحمولة على مناطق الانتاج او بعض اصناف الاستغلال مثل التعاضديات الفلاحية في صورة ما اذا كان نشاطها يسفر عن مغانم وذلك اما باعفاءات من الاداء، او بمنح جوائز ؛ ويمكن منح اعانة اوسع من ذلك اما بمنح قروض ذات فوائض طفيفة او مساهمات او ضمانات وبعكس ذلك نقترح ردع العقود من العمل بصرامة وكذلك النشاط العقيم او الذي لا يرجى استمراره والذي يتحمل اقتصاد البلاد اعباءه.

وفي هذا الصدد يمكن التفكير في احداث جباية شديدة او بعض التزامات مثل توقيف النشاط او تغيير الوضعية الخ . . .

ومن جهة اخرى فانه من الامور الحيوية ان يستثمر اقتصادنا الفتي جلب رؤوس الاموال الخارجية ريثما يتكون توفير داخلي.

وينبغي لرؤوس الاموال المذكورة ان تتمتع في البلاد التونسية اذا ما انسجمت في نرنامج الاحياء بنظام ممتاز وللمدة اللازمة لاستثمارها على الاقل.

وعلاوة عن التخفيف المذكور فاننا نقترح ايجاد ظروف مواتية لاعادة ترويج جزء من مداخلها وذلك بمناولة لمقدار الفائض .

وبالاخارة وفي نطاق التحريض على التوفير الخاص ، فان احداث صندوق تونسي معد لقبول التامينات الصغيرة يقابل بدون شك بالارتياح

الا ان نجاح مؤسسة مثل هاته المؤسسة مرتبط بتنمية المدخول القومي الذي هو خاضع بدوره لتطبيق الاستثناءات المذكورة اعلاه.

وينبغي حسبما نرى ايجاد تنشيط جديد يوطد دعائم الاعتماد .

ولحد الان وفي غالب الصور لم توثق القروض ذات الاجل الطويل او القصير الا الترويجات الموجودة من ذي قبل ؛ اما فيما يخص القروض ذي الاجل القصير فان مقدار الفائض مشط بصورة تجعل المشروع الصغير ليس في مقدوره الحصول عليه.

ومن المهم ان تستعمل النقود لتمويل مؤسسات جديدة وان تروج في ميادين جديدة للنشاط وان تنشأ غراسات جديدة وان تفتح معامل جديدة.

ونرى من جهة اخرى وجوب التخفيض من مقدار فائض القروض ذات الاجل القصير حتى لا يكون عبئها ثقيلا جدا بالنسبة للمقترضين الصغار.

بيد انه ينبغي ان يكون المال المعد لتدارك ازمة نقدية صالحا لهذه الغاية نفسها والا يستعمل لانجاز مشاريع قارة فيجمد فيها ولا يتحرك. وفي هذا الصدد فان مؤسسة اعتماد تكون لديها وسائل المراقبة المناسبة لصبغتها انما يكون لها مفعول ناجع.

❁❁❁

ذلك باختيار برنامج مستوفي الشروط يتطلب تنفيذه مؤازرة الرجال وحماسهم وايمانهم وايضا شيئا من الاستقرار وجانبا من الطمأنينة من الوجهة السياسية. ويتحتم ان تتجه الجهود التي يبذلها العمل وراس المال والقوة العمومية في صعيد واحد يحيط بها جو لا يكدر صفوه مكدر.

ان الحزب والشعب قد برهنا عن حكمة ونضج سياسي بجنوحهما للسلم بمجرد ما كلل الكفاح بالظفر؛ فيلزم انتهاز فرصة هاته السنين لتفجير ينابيع الارزاق اللازمة للقيام بدورنا تحت ظل الوئام وفي كنف اتحاد الجهود المتجهة لتحقيق الصالح العام .

لائحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس من ١٥ الى ١٨ نوفمبر ١٩٥٥

الوضع الراهن

(أ) يرى ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي ترك عليها نظام الحماية البلاد التونسية، تتصف بالخلل الفادح بين الحاجيات والانجازات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية مما جعل الجماهير الشعبية تقاسي الجوع والبطالة والجهل والامراض .

(ب) ـ ويرى ان هذا الخلل كان نتيجة لسياسة تتصف : «في باب الاقتصاد الفلاحي بحصر العناية والتحويل والتجهيز في جهات دون اخرى مما اضر بالدخل القومي وافسد سوق الشغل وترتب عنه الخلل العمراني بين الجهات

وفي باب الاقتصاد الصناعي ، بخنق المنتوجات التقليدية وجعل البلاد التونسية مورد المواد الخام ومتسعا تجاريا للتوريد .

وترتب عن ذلك ان تدهورت الصناعات التقليدية دون ان تتكون صناعة قومية ولا ان يقع تشجيع الصناعات بصورة تنمي من المدخول القومي وترفع من مستوى المعيشة وتخفف من وطأة البطالة وتقلل من خلل الميزان التجاري .

(ت) ـ وفي باب الرصود كان تصرف الحماية يتصف :

بالتبذير اذ رصدت مبالغ ضخمة لاشغال فنية كبرى لم تراع فيها امكانيات البلاد ولا حاجياتها العاجلة ولم ترم منها الى النفع الحقيقي العاجل كالموانئ والطرقات مثلا، وبسياسة جبائية ٥/٤ مواردها محملة على الجماهير الضعيفة دون اصحاب الموارد الضخمة وثلثا مصاريفها منفقة في الاوجه الضعيفة الاثمار .

مما ترتب عنه في الميدان الاجتماعي ، الزيادة في التفاوت الاجتماعي بتفقير الطبقات الشعبية وحماية الثروات الكبرى .

وفي الميدان التجاري : انفصال الميزان عن خدمة حاجيات البلاد وتنمية الثروة القومية والعجز الواضح منذ ٣ سنوات في ميزان الدولة مما ادى الى الاعتماد على الاعانة الخارجية لتسديد العجز وعلى القروض لمجابهة مقتضيات التجهيز والى تضخيم الدين العمومي .

بحيث ان ميزان الحسابات لا يحصل تعادله الا بموارد اجنبية فيها اكبر الخطر على استقلال البلاد .

(ج) وفي باب الحياة الاجتماعية اتصفت سياسة الحماية بعدم تفهم حاجيات الامة التونسية والطبقات الشعبية خاصة :

- في ميدان التعليم اذ جعلت من التعليم ترفا لا ينتفع منه الا خمس عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة - وجعلت منه اداة للقضاء على الذاتية التونسية ببرامج لا تتصل بالواقع القومي لا في لغتها ولا في محتوياتها .

- في ميدان الصحة العامة اذ يتصف الغذاء التونسي بنقص فادح يمس ٦٢ في المائة من مجموع السكان ويؤهل الاجسام الى الامراض وبنقص كبير في التجهيز الصحي للطب العام في الارياف خاصة وللطب الاختصاصي عموما

- في ميدان المسكن اذ لم يسن نظام الحماية سياسة للسكنى لا في الارياف ولا في المدن اللهم ما وقع بعد الحرب في بعض المراكز التي نال منها التخريب وهو طفيف للغاية في كمياته وباهض الاثمان .

الحاجيات

يعتبر المؤتمر انه على الامة التونسية ان تركز جهودها لتسديد حاجيات متعددة يتاكد منها :

اولا - توفير الغذاء الكافي في مقاديره، الصالح في نوعه لجميع المواطنين .

ثانيا - توفير الشغل الصالح لتسديد حاجيات الجماهير الشعبية ولتحقيق الازدهار الاقتصادي بادخال اكبر عدد ممكن من العاطلين في ميدان الانتاج والاستهلاك .

ثالثا - الزيادة في الانتاج القومي في شتى الميادين لتحقيق الزيادة في المدخول القومي العام، ولرفع مستوى المعيشة

رابعا - توجيه السياسة المالية الدولية في طريق التمويل والتشجيع لمناطق الانتاج المفيدة اقتصاديا واجتماعيا .

خامسا - وقاية الجماهير الشعبية من الامراض باتخاذ السياسة المناسبة لذلك في باب الصحة العامة والمسكن .

سادسا - ضمان التعليم لجميع المتساكنين على قدم المساواة في نطاق مقومات الذاتية القومية .

المبادىء

٣ - البرنامج

يرى المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي انه يتأكد سن مشروع قومي للازدهار الاقتصادي والرقي الاجتماعي يعتمد المبادىء المقررة في هذه اللائحة ، ويعهد الى الديوان السياسي بتكليف لجان مختصة تعمل على ضبط البرامج الفرعية الكفيلة بانجاز المشروع في نطاق هذه المبادىء .

(١) الازدهار الاقتصادي مسخر للازدهار الاجتماعي .

❀ المرأة التونسية تشارك في المؤتمر ❀

(٢) الازدهار الاقتصادي لا يقوم الا بتاييد الجماهير وتحمسا لانجازه.

التطبيـق

١ـ في الميدان الفلاحي

أ) التصفية العقاريـة

ـ في الاحباس العامة ـ تاميمها لفائدة الامة مع تحمل الدولة بمصاريف الشعائر الدينية

ـ الاحباس الخاصة ـ بتحجير التحبيس وتمكين المستحقين في الملكية (ولنا في بعض الدول العربية اسوة)

ـ الاراضي الاشتراكية ـ (العـروشية) تسليمها الى تعـاضـديات عقـارية للعرش او لمناطـق ادارية مشيخة او غيرها. . .)

ـ اراضي الري ـ تحديد مساحات الملكية الفردية بتوزيع المزارع الكبرى حسب تشريـع يضبط المساحات الممكن تمليكها لمالك واحد.

أ ـ يكلف المؤتمر الديوان السياسي بتاليف لجنة خاصة للتصفية العقارية .

ب) ـ تعميم الاسـاليب الزراعية العصرية ـ

الغاية منه توفير الانتاج ولتكن شعار المؤتمرين ان يزداد دخلنا بقنطار واحد بالهكتار في السنة الزراعية المقبلة افلام الاساليب الزراعية الحديثة B·T·T

ج) ـ التكوين الزراعـي

وذلك بتسخير جميع المتخرجين من مدارسنا الفنية لفائدة الزيادة في الانتاج ثم بايجاد مدرستين اثنتين بالنسبة للعام المقبل للتكوين الزراعي المستعجل بالوسط والجنوب .

د) ـ الحرص على التخصيص الزراعي

ومراقبة انجاز الاختصاصات الزراعية .

ز) ـ تغيير الاساليب واسبابه

ـ ضبط مناطق الانتاج المختصة في اقرب الاوقات

- والاعتماد على نظام التعاضديات الزراعية لتوفير الانتاج وتحسين اساليبه

- تكوين ديوان مركزي للتعاضديات الفلاحية مهمته سن البرامج والاشراف على التطبيق .

- انشاء مدرسة قومية للاطارات التعاضدية وايفاد ارساليات تمرين وتدريب للخارج ، وتحوير البرامج التعليمية التونسية للاعانة على نشر العقلية التعاضدية .

- انشاء المزارع المثالية لمراكز تكوين وامثلة بعث .

تمويل المشروع الفلاحي

يطلب المؤتمر من الحكومة ان تنجز في اقرب الاجال مصرفا زراعيا لتمويل المشروع الزراعي ولتعديل السوق وان تعيد النظر في مؤسسات القرض الفلاحي (الشركة الاحتياطية التونسية)

٢) - الصناعة

غايات التصنيع

١ - الزيادة في الانتاج للتنقيص من الاعتماد على التوريد

٢ - الاعانة على تحقيق التشغيل الكامل

وسائل التصنيع

أ - الطاقة : اساس التصنيع . اتخاذ سياسة طاقة. يجب ان تكون الطاقة على ارخص ثمن ممكن

النفط - يطلب المؤتمر من الحكومة بدرس وانجاز مشروع مصنع لتكرير البترول بالبلاد

الكهرباء -

اتخاذ سياسة ترمي الى تخفيض ثمن الانتاج الكهربائي بفرض شروط مناسبة على الشركات المنتجة للكهرباء .

ب - المواد الخام

وعلى سبيل المثال ايجاد صناعة تحويلية (تضيف قيمة الشغل لثمن تلك المواد . .)
يطلب المؤتمر من الحكومة ان تشرع في دراسة وانجاز مصانع اساسية

ـ للحديد والفولاذ وما يتفرع عنهـا من مصـانع تحويلية (المعـدن المصنوع : مسامـر ـ والات طبـخ ومحارث وغيرها . .)

ـ ومصانع تحويلية من جهة اخرى تستعمل منتوجات الزراعة والبحر (مصـانع للكاغظ من الحلفة والخفاف والصابون والتصبير

ـ كما يطلب المؤتمر من الحكومة ان تشرع في دراسة مشروع صناعة النسج في نطاق النهضة بالصناعات التقليدية

ت ـ التمويل الصنـاعي

يوجه المؤتمر نداء حارا ملحا الى الشعب التونسي حتى تتظافر جميع الجهود على توفير الاموال الاحتياطية الواجبة لتمويل مشروعنا الاقتصادي

ويدعو الطبقات الموسرة بالخصوص الى عدم ادخار المال ادخارا بالخزن او بشراء المصوغات او بتجميدها في املاك قليلة الانتاج

ويطلب المؤتمر من الحكومة ان تسن في ميدان الاقتراض سياسة غايتها التشجيع للاموال المرصودة لمشاريـع الانتاج الصناعي

ويلح عليها في انجاز مصرف للتجارة والصناعة في اقرب الاجـال يتولى تطبيق سيـاسة التمويل في الميدان الصناعي والتجاري .

كما يطلب سن مجلة للقانون التجاري

ج ـ اليد العـاملة المختصة

وذلك بـ :

ـ توجيه المتخرجين من المدارس الثانوية الى المدارس الفنية العليا .

ـ تحوير برامج التعليم العمومي في الدرجتين الابتدائية والثانوية وتركـيز التعليم الفني حسب مقتضيـات تجاهنا الصناعي

ـ سن تشريع اجتماعي يفرض على ارباب المصانع تخصيص جزء من ارباحهم لتحسين المستوى المهني لجميع عملتهم .

ـ ايجاد مراكز للتكوين الصناعي المستعجل

ـ اعادة النظر في النظام التعاضدي للصناعات التقليدية واحداث حجرة المهن

٣) ـ الصيد

يطلب المؤتمر من الحكومة الاعتناء ببضاعة صيد السمك وذلك :

بالتجهيز العصري لقوارب الصيد والمرافىء وبالتعليم الصناعي الخاص للبحرية بما في ذلك من تخصيص قوارب مثالية واحداث مدارس بحرية وتحوير التعليم العام في المناطق الساحلية .

ثم بالعمل على ايجاد مؤسسات للتبريد مع تشجيع النظام التعاضدي في هذا الميدان ايضا .

٤ ـ تصفية عقود الدولة مع الشركات

ويرى المؤتمر انه من المتحتم الاكيد على الحكومة ـ تسهيلا لتطبيق المشروع الاقتصادي والاجتماعي ـ وتخفيفا من وطاة بعض الشركات والمؤسسات على نمو الاقتصاد القومي، ان تبادر بالدخول في مفاوضات مع هذه الشركات والمؤسسات لتحوير العقود الخانقة التي تربطها بالدولة التونسية

ويخص المؤتمر بالذكر من بين هاته الشركات شركة السكك الحديدية وشركة الطاقة الكهربائية صفاقس قفصة F H E T وشركة البناء التونسية للكهرباء والمواصلات C . T . E . T والشركة التونسية للملح COTUSAL

ويرى المؤتمر بالخصوص انه يتحتم على الحكومة التونسية ان تفتح مفاوضات لمراجعة الاوامر العلية التي صدرت ايام الازمة التونسية الفرنسية والتي كان فيها تفويت فادح لحقوق الدولة ويخص بالذكر الامر العلي المتعلق بالمناخم الصادر في غرة جانفي ١٩٥٣ .

ويطلب من الديوان السياسي تكليف لجنة خاصة لتصفية العقود الدولية مع الشركات والمصالح الاجنبية

المالية العامة

المبدا الذي يجب ان نسير عليه في تحوير السياسة المالية العامة هو ان تكون هذه المالية موجهة لتحقيق ما جاء في هذا التقرير من اهداف اقتصادية واجتماعية

ولتحقيق هذا المبدا يطلب المؤتمر من الحكومة :

١ ـ ان تعمل على تخفيف وطأة الضرائب على المناطق المنتجة وعلى مؤسسات الانتاج كالتعاضديات الفلاحية والصناعية مثلا .

٢ ـ ان تقدم للمؤسسات الصناعية الجديدة اعانات في صورة قروض او ضمانات .

٣ ـ ان تتخذ الحكومة ما تراه من اجراءات ضد كل مؤسسة تمتعت باعانة الحكومة وكان تصرفها مختلا وغير مطابق لمشروع الازدهار الاقتصادي القومي

٤ ـ ان تعمل على تشجيع رؤوس المال لتمويل المشروع القومي خاصة في ميادين جديدة .

٥ ـ ان تعمل على ايجاد صندوق قومي للاحتياط والتوفير .

٦ ـ ثم يطلب المؤتمر من الحكومة ان تقوم في اقرب الاجال بتحوير النظام الجبائي على قاعدة العدالة الجبائية وذلك بتخفيف وطاة الضرائب على الطبقات الضعيفة والمواد الاولية والضرورية للاستهلاك وتحميل اصحاب الثروات قسطهم الحقيقي

ويطلب المؤتمر من الديوان السياسي تعيين لجنة خاصة للاصلاح المالي والجبائي تبادر باعمالها في اقرب الآجال

ـ توسيع نطاق التشريع الاجتماعي وتحسين احكامه وذلك خاصة بالتعجيل باصدار قانون اساسي للشغل الفلاحي .

ـ العمل على تحقيق التشغيل الكامل حسب مشاريع رباعية او خماسية للازدهار الاقتصادي وتخصيص اسواق الشغل للشغالين المحليين .

ـ الاعانة على تحسين المستوى المهني للشغالين في باب التكوين الصناعي المستعجل وفي باب المصانع والمعامل

ـ العمل على رفع مستوى المعيشة للطبقات الشعبية باعتبار ان ارتفاع هذا المستوى من احسن عوامل التشجيع للانتاج والازدهار الاقتصادي .

ويطلب المؤتمر من الحكومة ان تسن في ميدان الاقتراض سياسة غايتها التشجيع للاموال المرصودة لمشاريع الانتاج الصناعي

مشروع لائحة اجتماعية

ان المؤتمر القومي للحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بصفاقس من ١٥ الى ١٨ نوفمبر ١٩٥٥

١) - يرى ان نظام الحماية قد خلف للبلاد التونسية حالة اجتماعية سيئة حافلة بالمشاكل تتصف خاصة

- بنسبة ضخمة من البطالة

- بمستوى معيشة ضعيف جدا

- بفقر شديد في التعليم العام والمهني ، وبانتشار الامية .

- بفقر شديد ايضا في احوال الغذاء والصحة والمسكن

- بتشريع اجتماعي ناقص النقص الفادح او غير محترم التطبيق

٢) ويعتبر ان الرقي الاجتماعي اساس للازدهار الاقتصادي وان رضا الطبقات الشعبية وتحمسها لتشييد نظام جديد هو خير ضمان لنجاح المشروع الاقتصادي

٣) لذلك فان المؤتمر يطلب من الديوان السياسي ومن الحكومة ان تعمل على تحقيق الرقي الاجتماعي وذلك باتخاذ التدابير التالية :

- احترام الحقوق النقابية

- اقرار حق الاضراب في جميع ميادين الشغل

المجاهد الاكبر

يحتفي

بضيف تونس

الشركة التونسية لفنون الرسم

LEHMAN LIBRARY

JQ
3339
.A55
H59

JAN 20 1976

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU57775524
JQ3339.A55 H59 Mufitamar al-Wa tan i

JQ-3339-.A55-H59